جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان:

تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية

من إعداد الطالب: الكوط مبارك

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 29 ديسمبر 2020

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د. دادن عبد الوهاب	أستاذ تعليم عالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	رئيسا
أ.د. غريب بولرباح	أستاذ تعليم عالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د. بن ثابت علال	أستاذ تعليم عالي	جامعة عمار ثليجي– الأغواط	مناقشا
أ.د. سلامي أحمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مناقشا
د. بوشول السعيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة حمـــــة لخضر–الوادي	مناقشا
د. بن ساحة علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غـــــــــــــرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وورعاهما؛

زوجتي وأبنائي بارك الله فيهم؛

إخوتي وأخواتي الأعزاء وأولادهم وكل أقربائي؛

كل معلمي وأساتذتي؛

كافة الأصدقاء والزملاء؛

كل طالب علم مخلص مجتهد، وكل عامل متقن مثابر؛

أهدي لكم هذا العمل.

مبارك

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير، مع كل الاحترام والعرفان إلى أستاذي الفاضل

" **غريب بولرباح**" على قبوله الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علي

بنصائحه وإرشاداته وشحذه الهمة في كل وقت وحين.

وإلى الأستاذين "**هيشر أحمد التجاني**" و" **رخرور يوسف**" على مساعدتهما لي في جانب

التطبيقي (الدراسة الميدانية)،

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل بقبولهم مناقشة هذا العمل،

والشكر موصول إلى كل أساتذة وموظفي وعمال كلية الاقتصاد **بجامعة قاصدي مرباح**

بورقلة، ولكل من ساعدني و لم يسعفني الحظ لذكره.

إلى كل هؤلاء أقول لهم **جزاكم الله خيرًا**

مبارك

□

ملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في الأسواق الدولية للفترة من 2000 إلى 2017، باستعمال أدوات إحصائية وقياسية (نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR)، وخلصت إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات، كما أن تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مرتبط إلى حد كبير بتطور صادرات المحروقات، وهذا كون أن المنتجات النصف المصنعة والتي تمثل النسبة العظمى من الصادرات خارج المحروقات هي أساسا من مشتقات المحروقات، لذلك فأسعارها ترتبط بأسعار المحروقات بدرجة كبيرة. ويرجع تقهقر وانهيار الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي نتيجة تخفيض قيمته من قبل السلطة النقدية التي ترجع هذا الإجراء لأجل دعم وتشجيع الصادرات الجزائرية، لكن هذا الإجراء غير ملائم نظرا لقصور الهيكل الإنتاجي الوطني وعجزه عن تغطية السوق الوطنية كما ونوعا فضلا على ولوجه للأسواق الأجنبية، كما ترجعُه لأجل كبح الواردات الأجنبية والذي يعتبر أيضا إجراءا غير مجدي بالنظر إلى احتياجات السوق الوطنية وارتباطه بالسوق الأوربية على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، صادرات خارج المحروقات، نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

Abstract

This dissertation aims at studying the impact of exchange rate fluctuations on Algerian non-hydrocarbon exports in international markets for the period 2000 to 2017. Statistical and econometric tools were used (VAR Vectorial Auto Regressive). The study concluded that there was no statistically significant effect of the exchange rate of the Algerian Dinar against the US dollar and the Euro on the exports of non-hydrocarbons. The development of Algerian exports outside hydrocarbons is also largely linked to the development of hydrocarbon exports. This is for the reason that semi-manufactured products, which account for the majority of non-hydrocarbon exports, are mainly hydrocarbon derivatives; consequently, their prices are highly related to hydrocarbon prices. The decline and the collapse of the Algerian Dinar against the US dollar and the Euro due to the depreciation by the monetary authority, which justifies this measure in order to support and encourage Algerian exports. However, this measure is inadequate due to the lack of national production structure and its inability to cover the requirements of the national market in quantity and quality, as well as to be able to access foreign markets. This measure is also attributed to another goal: restricting foreign importations, but then again this reasoning is also considered useless as regards to the needs of the national market and its link with the European market in particular.

Keywords: exchange rate, non-hydrocarbon exports, VAR self-regression vector models.

قائمة المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
إهداء	III
شكر وعرفان	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VII-VI
قائمة الجداول	IX-VIII
قائمة الأشكال	X
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والصادرات خارج المحروقات	**91-15**
تمهيد	**16**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف	**16**
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	**16**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	**22**
المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وسوقه ونظمه	**29**
المطلب الرابع: مخاطر تقلبات سعر الصرف	**46**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصادرات خارج المحروقات	**48**
المطلب الأول: مفهوم الصادرات خارج المحروقات	**48**
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي الداعم لعمليات التصدير في الجزائر	**50**
المطلب الثالث: تحليل هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية	**58**
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات	**63**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على رفع حجم الصادرات خارج المحروقات	**63**
المطلب الثاني: المرض الهولندي وأثره على الصادرات خارج المحروقات	**64**
المطلب الثالث: سياسة رفع وتخفيض قيمة العملة الوطنية	**66**
المطلب الرابع: سعر الصرف كأداة لرفع الصادرات خارج المحروقات	**69**
المبحث الرابع: دراسات سابقة	**75**
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	**75**
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	**82**
المطلب الثالث: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة	**86**
خلاصة الفصل الأول	**91**

الفصل الثاني: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات (الدراسة الميدانية)	**151-92**
تمهيد	**93**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**93**
المطلب الأول: الطريقة	**93**
المطلب الثاني: الأدوات	**99**
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	**136**
المطلب الأول: النتائج	**136**
المطلب الثاني: المناقشة	**140**
خلاصة الفصل الثاني	**142**
خاتمة	**143**
مراجع	**146**
ملاحق	**157**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول(1-1): دوافع اختيار نوع نظام الصرف	45
2	جدول (1-2): مخاطر الصرف على العمليات التجارية	47
3	جدول (1-3) تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية للفترة (2000-2017)	58-59
4	جدول(2-1): التعريف بمتغيرات الدراسة	94
5	جدول (2-2): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة 2000-2017	95
6	جدول (2-3): الإحصاءات الوصفية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالقيم المتوسطة	96
7	جدول (2-4): الإحصاءات الوصفية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي بالقيم المتوسطة	97
8	جدول (2-5): الإحصاءات الوصفية للصادرات خارج المحروقات الجزائرية	98
9	جدول (2-6): مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	105
10	جدول (2-7): مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي	106
11	جدول (2-8): مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة الصادرات خارج المحروقات	106
12	جدول(2-9): دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الأصلية	109
13	جدول(2-10): دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل عند الفرق الأول	110
14	جدول (2-11): معادلة الانحدار البسيط بين الصادرات خارج المحروقات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	112
15	جدول (2-12): نتائج اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار البسيط بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات	113
16	جدول (2-13): نتائج مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات الأصليتين	115
17	جدول (2-14): نتائج اختبار تحديد اتجاه السببية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات	116
18	جدول (2-15): نموذج VAR المقدر لسلسلتي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	117

	الأمريكي والصادرات خارج المحروقات الأصليتين	
19	جدول (2-16): نموذج VAR المقدر لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات الأصليتين بطريقة المربعات الصغرى OLS	118
20	جدول (2-17): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR	119
21	جدول (2-18): نتائج اختبار Serial Correlation LM test	121
22	جدول (2-19): نتائج اختبار White	122
23	جدول (2-20): نتائج اختبار Jarque-Bera	123
24	جدول (2-21): نتائج اختبار Ljung-Box	123
25	جدول (2-22): نتائج اختبار Chow test	124
26	جدول (2-23): نتائج اختبار تحليل تباين EXHH على EXHH وERDDOLLAR	127
27	جدول (2-24): نتائج اختبار تحليل تباين ERDDOLLAR على ERDDOLLAR وEXHH	128
28	جدول (2-25): نتائج مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات الأصليتين	131
29	جدول (2-26): نتائج اختبار تحديد اتجاه السببية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات	131
30	جدول (2-27): نموذج VAR المقدر لسلسلتي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات الأصليتين	133
31	جدول (2-28): نموذج VAR المقدر لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات الأصليتين بطريقة المربعات الصغرى OLS	134
32	جدول (2-29): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR	136
33	جدول (2-30): نتائج اختبار Serial Correlation LM test	137
34	جدول (2-31): نتائج اختبار White	138
35	جدول (2-32): نتائج اختبار Jarque-Bera	138
36	جدول (2-33): نتائج اختبار Ljung-Box	139
37	جدول (2-34): نتائج اختبار Chow test	140
38	جدول (2-35): نتائج اختبار تحليل تباين EXHH على EXHH وERDEURO	142
39	جدول (2-36):نتائج اختبار تحليل تباين ERDEURO على ERDEURO وEXHH	144

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	شكل (1-1): نسب مكونات الصادرات خارج المحروقات لمتوسط الفترة (2000-2017)	60
2	شكل (1-2): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2017)	61
3	شكل (1-3): تطور صادرات المحروقات للفترة (2000-2017)	62
4	شكل (1-4): تطور سعر البترول للفترة (2000-2017)	62
5	شكل (1-5): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	69
6	شكل (2-1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	100
7	شكل (2-2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي	101
8	شكل (2-3): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	102
9	شكل (2-4): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	103
10	شكل (2-5): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي	104
11	شكل (2-6): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات	104
12	شكل(2-7): دائرة الوحدة (الجذور العكسية للانحدار الذاتي AR متعددة الحدود)	120
13	شكل(2-8): استجابة CHOLESKY بين متغيرات الدراسة	125
14	شكل (2-9): تمثيل بياني لتحليل لتباين EXHH علىEXHH وERDDOLLAR	127
15	شكل (2-10): تمثيل بياني لتحليل لتباين ERDDOLLAR على ERDDOLLAR وEXHH	129
16	شكل(2-11): دائرة الوحدة (الجذور العكسية للانحدار الذاتي AR متعددة الحدود)	136
17	شكل(2-12): استجابة CHOLESKY بين متغيرات الدراسة	141
18	شكل (2-13): تمثيل بياني لتحليل تباين EXHH على EXHH وERDEURO	143
19	شكل(2-14): تمثيل بياني لتحليل لتباين ERDEURO على ERDEURO وEXHH	144

مقدمة

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الصورة الأهم لصور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أنها تمثل الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، وحولها تتمحور جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل. ولقد مرت بالعديد من مراحل التراكم المعرفي، العلمي والعملي، بداية من ممارسات الفينيقيين ثم المسلمين وبعدها أطروحات التجاريين، الطبيعيين والكلاسيك، ثم نظريات ونماذج الاقتصاديين المحدَثين وصولا إلى المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي من تطورات وتغيرات جذرية مست العديد من جوانبها، ودفعت الكثير من الدول إلى بحث سبل التعامل والتكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالحها ويضمن بقائها، وهذا بإقامة تكتلات اقتصادية ومنظمات دولية لعل أهمها منظمة التجارة العالمية (WTO).

وتلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول، حيث تعتبر من أهم موارد تكوين الدخل الوطني، وجلب العملة الصعبة لأنها طريق أساسي لتصريف فائض الإنتاج الوطني في شكل صادرات وطنية، وكذلك تموين القطاع الإنتاجي بالمواد الأولية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية والآلات والأجهزة في شكل واردات أجنبية.

وفي ظل الاهتمام بالنشاط التصديري المتزايد تسابقت الدول المتقدمة على كسب أسواق أجنبية لتصريف فائض منتجاتها الصناعية المتميزة بالتنوع والاتساع وكثافة الحجم، كما سعت الدول النامية–والتي خرجت من الاستعمار مع منتصف الخمسينات وتملك هياكل إنتاجية ضعيفة–للتوجه نحو كسب حصة سوقية تضمن لها رصيدا من العملة الصعبة، وهذا بتشجيع سياستها التصديرية بما تمتلك من منتجات ومواد أولية متميزة بأحادية التصدير (Mono Export) والتي تضم بشكل واسع مواد أولية طبيعية غير مصنعة والتي تكون في الغالب منتجات نفطية ومحروقات.

ومع ظهور أزمات تدهور أسعار المحروقات –خاصة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات– من جهة، ومن جهة أخرى أزمات سعر الصرف والمتميزة بالارتباط وإنتقال العدوى خاصة بعد التخلي عن نظام بروتن وودز (Bretton Woods) العام 1971، أصيبت اقتصاديات هذه البلدان بصدمات عنيفة أثرت على هياكلها الاقتصادية وموازناتها العامة وموازين مدفوعاتها وبالتالي أسعار صرف عملتها الوطنية، مما جعلها تفكر في البحث عن موارد أخرى للعملة الصعبة غير مورد المحروقات الناضب، ومنه ظهر مفهوم أو مصطلح الصادرات خارج المحروقات والذي يشمل المنتجات الصناعية، الفلاحية والزراعية، الخدمات، السياحة ...الخ.

ومن أجل رفع قدرات التصدير خارج قطاع المحروقات لهذه الدول سعت إلى تخصيص برامج ومخططات تنموية لتوسيع قاعدتها الإنتاجية على غرار الجزائر، والاهتمام بالمؤشرات النقدية كسعر الفائدة، التضخم وسعر الصرف، هذا الأخير الذي تسعى السلطة النقدية في الجزائر إلى مساواة أو تقريب قيمته الرسمية مع قيمته في السوق الموازية، وإعطائه قيمته الحقيقية التي تضمن من خلالها دوره الإيجابي في تكوينة الاقتصاد الوطني، كما تسعى جاهدة إلى جعل العملة الوطنية عملة قابلة للتحويل.

وهذا الاهتمام بسعر الصرف نابع من آثاره، فكل ارتفاع أو انخفاض عليه تتولد عنه آثار على الشركاء الاقتصاديين وكذا الأسواق والمنتجات، وبالتالي يمكن استعماله كأداة لتشجيع الصادرات الوطنية ودعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بتصديرها؛ فحينما تنخفض قيمة العملة الوطنية تصبح أسعار السلع والخدمات الوطنية منخفضة في الأسواق الدولية، وهذا من شأنه أن يرفع طلب الأجانب عنها، وبذلك تكسب ميزة تنافسية عن غيرها من السلع والخدمات الأجنبية، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة مرتفعة الأسعار في نظر المستهلك المحلي فيقل الطلب

عليها فهي بذلك تفقد ميزة تنافسية. ولكي يصح ما سبق يجب تحقق عدة شروط منها: مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني، والانفتاح التجاري، تميز المنتجات الوطنية بمواصفات الجودة والأمن والسلامة...الخ.

كما أصبح سعر الصرف يستخدم كشكل من أشكال الحمائية التجارية الجديدة لحماية السلع والأسواق الوطنية من المنافسة الدولية وزيادة مكاسب البلد الناجمة عن التجارة الدولية، وذلك من خلال مضاعفة تنافسية منتجاتها الوطنية ضمن ما يعرف بـــ "**حرب أو صراع العملات**"، وهذا من شأنه تعميق الهوة والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في تحقيق منافسة تجارية عادلة ومعدلات تبادل مقبولة تسمح لكل منهم بتحقيق أهدافه بعيدا عن أي إضرار للطرف الآخر من الدول.

وعليه يمكن اعتبار سعر الصرف أداة من أدوات الحمائية التجارية الجديدة، والتي لها تأثير على مستويات الاقتصاد داخليا أو خارجيا، وترجع أهميته أيضا كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاديات الدولية سواء ما تعلق بحجم التجارة الخارجية، الاحتياطات الدولية وميزان المدفوعات، مما جعل بعض الدول تستخدمه بغية تحقيق ما يتماشى وسياساتها الاقتصادية على المستوى الكلي. أما على المستوى الجزئي فإن لسعر الصرف تأثير بالغ على زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات المصدرة وعلى نموها، كما له مخاطر تؤثر على مدفوعات ومقبوضات تلك المؤسسات، حيث أن تغير سعر الصرف قد يكلف المؤسسة دفع قيمة أكبر مقابل مشترياتها أو قبض قيمة أقل مقابل مبيعاتها.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الوطنية خارج المحروقات؟

وهذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى الإشكاليتين الجزئيتين التاليتين:

1. كيف تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات؟
2. كيف تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات؟

الفرضية الرئيسية:

يمكن وضع إجابة أولية للإشكالية الرئيسية للدراسة كالتالي:

يستخدم سعر الصرف كأداة لزيادة تنافسية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وبالتالي فتقلباته تؤثر بشكل قوي عليها.

ويمكن تقسيم الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الجزئية التالية:

1. لا تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات.
2. تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات بشكل قوي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الإضافات المتوقع تقديمها على المستوى العلمي والعملي، والتي ستساعد في رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات باستعمال سعر الصرف، خاصة في ظل هيمنة صادرات المحروقات على الميزان التجاري الجزائري –مع أن أسعارها تحدد خارج السوق الوطني– وما يشكله ذلك من خطر على الموازنة العامة، الميزان التجاري والاحتياطيات الوطنية من العملة الصعبة، لذلك فاستخدام أداة سعر الصرف يبقى من بين الوسائل الهامة والمتاحة لزيادة التنافسية السعرية للصادرات خارج المحروقات.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات، وتبيان كيفية استخدام سعر الصرف كأداة تنافسية سعرية بما يضمن موردا جديد للعملة الصعبة وتحفيزاً للجهاز الإنتاجي الوطني، ومخرجا هاما بديلا عن مداخل صادرات المحروقات.

حدود الدراسة:

تشمل الدراسة اقتصاديات البلدان النامية المعتمدة على مداخيلها من الصادرات النفطية والموارد الطبيعية، حيث اتخذنا الجزائر كعينة لهذه البلدان باعتبارها بلد نامي يعتمد في اقتصاده على الريع البترولي ويسعى لكسب ميزة تنافسية سعرية تمكنه من الولوج بصادراته خارج المحروقات للأسواق الأجنبية خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2017.

صعوبات الدراسة:

صعوبة معالجة نموذج قياسي واحد يجمع كل من الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي كمتغيرين مستقلين.

مخطط الدراسة:

سنحاول معالجة موضوع الدراسة عن طريق فصلين اثنين، حيث نتناول في الفصل الأول المفاهيم الأساسية لسعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، وإبراز التأثير النظري بينهما. أما في الفصل الثاني فسيكون عبارة عن دراسة ميدانية للبحث في العلاقة الإحصائية والقياسية بين متغيرات الدراسة متوجة بنتائج ومناقشة، ثم خاتمة تتضمن ملخصا عن الدراسة مع توصيات مقترحة وآفاق للبحث.

الفصـل الأول

الإطار المفاهيمي لسعر الصـــرف والصـــــادرات خارج المحروقات

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف من بين أهم المؤشرات التي تهم مختلف الأعوان الاقتصادين سواءا كانوا مستهلكين، منتجين، مقرضين، مقترضين، مصدرين، مستوردين...الخ، حيث أن له تأثير عميق على كلا القطاعين (الداخلي أو المحلي) و(الخارجي أو قطاع التجارة الخارجية)، وهذا في ظل تأثيره على مختلف الأسواق (السلع والخدمات، النقد، عناصر الإنتاج، العمالة)، وبالتالي يمكن استعماله كأداة فعالة في تشجيع الصادرات وكبح الواردات، كما يتم استعماله كثيرا من قبل خبراء صندوق النقد الدولي في وصفاتهم للدول-خاصة النامية منها- التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها في إطار برامج التعاون والاتفاقيات التي تربطه بتلك الدول.

ولا شك أن هذه الاختلالات ناتجة عن تشوهات هيكلية والاعتماد على أحادية التصدير وعدم التنويع في البنية الاقتصادية للبلد، لذلك انصب الاهتمام حول توجه الكثير من الدول على غرار الجزائر بالتصدير خارج المحروقات نظرا للحواجز الكمية والسعرية التي فرضتها السوق والمنافسة الشديدة بين المصدرين، وتوجه المستهلكين إلى البدائل خاصة في مجال الطاقة.

وسنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، ثم نتكلم عن العلاقة النظرية التي تربط سعر الصرف مع الصادرات خارج المحروقات، ثم نحلل بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بغية الاستعانة والاسترشاد بها ومقارنة نتائجها بنتائج دراستنا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يكتسب سعر الصرف أهمية بالغة من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فهو أداة لربط الاقتصاد المحلي بنظيره الأجنبي، إضافة إلى انواعه المتعددة ونظرة الاقتصاديين حوله من ناحية اختلاف قيمته فيما بين البلدان، وسيرورة نظمه عبر الزمن، وبالتالي تأثيره على الكثير من المتغيرات الاقتصادية كالدخل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، التشغيل، النمو، الصادرات، الواردات، احتياطيات الصرف، حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، المديونية، الموازنة العامة...الخ؛ وبعض المؤشرات الاقتصادية كسعر الفائدة، التضخم.

وسنتناول في هذا المبحث مفهوم سعر الصرف وأهم النظريات التي حاولت تفسير اختلافه من بلد لآخر، ثم نعرج على سياسة سعر الصرف وسوقه ونظمه، ثم مخاطر تقلباته على التجارة الخارجية وبالأخص على الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

في هذا المطلب نتعرض لتعاريف سعر الصرف نوعيه (اليدوي، الكتابي)، ونذكر أهم صيغه وأشكاله، ثم نبرز أهميته ومختلف وظائفه.

أولا: تعريف سعر الصرف

في الحياة الاقتصادية من أجل مبادلة شيء بشيء آخر يقتضي وجود نسبة مبادلة بين الشيئين، فمبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة بين العملتين فإحداهما تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنا لها، وهذه النسبة هي ما يعبر عنها بسعر الصرف والذي يعتبر أداة قياس وربط، ويستعمل كثيرا في مجال التجارة الخارجية لتسوية مدفوعات الصادرات والواردات (التبادل الدولي)، وتدفقات رؤوس الأموال (التمويل الدولي).

فسعر الصرف: "عبارة عن الوحدات النقدية التي يجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يعرف بالتسعير غير المباشر"[1]. فمثلا:

(1 دولار أمريكي =119.16 دينار جزائري)[*].

ويسمى أيضا بتسعير عدم اليقين أو غير الأكيد أو المبهم (la cotation à l'incertain ou cotation indirecte)، وهو يشبه تسعير السلع، وهو التسعير الشائع في معظم المراكز المالية بما فيها الجزائر، لذلك سنستخدمه إجرائيا عند جمع الإحصائيات والبيانات في دراستنا هذه.

كما يعرف أيضا على أنه: "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وهذا ما يعرف بالتسعير المباشر"[2]. فمثلا:

(1 دينار جزائري =(119.16/1) دولار أمريكي = 0.0084 دولار أمريكي).

ويسمى أيضا بتسعير اليقين أو الأكيد أو الواضح (la cotation au certain ou cotation Directe)، وهو تسعير منتشر بشكل خاص في المراكز المالية للبلدان الانكلوسكسونية كلندن وسيدني ودبلن[3].

ويقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[4].

ويوجد نوعين من الصرف:

1. **الصرف اليدوي**: وهو الذي تتم علمية المبادلة فيه ما بين الصراف والمشتري كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار مثلاً.
2. **الصرف المسحوب (الكتابي)**: وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي لحاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل: الكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية وكذلك الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة[5].

وتشهد أسعار الصرف تقلبات كبيرة إذ يمكن أن تصل نسبة التقلب في سعر الصرف أحيانا إلى 5% في اليوم الواحد لبعض العملات، وتحسب نسبة التقلب في قيمة العملة وفق المعادلة التالية[6]:

الرمز	التفسير	المعادلة
DS	نسبة التقلب (التغير) في قيمة العملة	$DS = \frac{S - S(t-1)}{S(t-1)}$
S	سعر الصرف الحاضر (SPOT) في نهاية المدة (سعر البيع)	
S(t-1)	سعر الصرف الحاضر (SPOT) في بداية المدة (سعر الشراء)	

وتشير نسبة التغير الموجبة إلى ارتفاع في قيمة العملة الأجنبية، في حين تمثل نسبة التغير السالبة إلى انخفاض هذه القيمة، وبالعكس بالنسبة للعملة المحلية، كما تشير أيضا نسبة التغير هذه إلى حجم المخاطر المتعلقة بالصرف.

[1] الطاهر لطرش (2004)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، ط3، ص96.

[*] أخذت هذه الأسعار ليوم 2019/03/14.

[2] الطاهر لطرش (2004)، نفس المرجع السابق، ص96.

[3] نعمان سعيدي (2011)، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ط1، ص120.

[4] عرفان تقي الحسيني (1999)، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، الأردن، ص147.

[5] شمعون شمعون (1999)، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، ص139- 140.

[6] محمد علي إبراهيم العامري (2013)، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، ص127.

ثانيا: صيغ سعر الصرف (أشكاله)

هناك عدة صيغ أو أشكال لسعر الصرف نذكر منها (سعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الصرف التوازني)كالتالي:

1. **سعر الصرف الإسمي**: (Nominal Exchange Rate) يقصد به ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيمة بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم (القوة الشرائية لعملتي البلدين)، ويميل هذا السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب على العملة، ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الإسمي وذلك أما عن طريق التدخل أي بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية، مثل البنك المركزي وبسعر محدد قانونا[1].

وهناك سعر صرف رسمي يتحدد في السوق الرسمي وسعر صرف موازي يتحدد في السوق الموازي، ويتغير سعر الصرف يوميا تحسنا وتدهورا فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف)، والتدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف) حيث أن قيمة العملة هي مقلوب لسعر الصرف باستعمال التسعير غير المباشر.

2. **سعر الصرف الحقيقي**: (Real Exchange Rate) يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية[2]، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم[3].

وفيما يلي معادلة تبين العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي كالتالي:

الرمز	التفسير	المعادلة
RER	سعر الصرف الحقيقي	$RER=(NER/P)/(1\$/P^*)$ $=NER.(P^*/P)$
NER	سعر الصرف الإسمي	
P	مؤشر الأسعار بالجزائر (الداخل)	
P*	مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية (الخارج)	
NER/P	تمثل القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر	
1$/P*	تمثل القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية	

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية ونظيرتها في الجزائر فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للسلع والخدمات الجزائرية.

[1] Dominik SALVADOR (1982), Economique internationale, Série Schaum, Paris, P119

[2] عبد المجيد قدي (2006)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، ط1، ص131.

[3] نعمان سعيدي (1998)، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، ص42.

غير أن سعر الصرف الحقيقي (RER) لا يعتبر مؤشر شامل لقياس القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية مقابل الأجنبية، إذ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار المبادلات مع كل الشركاء التجاريين، فتتطلب عملية قياس تغيرات القدرة التنافسية على المستوى الكلي مؤشر يشمل كل المبادلات يعرف بسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، والذي سنتناوله لاحقا.

3. **سعر الصرف الفعلي**: (Effective Exchange Rate) يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى[1].

4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: (Real Effective Exchange Rate) باعتبار أن سعر الصرف الفعلي هو إسمي وذلك لأنه يقيس متوسط أسعار صرف ثنائية، ولكي يكون هذا المؤشر ذو دلالة لابد من الاعتماد على سعر الصرف الفعلي الحقيقي والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وشركائه التجاريين، ويستخدم لقياس القدرة على المنافسة للأسعار المحلية مقارنة بأسعار شركائه التجاريين، ففي حالة تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي فان المركز التنافسي للدولة المحلية سوف يتدهور، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وباعتباره متوسط أسعار فقد يكون متوازنا (لا يظهر سوء تعامل شامل مع العملات الأخرى) وعندما تكون عملة ما مقيمة بأكثر من قيمتها بالنسبة لعملة واحدة فهذا لا يؤثر ما دامت مقومة بأقل من قيمتها بالنسبة لبلدان أخرى، وإذا إعتبرنا أنها في حالة تكافؤ القوة الشرائية المطلق أو النسبي يجب أن لا يكون هناك أي تغير في أسعار الصرف الحقيقية الفعلية على مر الزمن إذا كانت العملات متوازنة، ولكن إذا كان هناك تغير في الأذواق والرسوم الجمركية والسياسات التجارية فانه يلعب دورا كبيرا في تذبذب سعر الصرف الحقيقي الفعال، وقد يعود التذبذب أيضا إلى نوعية السلع كالسلع القابلة للتداول مثل السلع الإنتاجية المتاجر بها والسلع غير قابلة للتداول مثل المباني، وخاصة باعتبار هذه الأخيرة تواجه حد أدنى من المنافسة الدولية في أسعارها، ومنه فبقدر ثقل أسعار السلع الاستهلاكية في البلد سيرتفع بالنسبة لسلة الاستهلاك العالمية، ومن ثمة سيميل سعر الصرف الحقيقي الفعال بها للارتفاع وعادة ما يشار لهذه الآلية بتأثير بالاسا-صامويلسون (BALASSA-SAMUELSON) ويضاف إلى ذلك أن الكثير من تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعال عبر البلدان يفسره تذبذب أسعار السلع غير القابلة للتداول بالنسبة لتلك القابلة للتداول ويحدث هذا بصفة خاصة في الدول النامية[2].

[1] عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] عمر حميدات (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص7.

5. سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو بمعدل طبيعي، وبالتالي فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وتحدده قوى العرض والطلب عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها[1]:

-معدل نمو الدخل الوطني؛

-معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛

-معدل التغير في سعر الفائدة؛

-اتجاه الطلب على النقود.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي بالعمليات التي تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وتفسير ذلك هو أن الطلب على العملة الأجنبية ينشأ بسبب الطلب على الواردات المنظورة وغير المنظورة، فيقوم المستوردون بطلب العملة الأجنبية لتمويل وارداتهم ويعرضون في سبيل ذلك العملة الوطنية. أما جانب العرض من الصرف الأجنبي فيتحدد بالعمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، فعرض العملة الأجنبية ينشأ بسبب الإيرادات الناجمة من الصادرات المنظورة وغير المنظورة، فيقوم المصدرون بعرض العملة الأجنبية ويطلبون مقابلها العملة الوطنية.[2]

ثالثا: أهمية سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية (المربع السحري لكالدور Nicholas KALDOR) والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، ومستوى توظيف كامل للعمالة، واستقرار الأسعار داخليا وخارجيا[3].

ومن أهمية سعر الصرف نذكر بعض النقاط نوجزها كالتالي[4]:

1. بما أن العمليات الخارجية سوءا التجارية أو المالية بين المقيمين وغير المقيمين تتطلب التسوية بعملة واحدة فتظهر أهمية سعر الصرف لتحويل مختلف العملات فيما بينها، وهو بالتالي يساهم في عملية التبادل والمضاربة وتسهيل عملية الدفع؛
2. يعتبر أداة أساسية للسياسة النقدية وكذا السياسة التجارية، فبالنسبة للأولى فأنها تديره للحفاظ على العملة في المرتبة الأولى، أما الثانية فانه يهمها كونه ينشط التجارة الخارجية؛

---

[1] صالح أويابة (2011)، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة ماجستير غ.م، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص19.

[2] محمد فوزي أبو السعود (2004)، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص-ص 331-332.

[3] Marie DELAPLACE (2017), Monnaie et Financement de l'économie, DUNOD, Paris, 5ème Edition, P118.

[4] إبراهيم الكراسنة (2007)، سياسة سعر الصرف، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، عمان، الأردن، ص3.

3. أداة تربط بين أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية في السوق المحلي والأجنبي؛
4. كونه يمثل تكاليف والأسعار سوءا داخل البلد أو خارجه، فانه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية؛
5. أداة محفزة للمستثمرين الأجانب كونه يوفر لهم الأمان في حالة استقرار العملة المحلية، ومنه زيادة تدفقات رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار أو التوظيف.

رابعا: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

1. **وظيفة قياسية:** وذلك باعتماد المنتجين المحليين على سعر الصرف لقياس أسعار السلع المحلية ومقارنتها مع نظيرتها في السوق العالمية، وبالتالي سعر الصرف يمثل لهم حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛
2. **وظيفة تطويرية:** أي يتم استخدامه في تطوير وزيادة صادرات منطقة معينة أو مناطق أخرى فسعر الصرف يساعد على تشجيع الصادرات، ومن جانب آخر قد يؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات بإحلال الواردات محلها بسبب انخفاض أسعار هذه الأخيرة مقابل الأسعار المحلية، وبالتالي فسعر الصرف يساعد في التأثير على التجارة الخارجية فيما بين الأقطار؛
3. **وظيفة توزيعية:** بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية فانه يقوم بمهمة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك لأنه يساعد على إعادة توزيع الثروات بين أقطار العالم، فعلى سبيل المثال لو كان لدينا دولتين A وB بحيث ارتفاع عملة A مقارنة بعملة الدولة B وهذه الأخيرة تقوم باستيراد الحبوب من الدولة A فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع احتياطي صرف عملة الدولة A، ومنه فإن سعر الصرف يؤثر على رصيد احتياطي الصرف لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى عن طريق التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

[1] عرفان تقي الحسني (1999)، مرجع سبق ذكره، ص149-150.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

إن معدلات التضخم والفائدة والرصيد الجاري تشكل مجتمعة ثالوث العوامل الرئيسية التي تتحكم بسعر الصرف، وعلى هذا الثالوث تتركز غالبية النماذج النظرية والتصاميم الصورية ذات الطابع الاقتصادي الكلي، وهذه المتغيرات مفروض بها أن تتحكم بالتطورات في مجال الصرف[1]. ومنه نرى تعدد النظريات المفسرة لسعر الصرف بتعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، بل تعددت حتى في ظل نفس النظام النقدي على غرار ذلك الذي يعتمد على سعر الصرف الحر (المرن)، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة.

أولا: نظرية تعادل القدرة الشرائية

1. **عرض النظرية**: برزت أهميتها بعد التخلي عن قاعدة الذهب-أين ارتبطت قيمة العملة بما تحتويه من ذهب-وانتشار التعامل بالعملة الورقية وما انجر عنه من اختلاف في الأسعار وتعويم العملات. فتم صياغتها من طرف الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (Gustav CASSEL 1866-1946) الذي قدم دراسة وافية حول العلاقة بين القوة الشرائية وسعر الصرف العام 1923 في كتاب بعنوان "النقود والصرف بعد 1914"[2]. حيث يرى أن سعر العملة يتحدد وفق قدرتها الشرائية في السوق المحلية مقارنة بقدرتها الشرائية في السوق الخارجية، وبالتالي فإن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون القدرة الشرائية متساوية في كلا البلدين، وعليه ففي حالة ارتفاع الأسعار المحلية في بلد ما (التضخم) فيجب تخفيض سعر الصرف من أجل المحافظة على تعادل القدرة الشرائية، وتعتمد هذه النظرية على نموذجين (تعادل القدرة الشرائية المطلق وتعادل القدرة الشرائية النسبي)[3]:

أ. **تعادل القدرة الشرائية المطلق**: تقوم على فكرة بسيطة تتمثل في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من جراء دفع وحدة واحدة نقدية تعطينا نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات في البلد الأجنبي وذلك بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية[4].

والمعادلة التالية تبين أن سعر الصرف ما هو إلا نسبة بين المستوى العام للأسعار في البلد المحلي والمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي كالتالي:

S يمثل سعر الصرف	$S=P/P^*$.....(1)
P يمثل المستوى العام للأسعار في البلد المحلي	
P^* يمثل المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي	

[1] وسام ملاك (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل، بيروت، لبنان، ط1، ص213.

[2] لحلو موسى بوخاري (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ط1، ص158.

[3] عثمان أبو حرب (2008)، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص53.

[4] Bernard GUILLOCHON, Annie KAWECKI (2006), économie internationale commerce et macroéconomie, Dunod, Paris, 5ème Edition, P295.

وبذلك نصل إلى نتيجة وهي تساوي السلع والخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى الأسعار المحلية يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي فتصبح المعادلة (1) كما يلي[1]:

$$P = S.P^{*}.....(2)$$

ب. تعادل القدرة الشرائية النسبي:

تعمل هذه الصيغة على الاهتمام بكل ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فتشير إلى وجود علاقة بين التغير في أسعار الصرف ومستويات الأسعار(التضخم) فتصبح المعادلة (1) كما يلي:

ds/s التغير النسبي في سعر الصرف	$ds/s = dp/p - dp^{*}/p^{*} ....(3)$
dp/p التغير النسبي في المستوى العام للأسعار في البلد المحلي	
dp^{*}/p^{*} التغير النسبي في المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي	

وعليه فارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم في البلدين، وعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة 3% فإن قيمة الدولار الأمريكي ستنخفض بنسبة 2% سنويا مقابل الدولار الكندي[2].

2. الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القدرة الشرائية:

تم توجيه عدة انتقادات إلى هذه النظرية نوجز أهمها كما يلي:

- توجد بعض السلع والخدمات لا يتم تبادلها دوليا لعدة اعتبارات، ومن ثمة لا توجد وسيلة لتحقيق تعادل القدرة الشرائية فيما بين أسعارها[3]؛
- تتعلق النظرية فقط بميزان العمليات الجارية، وباعتبار هذا الأخير جزء من ميزان المدفوعات فإنه توجد بنود أخرى لميزان المدفوعات يمكن أن يتأثر بها سعر الصرف بالإضافة إلى إهمالها لحركة رؤوس الأموال، وخاصة باعتبارها عنصرا هاما يؤثر على أسعار الصرف[4]؛
- هناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في تحديد سعر الصرف كتكاليف النقل وأذواق المستهلكين والمنتجات البديلة والرسوم الجمركية لما لها من أثر على حجم الصادرات والواردات؛
- مشكل التمييز بين المتغير المستقل والتابع، بحيث تفرض النظرية أن مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وبدوره يؤثر في سعر الصرف، إلا أنه يمكن أن يؤثر التغير في سعر الصرف على مستويات الأسعار؛
- اختلاف أساليب قياس التضخم بين البلدان حسب نوع الأسعار المعتبرة (أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات أو الواردات....)[5]؛
- تهمل النظرية إمكانية استخدام عملة ما كعملة رئيسية للتعامل بين عدة دول خارج بلدها الأصلي (الدولار الأمريكي مثلا)، وبالتالي فان تحديد قيمة العملة يمكن أن يكون ليس له علاقة بمعدلات التضخم[6].

---

[1]Patrick ARTUS (1997), économie des taux de change , Edition Economica, Paris, P12 .

[2]عثمان أبو حرب (2008)، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3]عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص120.

[4]Yves SIMON (1995), marcher des changes et gestion du risque de change, Edition Dalloz, Paris, P69–70.

[5] بن عزوز بن علي، محمد الطيب المحمد (2008)، دليلك في الاقتصاد، الدار الخلدونية، الجزائر، ص103.

[6]لحلو موسى بوخاري (2010)، مرجع سبق ذكره، ص158.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

بدأ كينز (John Maynard KEYNES) منذ العام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة وسعر الصرف، آخذا بالاعتبار مسالة تكون سعر الصرف الآجل، وواضعا على ضوء ذلك علاقة شهيرة لتكافؤ معدلات الفائدة.

1. **عرض النظرية:** تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأجنبية، وتعمل على توضيح تعادل الفرق بين أسعار الصرف الآجلة والعاجلة مع الفرق بين أسعار الفائدة على هذه العملات، ويقصد بسعر الصرف الأجل "سعر متفق عليه اليوم لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق معين"[1]، أما سعر الصرف العاجل"سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال"[2]. أن تغير معدل الفائدة له تأثير على طلب الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تؤثر على تغير سعر الصرف[3].

وحسب هذه النظرية لا يمكن أن يحقق المستثمرون معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلية، فبتوظيف المستثمر لأمواله في البلدان حيث معدل الفائدة أكبر من السائد في السوق المحلية، بحيث الفارق بين معدل الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف العاجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواقهم المحليـــة لمدة عام مثلا، ويحصلون في نهاية المطاف على M(1-id)، حيث id معدل الفائدة يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المتحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني نقدا وتوظيفها في الأسواق الأجنبية، بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية.

ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا بالمعادلة التالية[4]:

cc: سعر الصرف الآني	M * (1+id) = (M/ cc) (1+ie) * ct .....(1)
ct: سعر الصرف الآجل	
ie : معدل الفائدة الخارجي الإسمي	
id : معدل الفائدة الداخلي الإسمي	
المعادلة (4) تؤدي إلى أن:	ct/cc = 1+id / 1+ie .....(2)
ونطرح1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:	(ct-cc)/cc = id-ie/ 1+ie .....(3)
وإذا كانت ie صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة (3)كالتالي	id –ie = (ct-cc)/cc

[1] بن قدور علي (2005)، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي دكتور مولاي الطاهر-سعيدة، الجزائر، ص77.

[2] بن قدور علي (2005)، نفس المرجع السابق، ص78.

[3] Jean pierre DELAS (2001), Economie Contemporaine, Edition Ellipses, Paris, P352.

[4] عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص121.

2. **الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل أسعار الفائدة:** نذكر بعضها في النقاط التالية:

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما في توجيه طريقة وسلوك المحكمين؛
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة أثار تذبذبية؛
- الرقابة على الصرف تعيق تحركات رؤوس الأموال مما ينتج عنه أثار غير مرغوبة على النمو[1].

ثالثا: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

1. **عرض النظرية:** حسب هذه النظرية يتحدد سعر صرف العملة لدولة ما حسب وضعية ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات عجزا يعني زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية، وبالتالي انخفاض في قيمتها، أما إذا حقق فائضا يعني زيادة في الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاعا في قيمتها الخارجية[2].

إن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة في تفسير مستوى سعر الصرف، حيث أن رصيد الميزان التجاري يوضح لنا كل العمليات الخاصة بالواردات والصادرات من السلع، والذي من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف الفعلي لأن الواردات والصادرات من السلع مرتبطة بالعلاقة بين مستوى الأسعار المحلية والخارجية، والمعلومات التي يفرزها الميزان التجاري بشأن الشركاء التجاريين لها أهمية كبيرة لحساب أسعار الصرف الفعلية وتحديد المستويات الملائمة لسعر الصرف المحلي لمختلف العملات، وبالتالي فإن عجز أو فائض ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية هو السبب في تراجع أو تحسن سعر الصرف للعملة المحلية[3].

ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولي، حيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها فان العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات الذي مكن ألمانيا من عدم اللجوء إلى الواردات[4].

2. **الانتقادات الموجهة لنظرية الأرصدة:** نذكر بعضها في النقاط التالية[5]:

- إن ادعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسالة لا تخلو من المبالغة، وذلك لوجود تأثيرات متبادلة بين الاثنين؛
- هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية فإن ذلك يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل باعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثمة فان هذا غير ممكن لان حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات؛

---

[1] سمير فخري نعمة (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، ص29.

[2] بن قدور علي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص81.

[3] كمال العقريب (2006)، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، ص23.

[4] نعمان سعيدي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص169.

5 سمير فخري نعمة (2011)، مرجع سبق ذكره، ص26.

- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف، أهو التوازن الحسابي أم الاقتصادي؟؛
- النظرية لا تاخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.

رابعا: نظرية المرونات[1]

تفسر هذه النظرية التغير الكبير لسعر الصرف الحقيقي، على أنه راجع إلى ضعف مرونات السعر للتجارة الخارجية، ولقد حاول الاقتصاديون فيما بعد الحرب العالمية الثانية رفع مرونة التجارة الخارجية بربط المعاملات التجارية بين الدول بعملة الذهب التي تجعل من سوق الصرف أكثر استقرارا، حيث كان النظام السائد في تلك الفترة موافقا لهذه النظرية.

وأسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، إضافة إلى أسلوب الاستيعاب الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية، وكذا الأسلوب النقدي الذي يركز أساسا على العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، ويركز أسلوب المرونات على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات.

وتدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات. ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات القرن العشرين وينسب إلى روبنسون J.ROBINSON وقد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر MARSHAL-LERNER.

ويتميز هذا الأسلوب بما يلي:

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق أما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛
- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

وسنتناول تطبيق هذا الأسلوب في (المطلب الرابع سعر الصرف كأداة لرفع الصادرات خارج المحروقات-ص68) بالمبحث الثالث من هذا الفصل، ونبين كيفية استعمال سعر الصرف في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وبخاصة في الميزان التجاري.

[1] محمد راتول (2004)، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-الواقع والتحديات-، المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص336.

خامسا: نظرية مستوي الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة، يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يودي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية فيكون المآل انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في القطاعات المختلفة وإلا احتل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، ينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.

أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية فمن شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الروبية على أساس الجنيه الإسترليني[1].

سادسا: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي فاما (Eujéne FAMA) مفهوم السوق الكفء في بداية السبعينات من القرن العشرين، فالسوق الكفء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة كل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل، فالسوق الكفء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة كما أن تغيرات أسعار الصرف تكون عشوائية[2].

وهذا يفترض أن كل المتعاملين في هذا السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم...الخ.

إلا أن هناك جدلا قائما بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفأة نسبيا، وهذا ما أدى إلى قيام عدة اختبارات لإثبات ذلك أظهر بعضها كفاءة السوق كالاختبارات التي قام بها كل من جيدي (GIDDY) ودوفاي (DUFEY) على التوالي 1975، 1976، وأخرى أثبتت عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا كالتي قام بها كل من هانت (HUNT) 1986، كيرني (KEARNEY) و ماك دو نالد (MACDONALD) العام 1989[3].

[1] نعمان سعيدي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص170.

[2] jean marc SIROEN (1993), Finances Internationales, Armand colin éditeur, Paris, P107.

[3] عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص123.

سابعا: نظرية كمية النقود

يؤدي ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية (التضخم) بما فيها أسعار الصادرات، الأمر الذي يفقدها القدرة على منافسة نظيراتها الأجنبية. ومع إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج سيزيد الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية، ويحدث العكس تماما عند انخفاض المعروض النقدي وسرعة تداوله[1].

إذن فتغيرات الكتلة النقدية هي تأثير على معدلات الصرف، والمبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في احداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة معدلات الإنفاق وارتفاع الأسعار وزيادة الكتلة النقدية مقارنة بمعدلات الزيادة في السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائد في الاقتصاد.

ونظرا للتأثير المباشر للتغيرات في كمية النقود على سعر صرف العملة، وجب العمل على إزالة الفجوات التضخمية أو اتخاذ نماذج من شأنها تحديد سعر صرف حالي، مثل نموذج موسى (M.L.MUSSA) المبني على أساس توقع العرض الأجل للنقود والطلب الأجل عليها[2].

لقد انتقد كينز (KEYNES) هذه النظرية وقال بأنه لا يمكن ربط سعر صرف العملة المحلية بكمية النقود وسرعة دورانها بعلاقة طردية مستشهدا بما حصل في العشرينات من القرن الماضي عندما عرفت ألمانيا تضخما جامحا بسبب الزيادة المفرطة في كمية النقود و لم يتأثر سعر صرف المارك الألماني رغم ذلك.

كما يرى كينز (KEYNES) أنه في حالة الكساد فان زيادة عرض النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود (مصيدة السيولة) ولا يكون للسياسة النقدية أي أثر على مستوى الأسعار[3].

ثامنا: نظرية التوقعات

ظهرت هذه النظرية في السبعينات من القرن الماضي بعد انتقال النظام النقدي الدولي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم، فازادت بذلك حدة التقلبات في أسعار الصرف مما فتح مجالا واسعا للمضاربة المبنية على التوقعات.

وتكمن فكرة النظرية إلى أن أسعار الصرف التي يكون المستثمرين على استعداد لدفعها ليست مرتبطة فقط بعنصر موضوعي كمعدلات الفائدة ولكن أيضا بعنصر ذاتي هو التوقعات. وعليه يبين نموذج دورنبوش (DORNBUSCH) على أن المستثمرين لا يهمهم المقارنة بين معدلات الفائدة على عملتين مختلفتين وإنما أيضا العائد بالنسبة لكل عملة بما فيها القيمة المتوقعة (E_R) لارتفاع إحداهما[4].

---

[1] ضياء مجيد الموسوي (1993)، الاقتصاد النقدي: (قواعد، أنظمة، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، ص62.

[2] نعمان سعيدي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص170.

[3] محمد عبيلة، وليد لوشان (2018)، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، المدبر، المدرسة العليا للإدارة و التجارة الدولية القليعة، المجلد5، العدد6، جوان 2018، ص76.

[4] محمد عبيلة، وليد لوشان (2018)، نفس المرجع السابق، ص77.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وسوقه ونظمه

في هذا المطلب نتناول تعريف سياسة سعر الصرف وأدواتها وأهدافها، ثم نتناول سوق الصرف بتعريفه وذكر أنواعه، والمتدخلون فيه، لنعرج بعدها على ذكر الأنظمة المختلفة للصرف.

أولا: سياسة سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل تشجيع الصادرات وكبح الواردات وإدارة الاحتياطات من العملة الصعبة والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة، فبعض الدول اتبعت سياسة تثبيت سعر صرف عملتها وربطه إلى مختلف سعر صرف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب، وبلدان أخرى فضلت تعويم سعر صرفها، وترك مسألة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل سوق الصرف. هذا الأخير الذي يلتقي فية الطلب على العملة مقابل عرضها للوصول إلى سعر الصرف التوازني.

1. تعريف سياسة سعر الصرف

هي مجموع الإجراءات والقرارات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في مجال الصرف لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي بغية تحقيق أهداف معينة، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها، وهذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة[1].

وترتكز سياسة سعر الصرف على إجراءين اثنين هما التخفيض من قيمة العملة أو الرفع منها، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف مع توفر مجموعة من الشروط، وسنتناول ذلك في المطلب الثالث من المبحث الثالث من هذا الفصل لاحقا (ص66).

2. أدوات سياسة سعر الصرف.

تستعمل السلطات النقدية العديد من الأدوات لتنفيذ سياسة سعر الصرف ومن أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

أ. تعديل سعر صرف العملة:

يمكن للدولة أن تقوم بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا لما ترغب السلطات النقدية في تعديل ميزان المدفوعات حيث تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان الحسابي، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد من العجز في الميزان الحسابي وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لسياسة تعديل سعر صرف العملة لبلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب على صادرات وواردات البلد، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا

[1] بشير حمدوش (2002)، التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف، مداخلة في ندوة لصندوق النقد العربي بعنوان: نظم وسياسات أسعار الصرف، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص259.

وكان عرض منتجاتها المعدة للتصدير مرناً كذلك، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وتستخدم هذه السياسة بشكل واسع لتشجيع الصادرات كذلك. كما يتوقف أيضا على مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

كذلك عدم قيام الدول الأخرى أو الشريكة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض واستجابة أو مطابقة السلع المصدرة للمواصفات النوعية والجودة والمعايير الصحية والأمنية[1].

ب. استخدام احتياطات الصرف:

ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة[2].

ت. استخدام سعر الفائدة:

عندما تريد السلطات النقدية تحسين العملة المحلية تلجأ إلى رفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أعلى عائد وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية، ولجأت فرنسا إلى هذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني وهذا برفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا[3].

ث. مراقبة الصرف:

تعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدمها مثل هذه السياسة، ويأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وذلك بتقنين الكمية المحدودة المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة عليها مما يسمح بالإبقاء على سعر الصرف مرتفع للعملة الوطنية. كما أنه من أهداف الرقابة على الصرف أيضا منع خروج رؤوس الأموال من الدولة الذي يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية، كذلك فإن من أهداف الرقابة على الصرف، وخاصة في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة، كما يمكن أن يكون الغرض من الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزانة الدولة، فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة[4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد (1979)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص348 – 349.

[2] J. LONGATTE, P.VANHOVE, C. VIPREY (2002), économie générale, Dunod, Paris, P116.

[3] Ibib, p116.

[4] حسين زينب عوض الله (1999)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، لبنان، ص80.

ج. إقامة سعر الصرف متعدد:

يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة[1]، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المرد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا. إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف، ويهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الإغراض المحددة[2].

3. أهداف سياسة سعر الصرف

هناك جملة من الأهداف التي تسعى سياسة الصرف لتحقيقها نذكر من هذه الأهداف ما يلي:

أ. **مقاومة التضخم** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد[3]؛

ب. **تخصيص الموارد** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير؛

ت. **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الإسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور؛

ث. **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات؛

ج. **إدارة أزمات سعر الصرف:** عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، أو إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن بلدها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطاتها الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها، ومنه فان إدارة أزمات سعر الصرف عملية إدارية تقوم على التخطيط بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للوقاية من الأزمات أو مواجهتها بنجاح مما يحقق الاستقرار وتجنب

---

[1] Ammour BENHALIMA (1997), Technique Bancaires, Edition Dahleb, Alger, P27.

[2] عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص137.

[3] عبد المجيد قدي (2006)، نفس المرجع السابق، ص131.

التهديدات والمخاطر مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسِن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل؛

ح. **مواجهة حرب العملات:** هو مصطلح استخدمه الأمريكي من أصل صيني "سونغ هونغ بونغ" في كتابه "حرب العملات"، حيث أشار إلى استخدام الدول لسعر الصرف كسياسة اقتصادية، وتعتبر حرب العملات ظاهرة ليس حديثة بل تشير إلى التخفيض التنافسي الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها، ومنه فإن حرب العملات هي تلك الحرب القائمة على استخدام العملات كسلاح نقدي لمواجهة التقلبات العالمية في أسعار صرف العملات الأساسية وإدارة أزمات سعر الصرف[1]؛

خ. **مواجهة تحديات الدولرة:** الدولرة هي الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية، وذلك لأن الدولار هو عملة الربط الأساسية في العالم، وعملة احتياطية أساسية للبنوك المركزية، وأكثر العملات استخداما في السوق العالمي للصرف الأجنبي، وعملة التقييم الأساسية للسلع الدولية مثل النفط والذهب...الخ، ومن أكثر العملات الأجنبية تفضيلا من قبل الشركات والأفراد.

ثانيا: سوق الصرف

كأي سلعة أو خدمة تتطلب العملة سوقا لتبادلها أو المتاجرة بها، ولقد عرف سوق الصرف نموا كبيرا في حجم أعماله وهو مستمر في هذا النمو، حيث يعتبر من أكثر الأسواق سيولة نتيجة لتنوعه وكثرة العمليات التي تتم به.

وسنتناول في هذه النقطة تعريف سوق الصرف، ومختلف أنواعه، وأهم المتدخلين فيه من بنوك مركزية وبنوك تجارية ومؤسسات مالية وسماسرة الصرف والعملاء الخواص.

1. تعريف سوق الصرف

يعرف بأنه: "المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدودا بحيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة"[2].

كما يعرف على أنه: "ذلك السوق الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، والسعر الذي يتم من خلاله تحديد قيمة العملتين المتبادلتين يسمى سعر الصرف"[3].

فسوق الصرف الأجنبي ليس بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية، وليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنه لا يقتصر على بلد واحد، وبالتالي من الأفضل التفكير فيه على أنه ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائع للصرف الأجنبي. إنه يتكون أساسا من عدد من البنوك تزاول بنشاط عملية استبدال العملات، من بين أهم مراكز الصرف الأجنبي نجد لندن، نيويورك، طوكيو،زيورخ، فرانكفورت، سنغافورة وهونج كونج[4].

---

[1] عبد المجيد قدي (2006)، نفس المرجع السابق، ص4.

[2] الطاهر لطرش (2004)، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3] David BEGG et Autres (2002), Macroéconomie, édition Dunod, 2ème édition, Paris, 2002, p265.

[4] كامل بكري (2003)، الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ص309.

ومنه يمكن أن نستخلص أن سوق الصرف هو ذلك الحيز أو المحيط من العلاقات الذي يتم فيه تبادل العملات بين العارضين والطالبين لها من أجل تسوية المعاملات الاقتصادية أو المالية، ويتضح لنا مما سبق أن سوق الصرف تتسم بما يلي[1]:

- تعمل يوميا وعلى مدار الساعة بفضل الوسائل الإلكترونية وأسواق الفوركس FOREX فما أن تغلق سوق حتى تفتح أخرى عبر العالم؛
- تتحدد أسعار صرف العملات المعومة وفق تغيرات الطلب والعرض؛
- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، وقد قدر بنك التسويات الدولية، من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية هو 2,4 ترليون دولار أفريل 2004، لتصل إلى 3,3 ترليون دولار أفريل 2007، ثم 4 ترليون دولار أفريل 2010، لتصل إلى نحو 6,6 تريليون دولار يوميا فى العام 2019، ويهمن الدولار الأمريكي على 88% من سوق تداول العملات الأجنبية؛
- تقلبات أسواق الصرف الأجنبي مشتقة من تقلبات أسواق السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.

2. أنواع سوق الصرف.

تتناول هذه النقطة مختلف أنواع سوق الصرف التي يمكن حصرها فيما يلي:

أ. سوق الصرف العاجلة:

سوق الصرف العاجلة هي: "السوق التي تتبادل فيها عروض وطلبات العملات الأجنبية دون أن يكون لها موقع دائم، لأن العملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل: لندن، باريس، نيويورك، طوكيو... الخ"[2].

وتعتبر هذه السوق الأكثر شيوعا في سوق الصرف، وهي غير محددة المكان وتعمل باستمرار، كما تعكس أسعار الصرف المطبقة فيها آثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من جهة، ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب وفقا للاتفاقات الدولية، مثل ما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأروبي، من جهة أخرى. وتبين هذه السوق تطورات العملات الصعبة، والمبادلات التي تجري فيها تتميز بالسهولة وكبر الحجم مقارنة بإجمالي المبادلات الأخرى التي تتم في سوق الصرف.

ب. سوق الصرف الآجلة:

تعرف على أنها: "تلك السوق التي يتفاوض فيها المتعاملون الاقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدمة، حيث يحدد سعر الصرف الأجل حاليا من أجل التبادل في المستقبل لأسبوع، لشهر، لسنة أو لعدة سنوات"[3].

وتمكن هذه السوق من إبرام المتعاملين عقود آنية أو حاضرة على أن يتم تنفيذ هذه العقود مستقبليا، وهي بذلك توفر لهم التغطية من مخاطر الصرف بواسطة ما يلي:

---

[1] هوشيار معروف (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، ص282، (بتصرف).

[2] Josette PEYRARD (1989), Gestion Financière Internationale, CLET, Paris, 2ème Edition, PP50-51.

[3] Josette PEYRARD (1989), op-cit, P57.

- **عقود مبادلة العملات** (Swap): ومن صورها مثلا العقد الذي يبرم بين شركة جزائرية في حاجة إلى دولارات أمريكية، وأخرى أمريكية في حاجة إلى دينارات جزائرية لاستخدامها في تغطية عمليات في السوق الجزائري. فتقوم الشركة الجزائرية باقتراض ما تحتاجه الشركة الأمريكية من دينارات جزائرية من أحد البنوك الجزائرية كما تقوم الشركة الأمريكية في المقابل بافتراض احتياجات الشركة الجزائرية من دولارات من خلال أحد البنوك الأمريكية. وهذا من أجل الاستفادة من عدة مزايا منها ميزة تخفيض تكلفة التمويل إضافة إلى ميزة التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- **عقود الخيارات** (Options): ويمكن تعريفها على أنها عقود تمنح لصاحبها الحق لشراء أو بيع أصل ما بسعر محدد في أي وقت قبل تاريخ محدد مسبقًا إلا أنها غير ملزمة. وتنقسم هذه العقود إلى نوعين هما خيار الشراء Call Option وخيار البيع Put Option. أما فيما يتعلق بالخيارات المالية فهي لا تخرج عن نفس الفكرة الأساسية لهذه الحقوق والاختلاف الأساسي هو أن الشيء موضع التعامل هو الأسهم والسندات والعملات الأجنبية. وتمثل عقود الخيار أحد أدوات الاستثمار الحديثة التي تعطي للمستثمر فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها خاصة مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية والعملات التي يريد بيعها أو شرائها في المستقبل وذلك نظير مبلغ معين غير قابل للرد يدفع للطرف الثاني على سبيل التعويض أو مكافأة ويسمى ثمن الخيار.
- **عقود المستقبليات** (Futures): تعرف العقود المستقبلية على العملات على أنها: "عقود يتم من خلالها الاتفاق على تسليم قدر معين من عملة أجنبية ما في تاريخ لاحق محدد، ثم تصبح هذه العقود بعد ذلك قابلة للتداول"[1]. وتعود أصولها إلى بدايات القرن التاسع عشر في مجال المحاصيل الزراعية[2]، ثم دخلت حيز التطبيق بتاريخ 16 ماي 1972 في مجال العملات، لها نفس الخصائص للعقود الآجلة على البضائع، حيث توفر العديد من الفوائد للمتعاملين كتخفيض التكاليف على المعاملات وأداة جيدة للتغطية ضد مخاطر تقلبات الصرف.
- **العقود الآجلة** (Forwards): هي عقود بمقتضاها يلتزم المشتري بشراء أصل معين في المستقبل وفي المقابل أيضا يلتزم البائع ببيع نفس الأصل على أن تكون الأسعار محددة سلفاً. وتحدد هذه العقود نوع وكمية الأصول التي تم التعاقد عليها بشيء من التفصيل. وقد ظهرت العقود الآجلة في سوق السلع منذ عام 1851 وكان هدفها الأساسي هو التفاوض بين المستثمرين على شروط البيع والشراء لسلعة ما في المستقبل، حيث يتم بمقتضى هذا العقد الأجل الاتفاق على أن يتم تسليم سلعة معينة من شخص (البائع) لشخص أخر (المشتري) في تاريخ محدد في المستقبل، بغض النظر عن سعر هذه السلعة في التاريخ المستقبلي. ولا تقتضي هذه العقود التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها الطرفان ولكن الغالبية من هذه العقود يتم تسويتها نقدًا وتستخدم هذه العقود أما للحماية من التقلبات السريعة والقوية للأصول محل التعاقد أو للمضاربة والربح من تقلباتها في البورصة.

[1] سميرة محسن (2006)، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، مذكرة ماجستير غ.م، دراسة حالة البنك- BNP PARIBAS-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر، ص224.

[2] ماهر كنج شكري ومروان عوض (2004)، المالية الدولية-العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، معهد الدراسات العربية، ط1، ص309.

3. المتدخلون في سوق الصرف

هناك مجموعة من الأعوان الاقتصاديين يتدخلون في سوق الصرف نذكر منهم ما يلي:

أ. البنك المركزي:

يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

ويكون تدخل البنوك المركزية بصورة غير متواترة، وإنما عندما تقتضي الضرورة ذلك وهذا للقيام بما يلي[1]:

- تنفيذ أوامر زبائنها مثل الإدارات العامة، البنوك المركزية الأجنبية، الأجهزة الدولية؛
- تأمين مراقبة السوق إذا ما لم يكن بالإمكان ضبطه، وهذا التأثير قد يتراوح في حدته تبعا لدرجة أهمية ضبط الصرف؛
- التأثير على تطور أسعار الصرف لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية، واحترام بعض الالتزامات الشكلية الدولية؛
- شراء وبيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية؛
- شراء العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للحد من أثر الارتفاع في قيمة العملة الوطنية غير المرغوب فيه؛
- بيع العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للحد من أثر الانخفاض في قيمة العملة الوطنية غير المرغوب فيه.

وبتدخلها في أسواق الصرف تهدف البنوك المركزية إلى ضبط تغيرات أسعار العملات، وهذه التدخلات تعتبر موقع خلاف، فبعض البنوك المركزية ترى بعدم التدخل لأن شراء وبيع العملات قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في السوق، مثلا لم تفلح تدخلات البنوك المركزية الأوربية خلال أزمة 1993 في تحقيق معدلات تكافؤ التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي في ذلك الوقت من خلال التخفيضات للعديد من العملات كالجنيه الإسترليني والليرة الايطالية، وبالتالي لكي تكلل تدخلات البنوك المركزية بالنجاح يجب أن تكون قوية ومنظمة وفي أوقات ملائمة.

ب. البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

تتدخل في السوق لتنفيذ متطلبات عملائها أو لحسابها الخاص، حيث تقوم بمعرفة متطلبات العملاء وتقوم بالمقاصات وتحول الفائض من عرض أو طلب للعملات الصعبة. كما تقوم بشراء وبيع العملات إلى المستخدمين التقليديين (المستورد، المصدر، السائح، المستثمر) إضافة إلى التجار والمضاربين على العملات، سواء كان هذا التدخل لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها وتستعين البنوك التجارية بأنظمة اتصال جد متطورة تمكنها وبطريقة سريعة من إيجاد المتعاملين معها في كل العمليات، وتحقق البنوك التجارية أرباحها من خلال الفارق بين الأسعار في السوق أي بين سعر الشراء وسعر البيع وهو ما يعرف بالربح التجاري، كما تتعامل البنوك فيما بينها من خلال سوق بيني أين تتحدد أسعار صرف تستعملها البنوك وتسمى أسعار صرف الجملة، وبالتالي فإن أعوان الصرف العاملون في البنك مهمتهم معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم[2].

[1] وسام ملاك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2] وسام ملاك (2001)، نفس المرجع السابق، ص188.

ت. سماسرة الصرف:

يقومون بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشترين في عمليات النقد الأجنبي، وتركز على تجميع أوامر الشراء والبيع للعديد من البنوك بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات، لكن بالتأكيد بعد إنجاز العملية يكشف السمسار لكل وكيل صرف عن إسم الطرف المقابل لكي يتمكن كل منهما من تسجيل العملية المحققة في حساباته، إن وظيفة السمسار هي جعل السوق أكثر فعالية وسيولة، باعتباره على اتصال دائم مع البنوك، وترتفع مكانة السمسار تبعا لنوعية العلاقات التي يقيمها مع المؤسسات المالية في سوق الصرف[1].

ث. العملاء الخواص:

وهم ثلاث فئات رئيسية هي:

- المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- المستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما مهما من العمليات، والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء– الصيارفة ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكليفات.

[1] وسام ملاك (2001)، نفس المرجع السابق، ص194.

ثالثا: أنظمة الصرف

لقد عرفت أنظمة الصرف عدة محطات في تطورها بدأت من قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) ثم قاعدة الذهب، وانتهت اليوم إلى الأنظمة الثابتة والمرنة والوسيطية. ويقصد بأنظمة الصرف تلك الكيفية التي تتحدد في أُطرها أسعار صرف العملات في أسواق الصرف، خاصة فيما يخص تدخل السلطات النقدية والأعوان الاقتصاديين.

ونجد أن تطور أنظمة الصرف وتنوعها في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية، كما أنها سارت بالموازات مع تطور الأنظمة النقدية التي تهدف إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة والتي ترتكز أساسا على أنظمة الصرف المختلفة.

وسنتناول في هذه النقطة تعريف أنظمة الصرف، ثم أهم صنفين لهذه الأنظمة وهما نظام الصرف الثابت أو المربوط، والذي يضم: نظام قاعدة الذهب، نظام الربط بعملة واحدة ونظام الربط بسلة عملات، ثم الصنف الثاني وهو نظام الصرف المرن والذي يندرج تحته: نظام الصرف المرن المدار(التعويم المدار)، ونظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر).

1. تعريف نظام الصرف:

يعرف نظام الصرف بأنه: "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف"[1].

ويعرف أيضا بأنه:"مجموعة من الأسس والقواعد التي تنظم الإطار الذي يتحدد فيه سعر الصرف لعملة محلية، هذه القيمة تسمى بسعر الصرف الإسمي والذي يمكن أن يتحدد مقابل عملة أو سلة من العملات الأجنبية أو مقابل وزن معين من سلعة ما كالذهب مثلا، وبالتالي فان نظام سعر الصرف يعمل على إدارة تدخلات السلطات النقدية الممثلة عموما بالبنك المركزي في سوق الصرف بهدف التأثير في تقلبات أسعار الصرف أو الدفاع عن العملة المحلية أو استهداف سعر صرف محدد"[2].

وبالتالي فنظام الصرف هو مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي من أجل تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

وهناك عدة تقسيمات لأنظمة الصرف سواء من طرف خبراء صندوق النقد الدولي أو من خبراء اقتصاديين آخرين، وسنتناول تقسيمات خبراء الصندوق التي كانت قبل 1999، وهي عديدة إلا أننا سنقتصر على التصنيف الذي يصنف أنظمة الصرف إلى صنفين هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن، ثم نتناول التقسيمات بعد 1999 وهي (08) ثمانية كالتالي*: نظام استبدال العملة المحلية الأصلية للبلد بعملة أخرى، مجلس النقد، نظم التكافؤ

[1] لحلو موسى بوخاري (2010)، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] Lassana YOUGBARE (2009), Effets macroéconomiques des régimes de change : Essais sur la volatilité, la croissance économique et les déséquilibres du taux de change réel, Thèse pour le doctorat de sciences économiques , Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, France, P27.

* يمكن تمييز طريقتين لترتيب الدول حسب أنظمة صرفها: الأول يعتمد على التصريح الرسمي لهذه الدول أمام صندوق النقد الدولي وهذا قبل 1999، والأمر يتعلق هنا بأنظمة الصرف القانونية (القولية). بيد أن محدودية هذه المقاربة تتمثل في أن الدول– خاصة منها النامية –لا تتصرف بالضرورة كما في تصريحها الرسمي، وهو السبب الذي دفع بصندوق النقد الدولي والمختصين في الشؤون النقدية الدولية بعد 1999 إلى التخلي عن التصنيف القانوني (de jure) واستبداله بالتصنيف الفعلي (de facto) الذي يعتمد على السلوك الفعلي لأنظمة صرف الدول. للمزيد انظر آيت يحي سمير (2011)، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث العدد9، ص61.

الثابتة التقليدية، نظم التذبذب في نطاقات ثابتة، نظم التذبذب في نطاقات متحركة، نظم التكافؤ المتغيرة، نظم التعويم غير النقية (غير مستقلة)، نظم التعويم النقية (المستقلة).

2. **نظام الصرف الثابت أو المربوط:**

حيث يتم ربط العملة المحلية بعملة أجنبية، سلة عملات، حقوق السحب الخاصة، الذهب (حقبة بروتن وودز وما قبلها). ويعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة؛ وهذا عندما تكون معظم معاملاتها الاقتصادية تتم مع دولة واحدة، وأن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية؛ وهذا عندما تكون معاملاتها الاقتصادية تتم مع عدة دول. أن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث للعملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى[1].

ويسمح هذا النظام بممارسة السلطات النقدية لسياسة تخفيض العملة أو رفعها، وتندرج تحت هذا النظام الأنظمة التالية: نظام قاعدة الذهب، نظام الربط بعملة واحدة، نظام الربط بسلة عملات. سنتناول كل منها كالتالي.

أ. **نظام قاعدة الذهب:**

اتبع هذا النظام في الفترة 1870–1914 حيث تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب مع قيام البنك المركزي في كل دولة ببيع وشراء الذهب عند سعر ثابت مقوما بعملته، وكانت التغيرات في أسعار الصرف نادرة، وكان هناك التزام بقواعد اللعبة فيما يتعلق بالسياسات النقدية للدول[2]. أن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في تحويل الذهب كلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات. وهو نظام قائم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب الذي بحوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدولة، فالسلطات النقدية في هذا النظام ليست بحاجة إلى التدخل لضمان استقرار أسعار الصرف أو توازن ميزان المدفوعات ومن بين ميزات هذا النظام نذكر ما يلي:

- كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى ذهب؛
- حرية دخول وخروج الذهب؛
- الاحتياطات النقدية مقتصرة على الذهب فقط؛
- الأسعار بين البلدان تبقى ثابتة في الأمد البعيد وهو ما يشجع التجارة الخارجية وحرية تحرك رؤوس الأموال.

[1] سليمان شيباني (2009)، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 – 2006) ، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص33.

[2] موردخاي كريانين (2007)، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي–مدخل السياسات، دار المريخ، ص399.

ومن بين عيوب هذا النظام نذكر ما يلي[1]:

- جمود نظام الذهب نظرا للقيود الصارمة التي تضعها السلطات النقدية في تحديد كمية النقود المصدرة؛
- عدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا؛
- النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية خاصة فيما يخص تعويضات الحرب العالمية الأولى؛
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية؛
- اتجاه بعض البنوك المركزية إلى اكتناز الذهب؛
- الحركات غير العادية للذهب ورؤوس الأموال.

كل هذه العيوب وأخرى دعت إلى ضرورة إصلاح النظام النقدي العالمي، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية عقد ممثلو 44 دولة مؤتمرا في بريتون وودز (Bretton Woods) نيوهامبشير الأمريكية العام 1944 لمناقشة حل المشاكل الاقتصادية، وأبرز نتائجه في هذا المجال هو الخروج باتفاق بربط الدولار الأمريكي بالذهب وربط باقي العملات بالدولار الأمريكي، هذا الاتفاق الذي انهار بقرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard NIXON) في 15 أوت 1971 القاضي بوقف تحويل الدولار إلى ذهب ورغم محاولة إصلاحه باتفاقية **سمثونيان*** (Smithsonian) إلا أنه فشل مما جعل العالم يشهد فوضى في أنظمة الصرف، وكذا ظهور الأنظمة المرنة والوسيطية.

ب. نظام الربط بعملة واحدة:

في هذا الشكل تعمل الاقتصاديات على ربط عملتها بعملة واحدة أو تثبيتها، وذلك بتحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الارتكازية، حيث تتميز هذه الأخيرة بالقوة والاستقرار، وفي الغالب ما يكون الدولار الأمريكي، ويتم إتباع هذا النظام للمميزات التالية[2]:

- تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدولة وشركائها التجاريين والذي يؤدي إلى التخفيض من درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، وهذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال ويشجع استقطاب الاستثمارات نحو الدولة، بالإضافة إلى تشجيع التجارة؛
- ربط السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بالاستقرار فهذا يزرع الثقة في الأولى، وهذا ما يشجع استقطاب التجارة والاستثمار فيما بين الدول؛
- يحدد لنا معيار واضح للتدخل في سوق الصرف الأجنبي بهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية.

---

[1] ترقو محمد (2012)، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)،مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، ص36-37.

* هي اتفاقية عقدت في معهد **سمثونيان** بالولايات المتحدة الأمريكية في 17-18 ديسمبر 1971، بهدف تجديد بعض نصوص اتفاقية **بريتون وودز** والمحافظة على أسعار الصرف الثابتة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تنجح في تحقيق هدفها مما أدى بالدول إلى تعويم أسعار صرف عملاتها.

[2] محمد سيد عابد (1999)، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص384.

وبالرغم من هذه المميزات إلا أنه توجد بعض العيوب لهذا النظام والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- للحفاظ على هذا النظام يجب وجود احتياطات بالأرصدة الدولية، لأن التغيرات في سعر الصرف لا تعكس وضعية موازين المدفوعات الدولية وإنما توضح حالة ميزان المدفوعات لدولة العملة الارتكازية، فعلى سبيل المثال إذا انخفضت قيمة الدولار الأمريكي فإنه بالتبعية سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملات الدول النامية التي تربط عملتها بالدولار؛
- تعارض بين أهداف السياسات الاقتصادية بسبب التغيرات في أسعار الصرف، فمثلا إذا كانت الدول النامية تعمل على تشجيع الإنتاج؛ وبالتالي زيادة التوظيف، ولكن اصطدمت بارتفاع قيمة العملة الارتكازية مقارنة مع العملات الأخرى، وعليه ارتفاع تكاليف الاستيراد مما سيترتب عنه ارتفاع في الأسعار المحلية؛
- عدم ربط الدول النامية عملاتها بنفس العملة الارتكازية يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار صرفها، وهو ما يحول دون ازدياد توسع العلاقة التجارية فيما بينها.

ت. نظام الربط بسلة عملات :

عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. أن التوسع في استخدام نظام الربط بسلة عملات عوضا عن عملة واحدة الذي كان في سنوات الثمانينات، يفسره ازدياد العلاقات التجارية الخارجية وتنوع أشكالها فيما بين الدول، فقد بلغ عدد الدول المتبنية لهذا النظام عام 1990 حوالي 35 دولة، مقارنة بعام 1980 أين كانت هناك 22 دولة. وفي الجهة المقابلة انخفاض عدد الدول التي تربط عملاتها بعملة ارتكازية فقد بلغت في عام 1990 حوالي 25 دولة مقارنة بـــ39 دولة عام 1980، كما يهدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعلي من خلال محاولة ربط قيمة العملة المحلية بسلة عملات. وأهم ما يتميز به هذا الأسلوب هو مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في بلدها لمواجهة عملات شركائه التجاريين الثنائيين في تجارة هذا البلد، والأثر غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى، كما يقلص إلى حد معين من تقلبات أسعار الصرف[2].

ومن المزايا المتعددة لنظام الصرف الثابت نذكر ما يلي[3]:

- تجنب الاضطرابات النقدية الكبرى (كالتي حدثت في مرحلة ما بين الحربين)؛
- أسواق الصرف تكون معدلة من طرف البنوك المركزية عن طريق بيع وشراء عملاتها مقابل العملات الأجنبية تبقي سعر العملة المحلية في حدود هوامش التذبذب وبالتالي تجنب عدد كبير من الاختلالات الاقتصادية التي ستقيد المبادلات الدولية دون فرض سعر صرف ثابت؛
- إبقاء تذبذب سعر الصرف في حدود ضيقة يعطي الثقة واليقين باستقراره في المستقبل مما يضمن استمرارية المبادلات الخارجية بشكل عادي، حيث يسمح هذا النظام للمصدرين والمستوردين إبرام الصفقات دون أي

[1] محمد سيد عابد (1999)، نفس المرجع السابق، ص384.

[2] بن قدور علي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] آيت يحيى سمير (2006)، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص12.

خوف أو قلق من الاتفاقيات التجارية في المدى المتوسط والطويل (وهو ما ضمن توسع قوي وشبه مستمر لاقتصاديات الدول المتقدمة دون أي اختلال نقدي خطير في سنوات بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1960).

كما أن لهذا النظام بعض العيوب أهمها:

- في حالة حدوث اختلالات جدية في ميزان المدفوعات، تجد الدولة صعوبة في تبني سياسة تعديلية لاقتصادها، وبالتالي تجد صعوبة في امتصاص التضخم حيث أن الحفاظ على معدل التضخم يكون على حساب الركود، انخفاض في النمو، الزيادة في البطالة...الخ؛
- يمكن أن ترفض بعض الدول تحقيق تكييفات جديدة للأسعار الضرورية لإعادة توازن اقتصادها عن طريق تغيير نظام صرف عملاتها؛
- تستطيع السلطات تفضيل خسارة جزء من احتياطاتها على أن تتبنى سياسة تقيديه، الشيء الذي يؤدي إلى حدوث أزمة في ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى بعض العيوب التالية[1]:

- يرتبط هذا الأسلوب بهيكل التجارة الخارجية للدول النامية، مما يجعل المستثمر في حالة عدم التأكد بالظروف التي يواجهها بسبب عدم القدرة على توقع القيمة الخارجية لعملات الدول النامية مما يعيق تدفق رؤوس الأموال إليها؛
- الجهد المطلوب من الدولة عند حساب قيمة العملة المحلية يوميا في مواجهة سلة العملات المفتوحة، بحيث قد يكون من الأحسن في هذه الحالة استخدام سلة عملات حقوق السحب الخاصة DTS*.

2. نظام الصرف المرن:

حسب صندوق النقد الدولي يحتوي هذه النظام على آليتين، فالأولى عبارة عن نظم مرنة محدودة وذلك بربط العملة المحلية بعملة أجنبية جزئيا أو سلة عملات أو في إطار التعاون النقدي، والثانية عبارة عن نظم صرف مرنة حرة أين يتحدد سعر الصرف تبعا لقوى سوق الصرف كما هو حال باقي السلع.

وهو نظام يحدد فيه سعر الصرف عن طريق العرض والطلب، أي أن السوق هي المتدخلة الوحيدة في تسعير العملة وبالتالي لا يوجد أية عوامل تعرقل العملية التجارية بالعملات، لكن تختلف درجة المرونة حسب توجه إدارة السياسة النقدية (مرونة تامة، نسبية ...الخ)، ولا يسمح هذا النظام بممارسة السلطات النقدية لسياسة تخفيض العملة أو رفعها، لكن يمكنها التأثير في سوق الصرف عن طريق سياسة السوق المفتوحة. ولهذا النظام عدة أنواع[2].

وهناك مجموعة من الشروط لنجاح عملية التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن أهمها:

- سوق للنقد الأجنبي تتسم بالعمق والسيولة؛
- سياسات متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي أي شراء وبيع العملات للتأثير في سعر الصرف؛
- نظم فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام والخاص.

---

[1] محمد سيد عابد (1999)، مرجع سبق ذكره، ص185.

* بالانجليزية Special drawing rights (SDR)

[2] علة محمد (2003)، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص40.

في الواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض نفسه عند انهيار نظام بريتون وودز بغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات.

ويعتمد هذا النظام أساسا على أسعار الصرف المعومة وهي التي تتحول بحرية أي وفقا لقوى عرضها والطلب عليها في السوق، وهناك أنواع من التعويم[1]:

- **التعويم النقي**: ويكون عندما لا يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.
- **التعويم غير النقي**: عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معينا.
- **التعويم المستقل**: وهو عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أي عملة أو عملات أخرى.
- **التعويم المشترك**: عندما تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سويا أو تنخفض سويا.

ولكن عموما يندرج تحت هذا النظام نوعان معروفان هما: نظام الصرف المرن المدار(التعويم المدار) ونظام الصرف المرن الحر(التعويم الحر).

أ. **نظام الصرف المرن المدار(التعويم المدار):**

يقصد به إعطاء حرية لسعر الصرف ولكنها ليست تامة أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض، بحيث تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، والعمل على استقراره عند المستوى الذي يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني[2].

ويهدف هذا النظام إلى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة حد أعلى وحد أدنى، وبالتالي لا تتدخل السلطات النقدية إلا إذا تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفض دون مستوى الحد الأدنى، بحيث يتم تحديد سعر صرف معين مرغوب فيه وبعد ذلك يحدد مجال التقلب الذي يتحرك ضمنه، وقد أصبح هذا النظام أكثر شيوعا في فترة التسعينات حيث بلغ عدد البلدان ضمن هذا النظام 45 دولة العام 1996[3].

[1] مفتاح صالح (2006)، مطبوعة في مقياس المالية الدولية لطلبة السنة الرابعة ليسانس-تخصص:مالية، نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص19.

[2] زينب حسين عوض الله (2004)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية، الإسكندرية، مصر، ص52.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون (1998)،أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، ص168.

1. نظام الصرف المرن الحر(التعويم الحر):

في هذا النظام يتحدد سعر الصرف بحرية تامة في سوق الصرف، إذ لا تتدخل السلطات النقدية في هذه الأسواق بطريقة مباشرة، وبإمكان الأعوان الاقتصاديين تحويل العملات التي يرغبون فيها وهو ما يعرف بقابلية التحويل الداخلية للعملة[1].

وهناك بعض الخصائص للبلدان التي تتبع نظام التعويم الحر لعملاتها وهي كما يلي[2]:

- حجم البلد؛
- مدى الانفتاح الاقتصادي ودرجة الترابط المالي الدولي؛
- معدلات التضخم؛
- وضعية التجارة الخارجية.

ومما سبق نستخلص أن التعويم الحر نظام يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق بصفة حرة دون تدخل السلطات النقدية، وتتأثر التذبذبات في أسعار صرف العملات بالطلب والعرض على العملة، الذي يرتبط بالتوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين والمتدخلين في السوق وباقي المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والأزمات الاقتصادية التي لها دور كبير في التأثير على تقلبات الأسعار ويظهر ذلك في أزمة العملات، وفي هذه الحالة قد تتدخل السلطات النقدية رسميا في سوق الصرف الأجنبي أحيانا وعند الضرورة؛ أي ليس بصفة متكررة، وعادة ما يستهدف تخفيضا محدودا في معدل التغير في سعر الصرف والحيلولة دون التقلبات المفرطة والناتجة عن زيادة نسبة المضاربة على العملات ولا يقصد بالتدخل تحديد مستوى لتغير سعر الصرف[3].

وفي العام 1999 أعاد صندوق النقد الدولي تقسيم نظم الصرف إلى ثمانية أنواع كالتالي[4]:

1. **نظام استبدال العملة المحلية الأصلية للبلد بعملة أخرى:** ويكون ذلك **كليا** مثل ما حدث في: الإكواتور، بنما، السالفادور حيث تم تبني الدولار الأمريكي (**الدولرة**)، كوسوفو، الجبل الأسود حيث تم تبني الدتش مارك ثم اليورو. أو **جزئيا** حيث يتم اعتماد عملة موحدة في عدة دول مثل حالة: **اتحاد العملة:** منطقة اليورو، **التعاون النقدي:** مثل منطقة الفرنك في جزر الكرايب.
2. **مجلس النقد:** هو نظام صرف ثابت بالنسبة لعملة أجنبية تسمى عملة **المرسى**، بتطبيق قواعد مؤسساتية وعملياتية حيث تقوم السلطات النقدية بتعهد لتحويل العملة الوطنية بمبلغ محدد يعادل احتياطاتها من الصرف بالعملة المرجعية.
3. **نظم التكافؤ الثابتة التقليدية:** تقوم الدولة في هذه الحالة بربط عملتها رسميا أو حقيقيا بعملة واحدة، أو بسلة من العملات، بمعدل معوم داخل مجال (±1%).

---

[1] يوسفي عبد الباقي (2001)، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص17.

[2] بن قدور علي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3] مارك ستون وآخرون (2008)، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد45، العدد1، ص43.

[4] Larbi DOHNI, Carol HAINAUT (2004), Les taux de change, De Boeck & Larcier, Bruxelles, P21.

4. **نظم التذبذب في نطاقات ثابتة:** حيث يتقلب سعر صرف العملة في نطاق محدد أكبر من (±1%) مقارنة بمعدل مركزي ثابت رسمي أو حقيقي، مثل الدانمارك حيث يتقلب الكورون الدانماركي في مجال مقارنة مع اليورو، وكذا قبرص وليبيا المرتبطة عملتها بحقوق السحب الخاصة.
5. **نظم التذبذب في نطاقات متحركة:** يضبط سعر صرف العملة بالنسبة لبعض الهوامش المتقلبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالنسبة لمعدل مركزي الذي يضبط دوريا نسبة لمعدل ثابت معلن مسبقا، أو بالنسبة لتغير بعض المؤشرات الاقتصادية .
6. **نظم التكافؤ المتغيرة:** يضبط سعر صرف العملة دوريا في مستويات منخفضة مقارنة بمعدل معلن مسبقا، أو نتيجة لتغير بعض المؤشرات الاقتصادية دون المعدل المركزي، أو تبعا لهوامش تذبذب حول المعدل المركزي.
7. **نظم التعويم غير النقية (غير مستقلة):** تمارس السلطة النقدية تأثير على تحركات سعر الصرف دون التزام معلن مسبقا، أو تحديد لمسار سعر الصرف.
8. **نظم التعويم النقية (المستقلة):** يتحدد سعر الصرف مباشرة في سوق الصرف، وتدخل السلطة النقدية لضمان الاعتدال وتفادي التذبذبات غير المرغوب فيها، وذلك كمشترية أو بائعة في سوق الصرف.

وهناك عدة تصنيفات أخرى وضعها خبراء اقتصاديين كتصنيفات فرضية الركن* العام 1994 لـــ باري إشنقرين "Barry EICHENGREEN"، وتصنيف ميلتون فريدمان "Milton FRIEDMAN"، وتصنيف لاتر "T.LATTER.1996"، وتصنيف غوش "GHOSH.1997"، وتصنيف ييلتي وليفي "YEYATI-LEVY"و ستورزنغر "STURZENGGER" العام 1999، وتصنيف رينهارت "REINHARDT"و روغوف "ROGOFF" العام 2002، وتصنيف بوبولا "BUBULA"و اوتكر وروب "OTKER-ROBE" العام 2002.[1]

إن كثرة هذه التصنيفات تدل على الأهمية البالغة التي أوليت لأنظمة الصرف خاصة مع استفحال أزمات العملة في عقد التسعينات من القرن الماضي. ولأن الوصول لنظام صرف ملائم معناه الوصول إلى مختلف التوازنات في المتغيرات الاقتصادية الأساسية، أي نمو اقتصادي دون تضخم مرتفع، توازن في ميزان المدفوعات، توازن بين الادخار والاستثمار، وتنافسية مقبولة للاقتصاد في النظام التجاري والمالي الدولي[2]. إلا أن جل هذه التصنيفات تتفق على عدم وجود نظام صرف يصلح لكل البلدان في جميع الاوقات[3].

* الأرثوذكسية الجديدة، الثنائية القطبية أي الاختفاء الكلي للأنظمة الوسيطية.

[1] ترقو محمد (2012)، مرجع سبق ذكره، ص44-48.

[2] David EITEMAN et Autres (2004), Gestion et Finance Internationales, Pearson Eduction, 10ème Edition, P44.

[3] عتو الشارف (2009)، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، السداسي الأول، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، ص126-127.

وكخلاصة لما سبق يمكن إبراز أهم المتغيرات التي تساعد وتدفع لاختيار نوع نظام الصرف الملائم لكل دولة في الجدول التالي:

جدول(1-1): دوافع اختيار نوع نظام الصرف

المحددات	مرونة سعر الصرف
حجم الاقتصاد	كلما كبر حجم الاقتصاد، قوي المبرر لتطبيق سعر صرف مرن.
الانفتاح	كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، قل الإقبال على سعر الصرف المرن.
تنوع هيكل الإنتاج / الصادرات	كلما زاد تنوع الاقتصاد، أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى.
التركز الجغرافي للتجارة	كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوي الحافز لربط العملة بعملة هذا البلد.
اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي	كلما زاد اختلاف معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى شركائه التجاريين الأساسين، زادت الحاجة لتواتر التعديلات في أسعار الصرف، (ولكن بالنسبة لبلد بلغ التضخم فيه معدلا شديد الارتفاع، قد يفرض سعر الصرف الثابت انضباطًا أكثر على السياسة ويضفي المصداقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي).
درجة التطور الاقتصادي / المالي	كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي، أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظام سعر الصرف المرن.
حرية حركة العمالة	كلما زاد مدى الحرية في حركة العمالة، في ظل عدم مرونة إلى أسفل لأسعار العمال(الأجور) والأسعار، انخفضت صعوبة (وتكلفة) التعديل في وجه الصدمات الخارجية في ظل سعر الصرف الثابت.
حرية حركة رأس المال	كلما زاد مدى الحرية في حركة رأس المال، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظام أسعار الصرف المربوطة—والقابلة—للتعديل.
الصدمات الإسمية الأجنبية	كلما شاعت الصدمات الإسمية الأجنبية، زاد الإقبال على سعر الصرف المرن
الصدمات الإسمية المحلية	كلما شاعت الصدمات الإسمية المحلية، زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت.
الصدمات الحقيقية	كلما كان الاقتصاد أكثر تعرضًا للصدمات الحقيقية، سواءا الأجنبية أو المحلية،كان سعر الصرف المرن أكثر نفعًا.
مصداقية صناع السياسات	كلما قلت مصداقية صناع السياسات من حيث مكافحة التضخم، زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت كأداة تثبيت اسمية.

المصدر: صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية، أكتوبر1997، ص103.

المطلب الرابع: مخاطر تقلبات سعر الصرف

تبرز أهمية دراسة تقلبات سعر الصرف من خلال الأثار التي تحدثها على مختلف المؤشرات الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية، وكذا البنوك التي تعمل في مجال التجارة الخارجية تصديراً واستراداً سوف تكون لها نتائج سلبية أو إيجابية على أدائها جراء ذلك، وبذلك تظهر مخاطر الصرف الأجنبي (Foreign exchange risk)*.

1. تعريف مخطر سعر الصرف*:

يعرف بأنه: "تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات، والديون بالعملة الصعبة"[2].

كما يعرف بأنه: " الحدث الذى يمكن أن تتعرض له المؤسسة ويترتب عليه ربح أو خسارة"[3].

وهو: "خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات"[4].

كما أن مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط[5].

وفي الجزائر تثار نقطة في غاية الأهمية وهي تقلبات سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار من جهة وتقلبات اليورو مقابل الدولار من جهة أخرى، باعتبارهما العملتين الأساسيتين من حيث تعامل الجزائر مع شركائها الاقتصادين سواء كانو زبائن (جانب الصادرات الجزائرية) أو موردين (جانب الواردات الجزائرية). فكما هو معلوم فان فاتورة الصادرات الجزائرية تقوَم بالدولار الأمريكي باعتبار أن جل الصادرات الوطنية هي محروقات والتي تتحدد أسعارها في البورصات الأمريكية، بينما أغلب وارداتها من الاتحاد الأوربي لذلك فاتورة الواردات الجزائرية تقوَم باليورو الأوربي، ولا شك أن ذلك يخلق فرقا معتبرا في الإيرادات المتاتية من الصادرات مقابل النفقات على الواردات مما يكلف الخزينة العمومية أموال ضخمة.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإن تقلب سعر الصرف سيؤدي إلى تقلب في مداخيل المصدرين، فالمؤسسات المصدرة تصبح معرضة لمخاطر الصرف بمجرد تحريرها لعقود تصدير بعملة تختلف عن عملتها المحلية، بحيث إذا انخفضت قيمة عملة الفوترة مقابل العملة الوطنية ستحصل المؤسسة المصدرة عند الإستحقاق على وحدات أقل من العملة المحلية عند القيام بتحويل العملة الأجنبية المتحصل عليها في سوق الصرف العاجل.

---

* تسمى أيضا: مخاطر صرف العملة، مخاطر سعر الصرف الأجنبي.

* مع ضرورة التفرقة بين مصطلح مخطر (Risque) والذي يمكن التقليل من أثره أو تجنبه كلية، ومصطلح خطر (Danger) والذي لا يمكن تجنبه.

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد (2006)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ص111.

[2] Michel JURA (2003), Technique Financière International, Dunod, paris, P142.

[3] Bernard MARDIS,Oliver L.S.(1981), Risque de change et gestion de la tresorerie internationale, Dunod, Paris, P85.

[4] Josette PAYRARD (1995), Gestion financiére internationale, Vuibert, 3ème Edition, P91.

[5] Bernard MARDIS,Oliver L.S.(1981), OP.Cit, P55.

جدول رقم(1-2): مخاطر الصرف على العمليات التجارية

	انخفاض مستقبلي في سعر العملة الأجنبية	ارتفاع مستقبلي في سعر العملة الأجنبية
المستورد	ربح الصرف	مخاطرة: خسارة الصرف
المصدر	مخاطرة: خسارة الصرف	ربح الصرف

Source: Sauvageot GEORGES (1997), Précis de finance, édition Nathan, Paris, P126.

2. بعض طرق تغطية مخاطر الصرف:

ولتجنب المخاطر السابقة والتي تمس جانب الصادرات بالأخص، ظهرت هناك ضمانات بقصد تغطيتها والتخفيف منها أو تفاديها نذكر منها ما يلي[1]:

- **ضمان الصرف على المعاد أو المحول إلى الوطن:** هذا الضمان يغطي الخسارة المحتملة أو المتكبدة من المصدر أو بنكه حالة قرض المشتري وهذا في حالة انخفاض سعر صرف العملة الصعبة المحررة في عقد الصادرات، وعليه فإن ضمان مخطر الصرف هذا يعمل عندئذ إلى الرجوع إلى سعر الصرف المضمون والذي هو بصفة عامة سعر الصرف الرسمي المعمول به في تاريخ إمضاء العقد.
- **ضمان الصرف على تحويل العملة الصعبة:** في كثير من الأحيان لا يستطيع المصدر تنفيذ عقد الصادرات وهذا بالقياس إلى عدم قدرته على الحصول على التجهيزات الضرورية لعملية إنتاج السلع الموجهة للصادرات من بلده، وهنا يكون مجبرا على تقديم طلبات محررة بالعملة الأجنبية لشراء أو الحصول على هذه التجهيزات إلى المقاولين من الباطن الأجانب، وهنا قد يقع المصدر في ما يعرف بخطر إعادة التقدير أو التقييم لعملته المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية المحررة في الطلبات، وعليه فإنه يصبح من الضروري على المصدر أن يقوم بضمان ضد هذا النوع من الأخطار ويجب التنويه هنا إلى أن هذا يجب أن يكون بين تاريخ إمضاء العقد وتاريخ الدفع.
- **ضمان الصرف على الكفالة:** هذا الضمان يغطي بصفة خاصة الخسارة المحتملة أو المتكبدة من طرف البنك الذي يأخذ على عاتقه تحمل الكفالة وهذا من أجل إنجاز العملية التصديرية، ويكون هذا في حالة إعادة تقييم العملة الأجنبية أو في حالة انخفاض العملة المحلية، وهذا بين تاريخ التسجيل في الكفالة المحررة بالعملة الأجنبية وبين تاريخ وضعها قيد الاستعمال.

[1] شربي محمد الأمين (2012)، أهمية ودور تمويل قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية-دراسة حالة "FSPE"و"CAGEX" خلال الفترة (1998-2009)-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012، ص165-166.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصادرات خارج المحروقات

يعبِر التصدير عن الحاجة الماسة لكل الدول إلى غيرها سواءا كانت مصدرة أو مستوردة، لما له من أهمية بالغة في تجسيد التقسيم الدولي للعمل -بمفاهيمية الحديثة والكلاسيكية- وكذا التخصص الدولي في مجال التجارة الخارجية، وجلب الثروة، وتوزيع جغرافي فعال للمخاطر إذا ما روعي فيه تنويع هيكل الصادرات، والتكيف مع المنافسة في الأسواق الدولية وتجاوز السوق الوطنية.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى استعراض مفهوم التصدير خارج المحروقات، ثم نبين بعض المؤسسات الداعمة له في الجزائر، ونقدم في الأخير تحليلا لهيكل الصادرات خارج المحروقات حسب المنتجات التي تصدرها الجزائر إلى الخارج من (مواد غذائية، مواد خام، منتجات نصف مصنعة، مواد تجهيز زراعية، مواد تجهيز صناعية، سلع استهلاكية غير غذائية).

المطلب الأول: مفهوم الصادرات خارج المحروقات

تترتب عملية التصدير في الغالب عن سياسة تشجيعية للمنتوج الوطني في الأسواق الأجنبية، أو مرحلة متقدمة من مراحل توسع المنتِج ونفوذه إلى الأسواق الخارجية، كما قد تكون في إطار مرحلة من مراحل حياة المنتَج، وبالتالي فهي علاقة بين المقيمين وغير المقيمين تؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية بين الدول.

ومفهوم التصدير حسب بعض **الموسوعات الاقتصادية** هو: "تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة".

ويعرفه **فريد النجار** بأنه يعني: "قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"[1].

كما يعرف **مصطفى محمود فؤاد** التصدير بأنه: "بيع سلع معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من إحتياجاتها"[2].

ويعرفه **عادل عبد المهدي** بأنه: "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"[3].

ويعرف التصدير كذلك بأنه: "عملية بيع السلع والخدمات للدول الأخرى"[4].

ويعرف **أحمد خليل خليل** الصادرات بأنها: "انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية"[5].

---

[1] فريد النجار (2002)، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، ص3.

[2] مصطفى محمود فؤاد (1993)، التصدير والاستراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، ص235.

[3] عادل عبد المهدي (1971)، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص142.

[4] jean pierre PAULET (1992), dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris, P92.

[5] أحمد خليل خليل (1997)، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبنانية، ص66.

وتعرف الصادرات أيضا بأنها: " مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكنزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن الحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي"[1].

وتشير هذه التعاريف المذكورة أعلاه إلى أن التصدير يكون بين بلدين أجنبيين بينهما حدود، وبالتالي فهو يقوم بتحويل الجهد الوطني للمنتجين المحليين إلى المستهلكين أو وسطاء بالخارج في الأسواق الأجنبية، ومن جراء هذا تتحقق دخول إضافية –الحقن في المفهوم الكنزي– لهؤلاء المنتجين الذين سيسعون بدون شك إلى رفع قدراتهم الإنتاجية وتوظيف يد عاملة جديدة وتوسيع مشاريعهم، وهذا من شأنه رفع الادخار المحلي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وتغذية الإيرادات العامة للدولة بجلب العملة الصعبة، ليتدعم في هذا الإطار نمو الاقتصاد الوطني ومن ثمة التنمية الاقتصادية المنشودة.

ولكن للأسف في الواقع العملي عانت الكثير من الدول النامية أحادية التصدير (Mono Export) التي تعتمد على تصدير مواد أولية طبيعية غير مصنعة والتي تكون في الغالب نفط ومحروقات، من مشاكل تنموية عديدة خاصة مع تحديد أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية ومن اجحافها حقوقها من ناحية السعرية وتراجع معدلات التبادل الدولي بها، وتعرضها إلى صدمات عنيفة من جراء موجات الركود التصديري لديها الناتج عن الركود الإنتاجي لزبائنها. كل هذا ادى بها إلى السعي عن البحث عن منتجات أخرى خارج المواد الأولية وبالاخص خارج المحروقات، ومن ثمة أطلق وشاع استخدام مصطلح الصادرات خارج المحروقات.

وسعيا منها للخروج من هذا المازق، اتبعت هذه الدول عدة سياسات منها:

- سياسة إحلال الواردات وذلك باقامة مشاريع انتاجية داخل الوطن تنتج ما يتم استراده، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في ذلك. وكان الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تخفيض حجم الواردات أو منع بعضها في ظل درجة عالية من الحماية الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات[2]؛
- سياسة تشجيع الصادرات وذلك بغية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، باعتبار أن التصدير سيؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل الوطني للدولة –حسب نظرية المضاعف– وزيادة إيراداتها من النقد الأجنبي والعملات الصعبة، وكذا إلى التخفيف من حدة البطالة والعجز في الميزان التجاري. وهذا باعتبار أن هذه السياسة تعني زيادة الطلب على المنتجات المحلية، هذه الأخيرة تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي لزيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد عليها، ولن يتحقق هذا إلا بتوظيف المزيد من اليد العاملة، وهو ما يوفر فرص عمل جديدة.

[1] Ahmed SALIM et ALBERTINI (J.M) (1992), Lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4ème Edition, P272.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد المؤمن يسري أحمد (1999)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، القاهرة، ص290.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي الداعم لعمليات التصدير

عمدت الجزائر إلى تشجيع القطاعين العام والخاص على عمليات التصدير، فقامت بإنشاء مؤسسات وهيئات داعمة للنشاط التصديري وذلك لربط المصدرين بالأسواق الخارجية وتوفير كل البيانات والمعلومات لهم ومتابعتهم لاستكشافها بالمشاركة في مختلف التظاهرات كالمعارض والصالونات المحلية والأجنبية، وتقديم الأطر التنظيمية والتشريعية والقانونية والإجرائية التي يحتاجها المصدرون. ومن خلال هذه النقطة نستعرض بعض المؤسسات والهيئات المساعدة على ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

1. وزارة التجارة(MC):

ترافق وزارة التجارة المتعاملين الاقتصاديين في توجههم نحو الأسواق الدولية في إطار عملها المتعدد الأشكال لترقية الصادرات المختلفة عن المحروقات وذلك بإحضار الدعم المالي والتأطير عند مشاركتها في التظاهرات الاقتصادية بالخارج. وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات العام 1997 تتكلف بتنظيم مشاركات الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج، وتضم هذه اللجنة أكثر من 15 عضوا: كل الوزارات المعنية وهيئات الدولة، بنك الجزائر، المديرية العامة للضرائب، الغرفة التجارية، الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين، الخطوط الجوية الجزائرية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، المؤسسة الوطنية للنقل البحري .....الخ، وإن دعت الحاجة فهنالك إمكانية إستدعاء هيئات ومؤسسات أخرى وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:

- إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في للتظاهرات الاقتصادية بالخارج والذي يعرض على السيد الوزير ثم يتم نشره على نطاق واسع؛
- السهر على تطبيق هذا البرنامج (تجتمع اللجنة حوالي كل 15 يوم) وتقترح على السيد وزير التجارة كل التدابير التي من شأنها تنظيم المشاركات في الخارج.

كما تعمل وزارة التجارة على تنشيط التجارة خاصة الخارجية منها، وفي هذا السياق جاءت عدة مراسيم تهدف إلى تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة[1]. وقد نصت المادة الثالثة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 14-18 على تكليف المديرية العامة للتجارة الخارجية بما يلي:

- إقتراح كل الإستراتيجيات في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات وضمان متابعة ذلك؛
- المبادرة بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية والمشاركة في إعداد ذلك؛
- تنشيط النشاطات التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف وحفزها عبر الهياكل المناسبة؛
- تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية أو المساهمة في إعدادها والتفاوض بشأنها؛
- تنشيط الهياكل والفضاءات الوسيطية التي لها مهام في مجال ترقية المبادلات التجارية الخارجية وتوجيه أعمالها؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 14-18 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1435 الموافق لـــ 21 يناير سنة 2014 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 4 مؤرخة في 24 ربيع الأول عام 1435 الموافق لـــ 26 يناير سنة 2014. والمرسوم التنفيذي رقم 08-266 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق لـــ 19 أوت سنة 2008 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 48 مؤرخة في 22 شعبان عام 1429 الموافق لـــ 24 أوت سنة 2008. اللذين يعدلان ويتممان المرسوم التنفيذي رقم 02-454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق لـــ 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 85 مؤرخة في 18 شوال عام 1423 الموافق لـــ 22 ديسمبر سنة 2002.

- ضمان تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية ومتابعتها، لاسيما علاقات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- تصميم نظام للإعلام حول المبادلات التجارية الخارجية.

وتضم المديرية العامة للتجارة الخارجية أربع (04) مديريات هي:

- مديرية متابعة وترقية المبادلات التجارية؛
- مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية التجارية؛
- مديرية متابعة الاتفاقيات التجارية الجهوية والتعاون؛
- مديرية العلاقات التجارية الثنائية.

إضافة إلى ذلك فان الوزارة تتابع وترعى الاتفاقيات التجارية كمنطقة التبادل العربي الحر، الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري-التونسي، اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد اليوروبي، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، تقدم رخص الإستيراد والتصدير، المعارض والصالونات، التظاهرات الاقتصادية .

2. الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

أنشئ هذا الصندوق في قانون المالية للعام 1996، بموجب المرسوم التنفيذي 96-205 المؤرخ في 18 محرم العام 1417 الموافق لـــ 05 جوان 1996[1]، والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 84-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بترقية الصادرات، وهو صندوق تابع لوزارة التجارة يعمل في مجال ترقية التجارة الخارجية حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية. كما تمنح إعانات الدولة عن طريقه لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وهناك خمس مجالات إعانة مقررة[2]:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

وتتكون إيراداته من حصة من ناتج الرسم النوعي الإضافي، مساهمات الهيئات العمومية والخاصة، وكذا الهبات والوصايا. أما نفقاته فهي التكاليف الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدرين ودراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، وكذا إعانات الدولة لترقية الصادرات عن طريق المشاركة في الأسواق والمعارض المقامة في الخارج.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 35 مؤرخة في 22 محرم عام 1417 الموافق لـــ 09 جوان 1996.

[2] https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe (تاريخ الاطلاع يوم 2019.02.06)

3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت بمرسوم تنفيذي[1]، وحلت محل الغرفة الوطنية للتجارة المنشأة العام 1980 والتي أعيد تنظيمها العام 1987، وحوِلت لها كل الأملاك المنقولة والعقارية وكل الحقوق والديون والسندات التي تحوزها الغرفة الوطنية للتجارة، وجميع المستخدمين والعاملين بها. وهي مؤسسة عمومية لها طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية والاستقلال المالي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وتضطلع بالمهام التالية:

- تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات بالأراء والاقتراحات والتوصيات في المسائل والانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني قطاعات التجارة والصناعة والخدمات؛
- تنظم التشاور بين منخرطيها وتجمع أرائهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها؛
- تلخص الأراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة وتلائم برامجها ووسائلها؛
- تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرف التجارة والصناعة وتحفزها على القيام بالمبادرات؛
- تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية؛
- تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية.

وتكلف الغرفة على الخصوص بما ياتي:

- القيام بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد والتفكير فيها وتطورها وتقدم آرائها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي وترقيته؛
- تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها أساسا خارج البلاد وتؤشرها وتصدق عليها؛
- تنظم أو تشارك في تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها لا سيما المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها؛
- تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية؛
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها؛
- تقيم علاقات التعاون والتبادل وتبرم اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
- تنظم إلى الهيئات الجهوية أو الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف؛
- تشكل-باعتبارها تمثل الجزائر- غرفا مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية؛
- تنشر وتوزع كل النشرات التي لها علاقة بهدفها؛
- تشارك في التظاهرات والأعمال التي تبادر بها الهيئات التمثيلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف؛

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق لـــ 03 مارس 1996 يتضمن انشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 16 مؤرخة في 17 شوال 1416 الموافق لـــ 06 مارس 1996.

- تقوم بنشاطات التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات؛
- تمثل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج؛
- تبدي رأيها في الاتفاقيات والاتفاقات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية؛
- يصرح بأنها صاحبة امتياز المرافق العمومية؛ في هذه الحالة يعتمد الامتياز على أساس دفتر شروط يعد حسب الأصول الشكلية القانونية المطلوبة؛
- تفتح مكاتب تمثيل في الجزائر؛
- تؤسس مؤسسات تجارية وصناعية وخدماتية أو تديرها أو تسيرها كمدارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها ومؤسسات دعم أنشطتها وهياكل تجارية وصناعية أساسية، لاسيما المخازن العامة والمناطق الصناعية عندما تكون هذه المؤسسات ذات طابع وطني أو عندما يغطي المجال الجغرافي لتطبيق اختصاصها الدائرة الأقليمية لأكثر من غرفة واحدة للتجارة والصناعة؛
- يمكن أن تقوم بتحقيقات اجتماعية واقتصادية وضرورية لإنجاز أشغالها فيما يتعلق بهدفها؛
- تنشئ بداخلها مركزا للوثائق يتولى جمع كل المعطيات الاقتصادية التي تنطبق على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني وترتبط بهدفها واستغلالها ونشرها.

4. **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية** (ALGEX):

قبل الوكالة (ALGEX) كان الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية* الذي تم إنشاؤه بمقتضى مرسوم تنفيذي[1]، وهو تابع لوزارة التجارة ومن مهامه–حسب المادة الرابعة (4)– ما يلي:

- يشارك في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية؛
- ينشّط برامج تثمين المبادلات التجارية الخارجية وترقيتها والموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات من غير المحروقات، ويساهم تحت سلطة وزير التجارة في تطبيق الإجراءات العمومية لدعم الصادرات؛
- يرصد ويحلّل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها؛
- يقيم جهازا لرصد الأسواق الخارجية ويوفر على الخصوص المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على عمليات الاستراد وترشيدها؛
- ينشئ ويسير شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير ولا سيما بادراجها في الشبكات العالمية للمعلومات؛
- يصدر ويوزع كل النشريات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات؛
- ينجز كل الدراسات المستقبلية ويجند كل مساعدة تقنية مفيدة في مجال التجارة الدولية؛

* والذي بإنشائه تم حل كل من المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية المنشأ في 1981، والمركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية المنشأ في 1990.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96-327 مؤرخ في 18 جمادى الأولى1417 الموافق لـــ 01 أكتوبر 1996 يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 58 مؤرخة في 23 جمادى الأولى1417 الموافق لـــ 06 أكتوبر 1996.

- يتصور ويقدم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم؛
- يقيم ويطور علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل طرفا مقابلا في مجال التجارة الدولية.

ثم حل هذا الديوان بمرسوم تنفيذي[1]، وتمّ تحويل كل الممتلكات والحقوق والالتزامات والمستخدمين إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي أنشئت بموجب نفس المرسوم التنفيذي، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية، لها طابع إداري واستقلالية مالية ومن مهامها-حسب المادة السادسة (6)- ما يلي:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك؛
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائريةّ؛
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لاحسن المصدرين؛
- يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وفي تقنين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية وكذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للادارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.

وتعمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مع عدة شركاء مثل: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، الجمارك الجزائرية (DA)، المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)، نادي الامتياز العملياتي (CLEO)، نادي التصدير الجزائري (CLUBExport).

كما تعمل على نشر وثائق مهمة مثل دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، الدليل الإرشادي للمصدر، دليل المصدرين الجزائريين، كما أنها تقوم برصد فرص التصدير ومختلف التظاهرات الدولية التي تهم المصدرين ومواعيد الأيام الإعلامية حول التصدير وإعلانها على موقعها الإلكتروني[2].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 12 يونيو 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 39 مؤرخة في 27 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 16 يونيو 2004.

[2] http://www.algex.dz

5. المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CCNPE):

تمّ تشكيل المجلس بمرسوم تنفيذي[1]، والذي من مهامه–حسب المادة الثانية (2)– ما يلي:

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات وإستراتيجيتها؛
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها؛
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

وفي سياق المهام، فإن المجلس مكلف بـــ:

- صياغة كل اقتراح أو تدبير كفيل بتسهيل دخول المنتوجات الجزائرية للأسواق الخارجية؛
- تقديم الإقتراحات التي من شأنها تدعيم تنافسية المنتوجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- دراسة وفحص كل تدبير تحفيزي أو كل عملية تثمين للمنتوجات من التراث الوطني، من شأنها دفع تطور الصادرات خارج المحروقات.

6. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

عرفت الشركة عدة مراحل فالبداية كانت منذ العام 1964 بإنشاء ديوان معرض الجزائر الدولي من خلال مرسوم رقم 64-157 يوم 8 جوان 1964، ثم حل هذا الديوان بمرسوم رقم 50-65 يوم 19 فيفري 1965، على أن تتولى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة التي ستنشأ في إطار معرض الجزائر الدولي إدارة الأصول والخصوم حيث أنشأت على نطاقها مصلحة لمعرض الجزائر الدولي[2].

كان النشاط الرئيسي للمصلحة هو تسيير الهياكل الخاصة بالموقع الموجود بالدار البيضاء والتنظيم السنوي لمعرض الجزائر الدولي. وفي يوم 11 سبتمبر 1970 تم تدشين قصر المعارض للصنوبر البحري من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين (رحمه الله)، وقد تزامن مع انعقاد الطبعة السابعة لمعرض الجزائر الدولي (كانت بداية أشغال قصر المعارض العام 1967 من طرف مكتب مشاريع الهندسة المعمارية لمدينة بكين).

ثم تم إنشاء الديوان الوطني للمعارض من خلال مرسوم رقم 71-83 يوم 29 ديسمبر 1971 مهمته تسيير قصر المعارض الصنوبر البحري وتنظيم معرض الجزائر الدولي بالإضافة إلى مشاركة الجزائر في المعارض المنظمة بالخارج حيث بعد حل الديوان الجزائري للتسويق" أوفالاك" حولت الصلاحيات والأملاك للديوان الوطني للمعارض بموجب مرسوم رقم 71-83 يوم 29 ديسمبر 1971. أنشأ ونظم الديوان الوطني للمعارض التظاهرات التالية: الموغار بتندوف، الإسهار بتمنراست، المعرض الوطني للصناعة التقليدية بغرداية.

ثم تم اندماج المركز الوطني للتجارة الخارجية وأونافاكس من خلال مرسوم 3 مارس 1987 لميلاد الديوان الوطني للمعارض والتصدير (الذي حافظ على نفس التسمية أونافاكس). أحدث المرسوم المذكور أعلاه تغييرا في تسمية

[1] مرسوم تنفيذي رقم 04-173 مؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 12 يونيو 2004، يتضمن تشكيل المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 39 مؤرخة في 27 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 16 يونيو 2004.

[2] http://www.safex.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=101&Itemid=402&lang=fr (تاريخ الاطلاع يوم 12 ماي 2019)

الديوان الوطني للمعارض إلى الديوان الوطني للمعارض والتصدير وأعيدت هيكلة نظامه الأساسي على شكل مؤسسة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية تعمل تحت إشراف وزارة التجارة.

وانتقلت الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير إلى التسيير الذاتي في 6 نوفمبر 1989 بتسمية" ش.و. إ أونافاكس شركة ذات أسهم" برأسمال قدره 5 مليون دينار. وفي ديسمبر 1990 وبعد تعديل نظامها الأساسي، تغير إسم المؤسسة من أونافاكس إلى التسمية الحالية صافكس شركة ذات أسهم، ثم وبقرار صادر من مجلس مساهمات الدولة رقم 108/05 يوم 28 نوفمبر 2010، حولت الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير " صافكس " إلى ش.و. إ / شركة ذات أسهم غير تابعة تحت وصاية وزارة التجارة من مهامها ما يلي[1]:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المشاركة الجزائرية في المعارض والصالونات المنظمة في الخارج وفقا لبرنامج وزارة التجارة؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية، وذلك بفضل:
  - الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
  - فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛
  - الإعلام الاقتصادي والتجاري؛
  - التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛
  - قوانين وترتيبات التصدير؛
  - تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
  - تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
  - تسيير واستغلال كل منشات قصر المعارض.

7. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أنشئت الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بتاريخ 03 ديسمبر 1995 بمساهمة عشرة (10) مؤسسات (بنوك وشركات تأمين): بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الجزائر الخارجي (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)[2].

[1] http://www.safex.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=57&Itemid=474&lang=ar

[2] http://www.cagex.dz/index.php?page=12 (تاريخ الاطلاع يوم 2019.02.06)

وهي تعمل في إطار الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق لـــ 10 جانفي 1996[1]، كما عينت لتسيير نظام تأمين القرض عند التصدير في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق لـــ 02 جويلية 1996[2]. ومن مهامها –حسب المادة الرابعة (04) من الأمر رقم 96-06- ما يلي:

- لحساب الشركة الخاص وتحت رقابة الدولة، الأخطار التجارية؛
- لحساب الدولة وتحت رقابتها كل من: الأخطار السياسية، أخطار عم التحويل، أخطار الكوارث.

حيث تستعمل في هذه الحالة أموال الدولة عند تغطية الأخطار الوارد ذكرها أعلاه، وتوجه بذلك العوائد نحو خزينة الدولة، في حين تستفيد هي من نسبة 5% فقط من هذه العوائد[3].

وهناك عدة مخاطر تؤمنها الشركة نذكر منها ما يلي[4]:

- خطر انقطاع السوق؛
- خطر التصنيع؛
- خطر القرض أو عدم الدفع من قبل المشترين الخواص أو العاملين؛
- خطر عدم إعادة الوسائل والمواد المعروضة؛
- تعويض المؤمن من الخسارة التي يتعرض لها بسبب عدم تغطية ديون دفع سعر المنتوجات والخدمات المصدرة؛ تعويض المؤمن عن نتائج الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
- تغطية جزئية للنفقات الناجمة عن الاستكشاف بالخارج؛
- بيع المعلومة التجارية التي تخص المشترين والممونين؛
- تغطية الديون في الخارج.

ويمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونيا في الجزائر ويقوم على الدوام بعمليات تصدير المنتوجات والخدمات أن يحصل على تأمين القرض الموجه للتصدير.

وفي الأخير وبعد استعراضنا لمختلف الهيئات الداعمة للعمليات التصديرية نضيف أن هناك تنظيمات وطنية من قبل المصدرين أنفسهم مثل: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL) المنشاة في 10 جوان 2001، الفيدرالية الجزائرية للاستراد والتصدير والتجارة الدولية (AFIEIT) المنشاة في 24 جويلية 2017، نادي المصدرين الجزائريين، الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين (UGCAA) المنشا العام 1957 إبان الثورة التحريرية الجزائرية، فكل هذه الهيئات تسعى إلى ايصال الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية.

---

[1] أمر يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 03 مؤرخة في 23 شعبان 1416 الموافق لـــ 14 جانفي 1996.

[2] مرسوم تنفيذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 41 مؤرخة في 17 صفر 1417 الموافق لـــ 03 جويلية 1996.

[3] شربي محمد الأمين (2012)، مرجع سبق ذكره، ص256.

[4] دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية (2011)، منشور من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص88.

المطلب الثالث: تحليل هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية

من أجل معرفة مختلف السلع التي تقوم الجزائر بتصديرها وتطورها من عام لآخر، نحاول في هذا المطلب الوقوف على أهم مكونات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتحليلها خلال الفترة (2000-2017)، وبداية نورد الجدول التالي:

جدول (1-3): تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية للفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان والسنة	إجمالي الصادرات	سعر البترول	صادرات المحروقات	النسبة	صادرات خارج المحروقات	النسبة	مواد غذائية				مواد خام				منتجات نصف مصنعة		مواد تجهيز زراعية		مواد تجهيز صناعية		سلع استهلاكية غير غذائية	
							قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
2000	22031	28,5	21419	97,22	612	2,77	32	5,23	44	7,19	465	75,99	11	1,80	47	7,68	13	2,12
2001	19132	24,85	18484	96,61	648	3,39	28	4,32	37	5,71	504	77,78	22	3,40	45	6,94	12	1,85
2002	18825	25,2	18091	96,10	734	3,90	35	4,77	51	6,95	551	75,07	20	2,72	50	6,81	27	3,68
2003	24612	29,03	23939	97,27	673	2,73	48	7,13	50	7,43	509	75,63	1	0,15	30	4,46	35	5,20
2004	32083	38,5	31302	97,57	781	2,43	59	7,55	90	11,52	571	73,11	-	-	47	6,02	14	1,79
2005	46495	54,6	45588	98,05	907	1,95	67	7,39	134	14,77	656	72,33	-	-	36	3,97	14	1,54
2006	54792	65,7	53608	97,84	1184	2,16	73	6,17	195	16,47	828	69,93	1	0,08	44	3,72	43	3,63
2007	60917	74,9	59605	97,85	1312	2,15	92	7,01	153	11,66	988	75,3	1	0,07	44	3,35	34	2,59
2008	79146	99,9	77192	97,53	1954	2,47	121	6,19	340	17,4	1390	71,14	-	-	69	3,53	34	1,74
2009	45477	62,3	44411	97,66	1066	2,34	113	10,6	170	15,95	692	64,92	-	-	25	2,35	49	4,60
2010	57762	80,2	56143	97,20	1619	2,80	305	18,8	165	10,19	1089	67,26	-	-	27	1,67	33	2,04
2011	73802	112,9	71662	97,10	2140	2,90	357	16,7	162	7,57	1465	68,46	-	-	36	1,68	16	0,75

تابع للجدول (1–3) اعلاه

البيان والسنة	إجمالي الصادرات	سعر البترول	صادرات المحروقات	النسبة	صادرات خارج المحروقات	النسبة	مواد غذائية		مواد خام		منتجات نصف مصنعة		مواد تجهيز زراعية		مواد تجهيز صناعية		سلع استهلاكية غير غذائية	
							قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
2012	72620	111	70571	97,18	2048	2,82	314	15,33	167	8,15	1519	74,17	–	–	30	1,46	18	0,88
2013	65823	109	63662	96,72	2161	3,28	402	18,6	108	5	1608	74,41	–	–	25	1,16	18	0,83
2014	61172	100,2	58362	95,41	2810	4,59	323	11,49	110	3,91	2350	83,63	2	0,07	15	0,53	10	0,36
2015	35138	53,1	33081	94,15	2057	5,85	239	11,62	105	5,1	1685	81,92	–	–	17	0,83	11	0,53
2016	29698	45	27917	94,00	1781	6,00	327	18,36	84	4,72	1299	72,94	–	–	53	2,98	18	1,01
2017	35132	54,15	33203	94,51	1930	5,49	349	18,08	73	3,78	1410	73,06	–	–	78	4,04	20	1,04
معدل فترة	46369,8	58,45	44902,2	96,67	1467,6	3,33	182,4	10,85	124,3	9,08	1087,7	73,73	3,22	0,46	39,9	3,51	23,9	2,01

المصدر: جمعت البيانات من عدة مصادر كالتالي:

- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période: 1963–2010, P18. (2000-2004)

– بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص27-28. (2005-2007)

– بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 20، ديسمبر 2012، ص27-28. (2008-2011)

– بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان2017، ص27-28. (2012-2016)

– بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم41، مارس 2018، ص27-28. (2017)

ويمكن تمثيل معدل الفترة من الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل (1-1): نسب مكونات الصادرات خارج المحروقات لمتوسط الفترة (2000-2017)

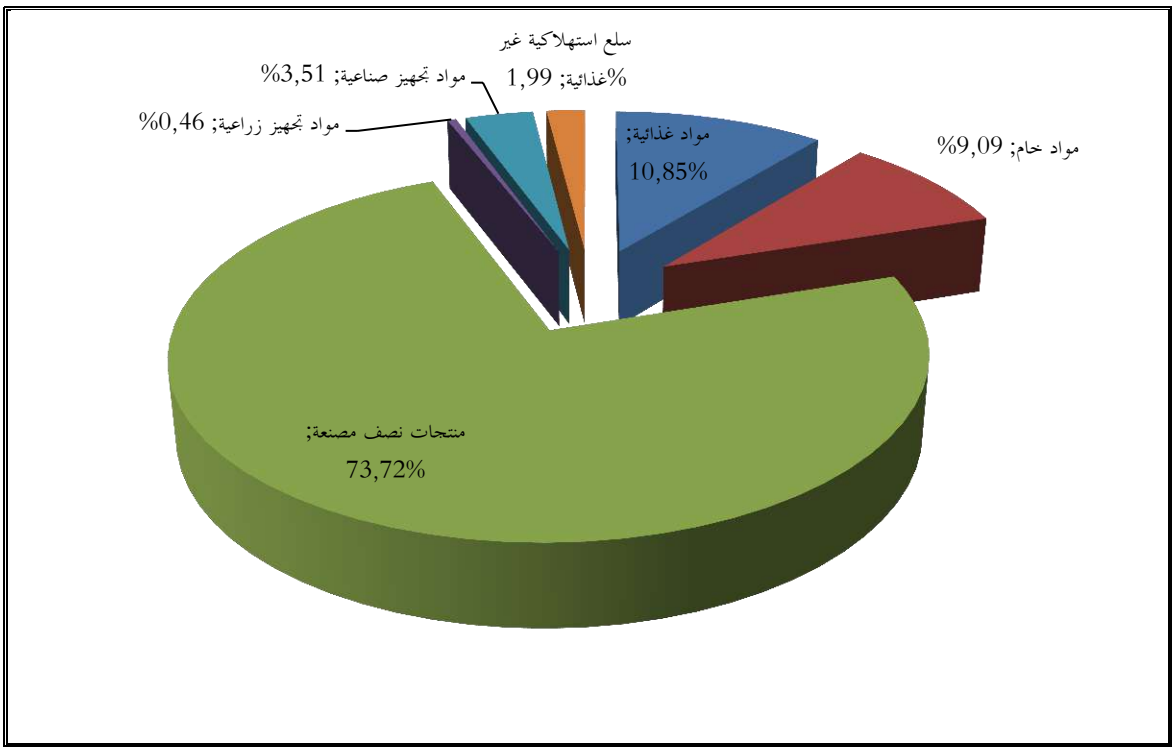

المصدر: مخرجات برنامج Ms Excel 2007 بناءا على معطيات الجدول أعلاه (1-3)

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ما يلي:

- **المواد الغذائية**: شهدت تحسن من عام لآخر لغاية العام 2008 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها العام 2013 بمبلغ 402 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى مجهودات الحكومة الموجهة لترقية وتنشيط قطاع الفلاحة في إطار عدة برامج منها: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي انطلق العام 2000، مخطط التنمية الريفية (PNDR) الذي انطلق العام 2004، وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من 2008. ويعتبر السكر، المياه المعدنية والغازية، التمور، من أهم المواد الغذائية المصدرة. كما أن نسبتها خلال الفترة تمثل 10,85% من الصادرات خارج المحروقات.
- **المواد الخام**: شهدت هي الأخرى تحسن من عام لآخر لغاية العام 2005 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها العام 2008 بمبلغ 340 مليون دولار أمريكي لتشهد بعدها ثبات نسبي، ويسيطر عليها قطاع المناجم والمحاجر وقطاع مواد البناء، ويعتبر الفوسفات أهم هذه المواد تليه بقايا الورق بنسبة ضئيلة مقارنة به. وتمثل نسبتها خلال الفترة 9,09% من الصادرات خارج المحروقات.
- **المنتجات نصف المصنعة**: وتعتبر أهم الصادرات خارج المحروقات على الإطلاق، وشهدت تحسن من عام لآخر لتتجاوز عتبة الألاف العام 2008 وبلغت ذروتها العام 2014 بمبلغ 2350 مليون دولار، وتشكل مذيبات النفثا وغاز الأمونيا أهم هذه المواد. كما أن نسبتها خلال الفترة تمثل 73,72% من الصادرات خارج المحروقات.

- **مواد تجهيز زراعية:** عرفت أقصى قيمة لها العام 2001 بـــ 22 مليون دولار، ثم تراجعت بشكل كبير لتصـــل إلى الانعدام في الكثير من سنوات الدراسة. وتتمثل في الجرارات والأجهزة الميكانيكيـــة ولـــوازم الصـــرف والقنـــوات والأنابيب، علما أن نسبتها خلال الفترة تمثل 0,46% من الصادرات خارج المحروقات.
- **مواد تجهيز صـناعية:** عرفت نموا من عام لآخر عبر فترة الدراسة لتصل إلى أقصى قيمة لها العـــام 2017 بـــــ 78 مليون دولار، وتتمثل في عجلات جديدة من المطاط، أدوات الحفر والتنقيب وقطع غيارها، مركبات لنقل البضائع. وتمثل نسبتها خلال الفترة 3,51% من الصادرات خارج المحروقات.
- **سلع استهلاكية غـير غذائيـة:** عرفت نموا من عام لآخر عبر فترة الدراسة لتصل إلى أقصى قيمة لها العام 2009 بـــ 49 مليون دولار، وتتمثل في حافظات الأطفال، مواد التعليب والتغليف أو النقل من مادة بلاستيكية، الادوية. كما أن نسبتها خلال الفترة تمثل 1,99% من الصادرات خارج المحروقات.

وعلى العموم فان الصادرات خارج المحروقات تمثل ما نسبته 3,24% من إجمالي الصادرات كمعـــدل للفتـــرة (2000-2017)، حيث وصلت إلى أقصاها العام 2016 بنسبة 6,16% وأدنى قيمة لها كانت في ســـنة 2005 بنسبة 1,95%. وتبقى هذه النسب ضعيفة جدا اذا ما قورنت بما هو متوفر من إمكانيات.

ويمكن تمثيل الصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2017) في الشكل التالي:

شكل (1-2): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2017)

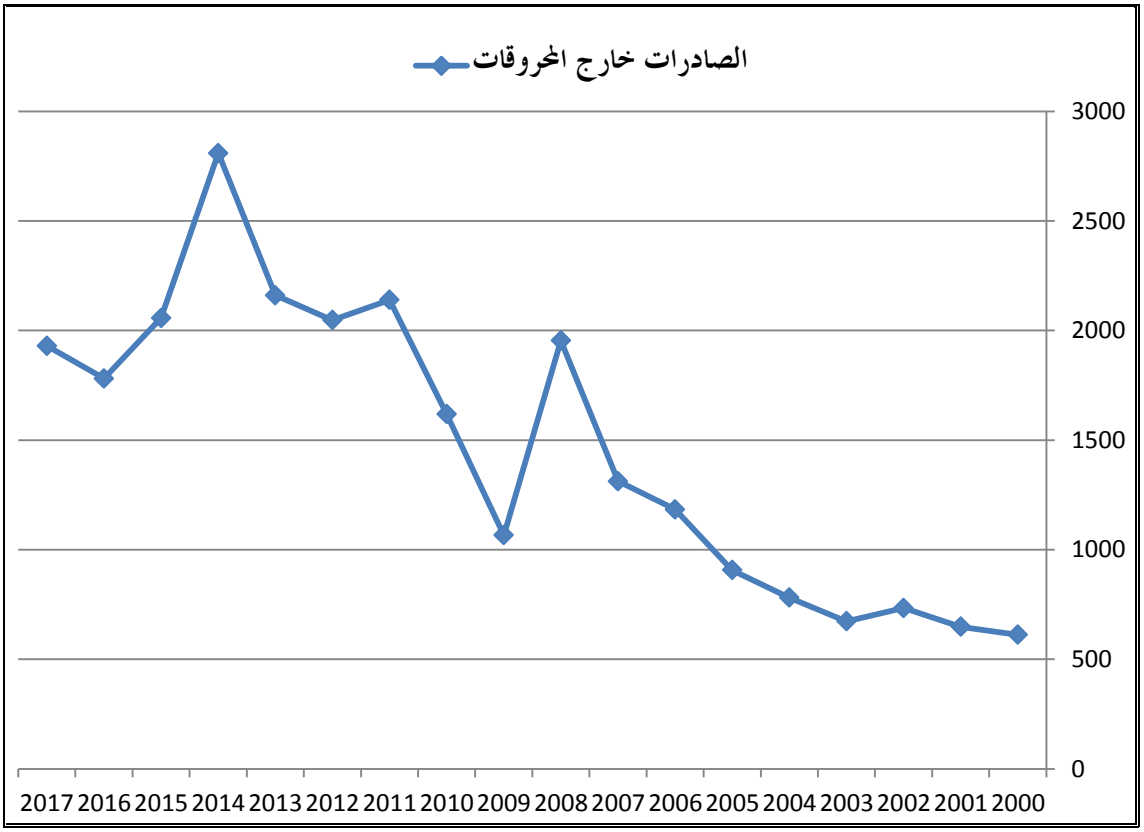

المصدر: مخرجات برنامج Ms Excel 2007 بناءا على معطيات الجدول (1-3).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة إلى غاية العام 2009 أين عرفت انتكاسة حادة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث انخفضت من 1954 مليون دولار إلى 1066 مليون دولار، لتعاود بعدها التحسن المستمر لغاية سنة 2015 أين عرفت انتكاسة أخرى من 2810 مليون

دولار إلى 2057 مليون دولار، وهذا راجع إلى تدهور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية حيث سقطت سقوطا حرا سنة 2015 لتصل إلى 53,1 دولار للبرميل بعدما كان 100,2 دولار للبرميل سنة 2014، وهذا يدل أن الصادرات خارج المحروقات لها نفس سلوك صادرات المحروقات وتتأثر بها، وهذا راجع عموما إلى اعتمادها على المنتجات النصف المصنعة المشتقة أساسا من المحروقات، حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر البترول، والشكلين التاليين يدعمان ذلك:

شكل (1-3): تطور صادرات المحروقات للفترة (2000-2017)

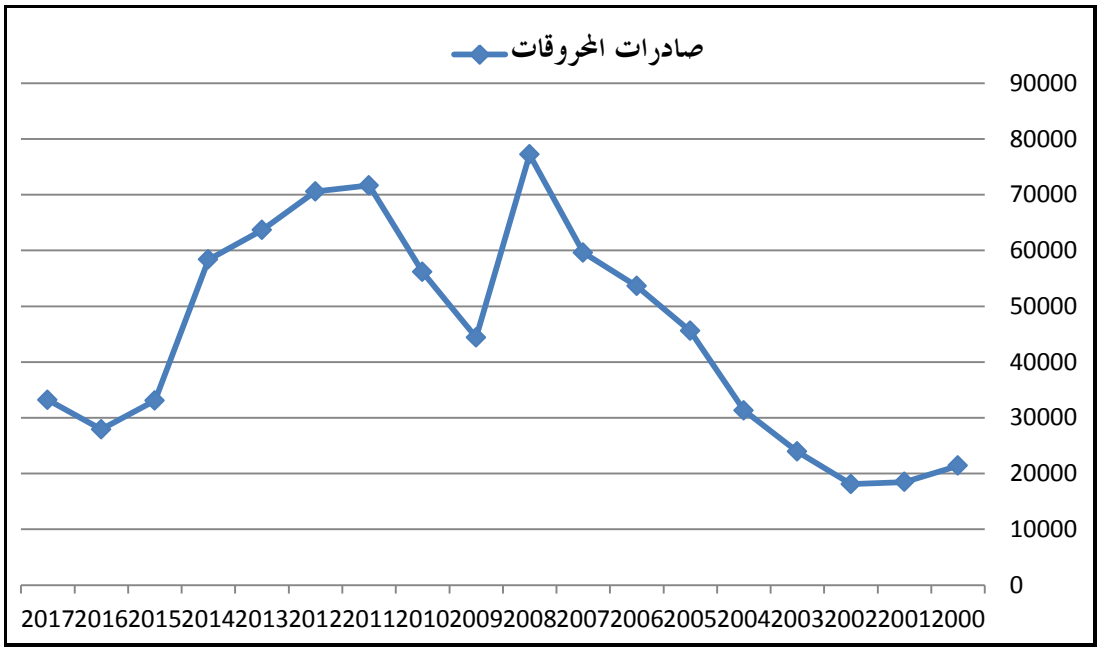

المصدر: مخرجات برنامج Ms Excel 2007 بناءا على معطيات الجدول أعلاه (1-3)

شكل (1-4): تطور سعر البترول للفترة (2000-2017)

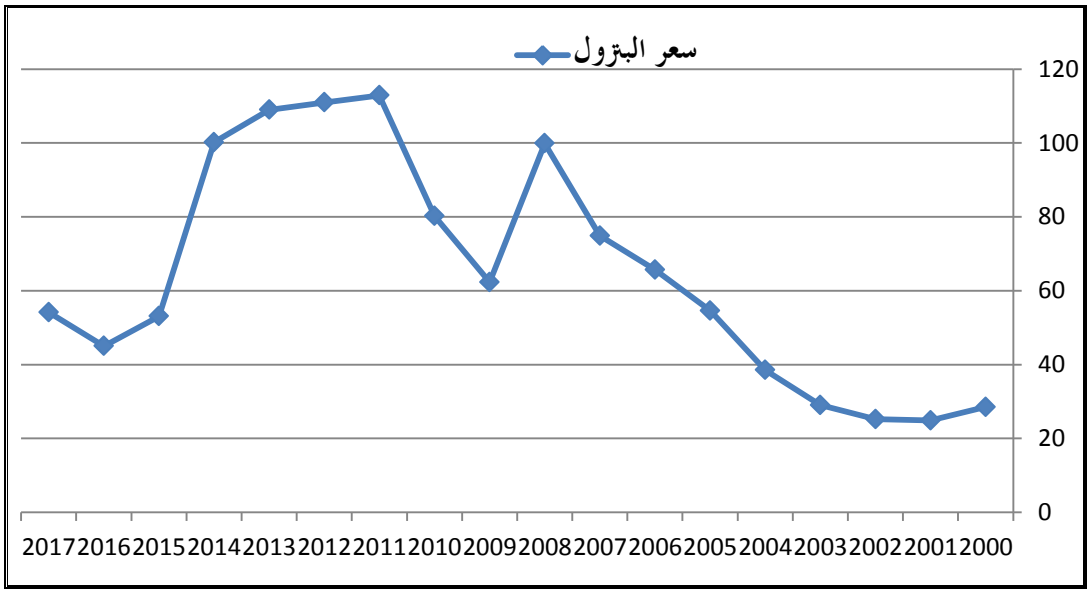

المصدر: مخرجات برنامج Ms Excel 2007 بناءا على معطيات الجدول أعلاه رقم (1-3)

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات

تحتاج قضية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف المجالات، سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق، مع العلم أنه يجب توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التي تعوقهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلاءم التغيرات في أسواق التصدير، كما يقتضي الأمر اعتماد رؤية شاملة وخبيرة تجمع بين السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والتربوي.

وفي هذا المبحث نتناول أهم العوامل التي تؤثر في حجم الصادرات خارج المحروقات سواءا سلبا أو إيجابا، ثم نتناول أثر الاعتماد الكلي على المنتجات المنافسة للصادرات خارج المحروقات كالمواد الأولية والطاقوية أو ما يعرف بالمرض الهولندي وأثره على الدخل والاستهلاك ومن ثمة على الأسعار والتشغيل وبالتالي على الصادرات خارج المحروقات، ثم نبين أثر سياسة رفع وتخفيض قيمة العملة الوطنية على الصادرات عموما، وفي الأخير نتناول سعر الصرف وأثره كأداة لرفع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في حجم الصادرات خارج المحروقات

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حجم الصادرات الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، فأحيانا تجعلها تتميز بتنافسية أمام السلع الأجنبية مما يرفع الطلب عليها، وأحيانا أخرى تجعلها تتميز بارتفاع أسعارها مما يفقدها القدرة على المنافسة ومنه انخفاض الطلب عليها، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

1. **التضخم**: فارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من نظيرتها العالمية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات، لكون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية بالنسبة للمقيمين والعكس بالنسبة لغير المقيمين[1]؛
2. **معدل نمو الناتج المحلي**: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة، أي هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية[2]؛

ويترتب عن ارتفاع الناتج المحلي ارتفاع معدل الادخار المحلي (الميل الحدي للادخار حسب النظرية الكنزية)، الذي من شأنه تحفيز الاستثمار المحلي، وبالتالي الرفع من القدرة الإنتاجية الوطنية والتي بلا شك ستبحث عن أسواق خارجية، ومنه ارتفاع الصادرات والعكس في حالة انخفاض الناتج المحلي.

وهناك العديد من الدراسات التي درست العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات منها دراسة ميشايلي (MICHAELY)، دراسة بالاسا (B.BALASSA)، دراسة تيلر (TYLER)[3].

---

[1] بسام الحجار (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص64.

[2] بريبش السعيد (2007)، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص52.

[3] بيبي يوسف (2007)، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص22.

3. **تغيرات أسعار الفائدة:** وهذا العامل له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تودي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يودي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال من البلد والذي يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين[1]؛
4. **سعر الصرف:** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[2].

إضافة إلى هذه العوامل هناك عامل مهم جدا وهو المناخ الاستثماري أو مناخ الاعمال الذي بدون شك يؤثر على كل المؤسسات والشركات خاصة المصدرة منها.

المطلب الثاني: المرض الهولندي وأثره على الصادرات خارج المحروقات

أطلقت تسمية المرض الهولندي (Dutch Disease)* في أدبيات الاقتصاد الحديثة في سبعينات القرن الماضي على ظاهرة تباطؤ النمو وعدم النجاح الاقتصادي في البلدان ذات الموارد الطبيعية مقارنة بالبلدان التي لا تملكها، هذا التباطؤ والاخفاق الاقتصادي الناتج عن هذه الموارد الطبيعية جعلها تبدو على أنها نقمة أكثر منها نعمة كونها دفعت الدول إلى الاتكال عليها وربط مصيرها الاقتصادي بتصدير هذه الموارد وبأسعارها مع اهمال العمل الإنتاجي، والغرق في الخمول والكسل والانصراف إلى حياة البذخ والترف والإنفاق الاستهلاكي في حالة ارتفاع أسعارها، ثم إلى سلوك التقشف والتقتير في حالة انخفاض أسعارها.

- **مفهوم المرض الهولندي:**

استخدمت عبارة لعنة الموارد أو لعنة النفط لأول مرة في مجلة (Economist) البريطانية في أحد إعدادها الصادر في 26 نوفمبر1977، كما ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة للباحثين كوردن ونيري (CORDEN and NEARY) في نفس المجلة في العدد 82 الصادر في 1982، بعنوان (Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries) تطرقا فيه إلى الأثر الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا والأراضي التابعة لها في بحر الشمال العام 1959، والذي أدى إلى انهيار القطاع الصناعي بعد أن تم تهميشه[3].

---

[1] بسام الحجار (2003)، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] دوحة سلمى (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص126.

* في حين هناك من الاقتصاديين من يطلق مصطلح آخر هو لعنة الموارد الطبيعية (The Natural Resource Curse)، العلة الهولندية (Dutch Syndrome)، اللعنة الهولندية (Dutch Curse).

[3] إدريس أميرة (2016)، تقلبات سعر البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص195.

ويعرف المرض الهولندي على أنه: "انعكاس للتأثير العكسي الناتج عن حالة توسع مفاجئة في قطاع الموارد الأولية أو ما يعرف بالقطاع غير الإنتاجي على القطاع الإنتاجي والمتمثل في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالزيادات الكبيرة في العائد الناتجة عن القطاع غير الإنتاجي ستتسبب في سوء التقدير لسعر الصرف الحقيقي"[1].

ويعرف بأنه: "حالة انفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن هناك زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير التجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية"[2].

ويعرف بأنه: "تلك الاثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد"[3].

ويعرف بأنه: "تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة اكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية، تكون بالأساس استخراجية"[4].

ونستنتج من خلال هذه التعاريف أن هذه العلة تصيب بشكل أساسي الدول المصدرة للمواد الأولية والتي تكون في الغالب بلدان نامية، حيث يزدهر هذا القطاع (غير المنتج) وتتجه له الاستثمارات نظرا لربحيته وعائداته المرتفعة بينما يتم تهميش باقي القطاعات خاصة القطاعات المنتجة أو التقليدية (الصناعة، الزراعة) وتضعف تنافسيتها، فتهجرها الاستثمارات واليد العاملة مما يرفع الواردات نظرا لزيادة الدخل من جهة وعدم توفر السلع أو ارتفاع أسعارها داخليا من جهة أخرى. كما سيتجه الاقتصاد إلى أحادية التصدير وعدم التنوع الاقتصادي وأحادية مصدر النقد الأجنبي والذي بلا شك سيرهن إيرادات الموازنة العامة والتي ستصبح مرتبطة كثيرا بأسعار الصادرات الوطنية من المواد الأولية.

والملاحظ للاقتصاد الجزائري والذي يعتمد على تصدير مورد وحيد وغير متجدد هو المحروقات جعلها ذات تصدير أحادي وعدم تنوع مما جعل الاقتصاد تحت رحمة تقلبات السوق العالمية. وبالتالي نطرح الأسئلة التالية:

هل تمس ظاهرة المرض الهولندي الاقتصاد الجزائري؟ وهل أثر ذلك على سعر صرف الدينار الوطني؟

وفي الحقيقة هناك عدة دراسات في هذا المجال كدراسة (بهلولي لطيفة، 2012)[5]. ودراسة (محمد هاني، 2018)[6]. أكدت إصابة الاقتصاد الجزائري بهذه العلة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، نظرا لوجود آثارها كأثر الإنفاق وأثر حركة الموارد من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، الا أن سعر صرف الدينار الجزائري لم يتأثر بها.

ومن أجل معالجة هذا المرض قامت الجزائر بإجراءات نقدية منها تخفيض سعر صرف الدينار لتحييد أو تعقيم الدخول من جهة وتشجيع الصادرات والقطاعات المنافسة للاسترداد من جهة أخرى.

---

[1] David RUDD (1996), An Empirical Analysis of Dutch Disease : Developing and Developed Countries, spring, P3.

[2] Marc-antoine ADAM (2003), La Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Pétrole, Université de Montréal, P8.

[3] Jean Philippe KOUTASSILA (1997), Le syndrome Hollandais: théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, Centre d'économie du développement Université Montesquieu, Bordeaux IV, France, P2.

[4] Chri ADAM (2006), What is dutech disease and is it problem? Center for Global development, July 2006, P3.

[5] بهلولي لطيفة (2012)، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات –حالة الجزائر نموذجا–، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر.

[6] محمد هاني (2018)، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي–حالة الجزائر 2000–2015–، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس–المدية، الجزائر.

المطلب الثالث: سياسة رفع وتخفيض قيمة العملة الوطنية

تعتبر هاتين السياستين من أهم أدوات سياسة سعر الصرف، حيث تعتمد عليهما السلطة النقدية من أجل تشجيع الصادرات وكبح الواردات وكذا عند إدارة احتياطاتها من العملة الصعبة والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة، حيث أن الطلب على العملة الوطنية من قبل الأجانب يكون بمقدار طلبهم على الصادرات الوطنية وهذا المقدار هو نفسه من العملة الأجنبية المعروضة، كما أن عرض العملة الوطنية من قبل المستوردين المحليين يكون بمقدار طلبهم على الواردات الأجنبية وهذا المقدار هو نفسه من العملة الأجنبية المطلوبة.

وسنتناول في هذه النقطة سياسة رفع قيمة العملة الوطنية من خلال أسبابها وآثارها، ثم سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية من خلال أسبابها وشروط نجاحها.

أولا: سياسة رفع قيمة العملة الوطنية

رفع قيمة العملة (Révaluation) هي عملية تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة[1]، وتهدف إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، حيث أن فائض ميزان المدفوعات المستمر الأمد طويل نسبيا يمثل فعليا بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة، نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولات التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ما تقدم فان الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيّم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا[2].

وطبعا هذا الرفع يكون في إطار نظام الصرف الثابت الذي يسمح بتدخل المباشر السلطة النقدية في سوق الصرف وتحديد قيمة العملة الوطنية.

في حين يشير مصطلح ارتفاع العملة (Appréciation) إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف، ولا شك أن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي ستعاكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة التي سنشير لها فيما بعد.

وهذا السلوك لسعر الصرف يكون في إطار نظم الصرف المرنة التي تتحدد فيها قيمة العملة بناءا على قوى العرض والطلب على العملة، وقد تتدخل السلطة النقدية تدخلا غير المباشر في سوق الصرف كعارضة أو بائعة للعملات الأجنبية أو العملة الوطنية من أجل الوصول إلى سعر الصرف الذي تريده.

1. أسباب رفع قيمة العملة:

من أهم الأسباب التي تدفع السلطة النقدية لرفع قيمة عملة البلد هي:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض لإعادة التوازن له مرة أخرى؛
- لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية كما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات؛

[1] عرفان تقي الحسني (1999)، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2] وسام ملاك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص293.

- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها في الستينات من القرن العشرين[1]؛

2. آثار رفع قيمة العملة:

تختلف آثار عملية رفع قيمة العملة على الاقتصاد من الدول النفطية إلى غيرها، ونوجز بعض هذه الآثار فيما يلي[2]:

- لقد ساهم ارتفاع الدولار في رفع القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الارتكازية الأخرى مثل الين؛
- ساعد ارتفاع قيمة الدولار في تثبيت العملات التي لها روابط بالدولار بهدف التقليل من التضخم علاوة على تزايد القوة الشرائية لعوائد الاستثمار بالدولار؛
- زيادة كلفة خدمة الدين المقومة بالدولار فيما يخص الدول غير النفطية وفي نفس الوقت تنخفض هذه الكلفة بالنسبة للدول المقيمة بالعملات الأخرى؛
- زيادة الاستيراد لهذه الدول ذات العملات المثبتة والمرتبطة بالدولار نظرا لانخفاض أسعارها؛
- الزيادة في قيمة السلع الرأسمالية المستوردة من البلدان التي ترتبط بالدولار، مما يؤدي أيضا إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار.

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية

يقصد بتخفيض العملة (Dévaluation) قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة وبالتالي يخفض قوتها الشرائية في الخارج[3]، كأن تقرر السلطة النقدية في الجزائر أن تخفض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار الأمريكي أو اليورو الأوربي ...الخ، فبدلا من أن يساوي مئة وثمانون دينار (180) للدولار الواحد يصبح مئة وتسعون دينار (190) للدولار الواحد، وهذا في إطار اتباع نظام الصرف الثابت. وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة بغية تحقيق أهدافها كإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، أو للدور الذي يلعبه تخفيض العملة في تشجيع الصادرات وكبح الواردات.

أما انخفاض قيمة العملة (Dépréciation) فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا الانخفاض يحصل في حالة اتباع نظام الصرف العائم أو الحر، وهناك عدة عوامل تودي إلى انخفاض قيمة العملة الخارجية للبلد منها:

- زيادة الواردات وانخفاض الصادرات؛
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بنظيره للشركاء التجاريين؛
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

---

[1] عرفان تقي الحسني (1999)، مرجع سبق ذكره، ص154-155.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص155-156 .

[3] مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر (2006)، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، ص143-144.

1. **أسباب تخفيض قيمة العملة:** هناك عدة أسباب تدفع بالدولة إلى تخفيض قيمة عملتها من بينها ما يلي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصادرات لتصبح أكثر تنافسية في الخارج وتقييد الواردات لترتفع أسعارها لدى المستهلك الوطني؛
- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؛
- قد يكون هذا التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛
- حماية الصناعة الناشئة، بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛
- قد يقصد من التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد؛
- ارتباط العملة الوطنية بمنطقة نقدية معينة كمنطقة اليورو أو الدولار مثلا، وبالتالي فكل تغير يحصل على العملات القيادية أو الارتكازية في المنطقة النقدية، سوف ينعكس على كل عملات البلدان المرتبطة بالمنطقة؛
- اتباع الدولة لوصفات صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتم بإشرافه (اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Stand by)، التصحيح الهيكلي، التكييف والتعديل الهيكلي).

2. **شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة:** هناك عدة عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض منها[1]:

- اتسام الطلب العالمي بالمرونة الكافية على منتجات الدولة، فتخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة؛
- استجابة الجهاز الإنتاجي الوطني للارتفاع في الطلب العالمي على الصادرات الوطنية؛
- يجب توفر الاستقرار في الأسعار المحلية حتى لا ترتفع أسعار تكلفة المنتجات الوطنية وبالتالي تفقد تنافسيتها في الخارج؛
- عدم قيام الدولة المنافسة بنفس الإجراء أي تخفيض عملتها هي الأخرى أو ما يسمى المعاملة بالمثل (Retaliation)؛
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات الدولية (الجودة، المعايير الصحية والأمنية...الخ)؛
- الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر (MARSHAL-LERNER) الذي ينص على أن مرونة الصادرات مع مرونة الواردات يجب أن تكون أكبر من الواحد الصحيح ($e_x+e_m>1$)؛

والمتتبع للاقتصاد الجزائري يلاحظ بوضوح أنه بعدما كانت السلطة النقدية تبالغ في تقييم سعر الدينار الجزائري قبل العام 1994 مع اتباع نظام الصرف الثابت، بدأت بعدها بمراجعة هذا التقييم ومحاولة الرجوع به إلى قيمته الفعلية خاصة مع تبني نظام الصرف المدار*، حيث أنه منذ 2002 وإلى 2016، يخضع الدينار إلى ثلاثة (3) تخفيضات في السنة، إلا أن الصادرات خارج المحروقات الجزائرية لم تستجب بالشكل الكافي والمناسب لهذه التخفيضات، هذا ما يبين لنا أن سعر الصرف مازال لم يحن دوره في رفع تنافسية الصادرات خارج المحروقات، وإنما يجب العمل على رفع فعالية الجهاز الإنتاجي أولاً. وما هذه التخفيضات المتتالية إلا شكل من أشكال العودة إلى المعقول من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة لتخفيض وكبح الواردات المتزايدة.

---

[1] عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص134-135.

* بدأت سلسلة التخفيضات بنسبة 7,3 % ثم 40,17% إثر اتفاق التثبيت الموقع مع صندوق النقد الدولي في 12 أفريل 1994.

المطلب الرابع: سعر الصرف كأداة لرفع الصادرات خارج المحروقات

يعتبر سعر الصرف عامل أساسي ومهم في تحديد أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الدول، غير أن زيادة تقلباته تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، وتوحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسة الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن هذه التقلبات قد تحد من حجم التجارة الخارجية.

ولفهم العلاقة النظرية التي تربط بين سعر الصرف والصادرات والواردات نورد الشكل التالي:

شكل (1-5): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

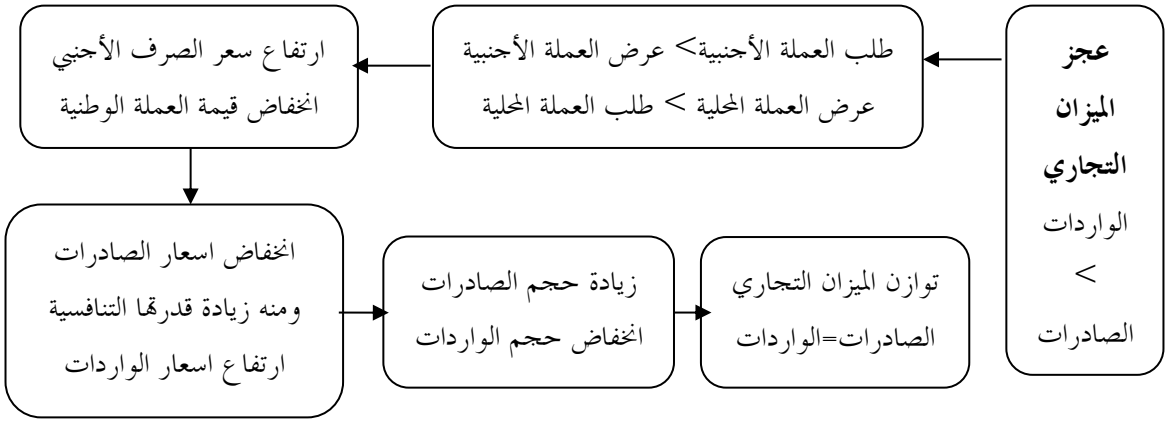

ثم الحالة العكسية:

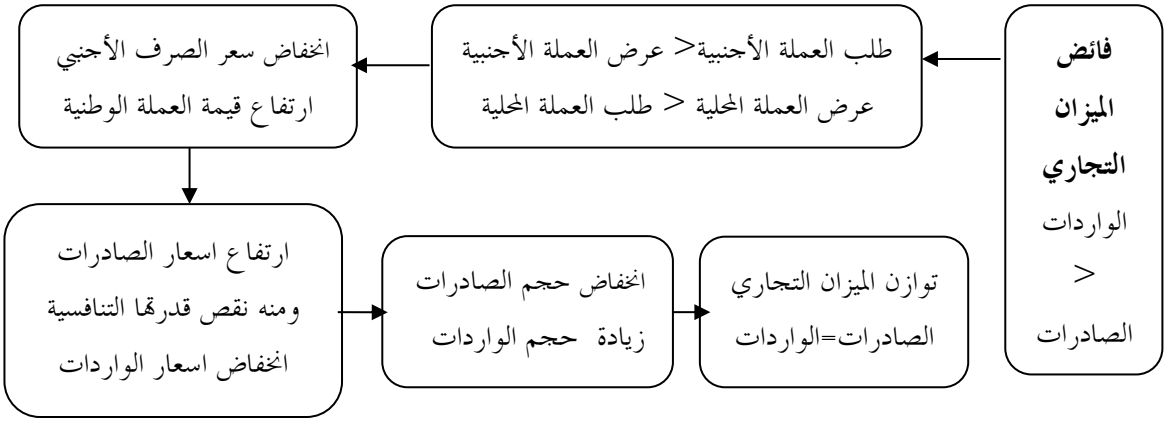

المصدر: محمد سيد عابد (1999)، التجارة الدولية، مكتبة ومصبعة الاشعاع الفنية، ص320.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أنه عندما تحقق دولة ما عجزا في رصيد ميزانها التجاري الذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات أو ما يسمى بصافي الصادرات، فإن معناه أن هناك عرضا للعملة المحلية أكبر من الطلب عليها، وطلبا على العملة الأجنبية أكبر عرضها، وهذا ما يدفع إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أي انخفاض قيمة العملة الوطنية-بمفهوم التسعير غير المباشر-، هذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات ومنه زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الأجنبية وارتفاع أسعار الواردات في الأسواق الوطنية، ومنه زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات، ليعود بذلك التوازن إلى الميزان التجاري وتتساوى الصادرات مع الواردات.

أما في الحالة العكسية أي حالة الفائض في الميزان التجاري فنلاحظ أن الطلب على العملة الأجنبية سيكون أقل من عرضها في حين يكون عرض العملة المحلية أقل من الطلب عليها، هذا من شأنه أن يدفع إلى انخفاض سعر الصرف

الأجنبي وارتفاع قيمة العملة الوطنية-بمفهوم التسعير غير المباشر-، الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات ومنه نقص قدرتها التنافسية في الأسواق الأجنبية وانخفاض أسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين في السوق الوطنية ومنه انخفاض حجم الصادرات الوطنية وزيادة حجم الواردات ليعود بذلك التوازن للميزان التجاري بتساوي الصادرات مع الواردات.

هذا بشكل عام عمل آلية العلاقة بين الميزان التجاري الذي يعبر عن قوى سوق الصرف الأجنبي التي تساهم في تحديد سعر الصرف، حيث أن سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب والتي يمثلها الميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (صادرات، واردات)، هذه القوى التي تعكس التقلب في سعر الصرف داخل السوق، ويسهم هذا التقلب في إحداث تغيرات في أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية كما أن هذه التقلبات قد تؤدى إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، ومنه نرى العلاقة الترابطية في كلا الاتجاهين بين كل من الميزان التجاري وسعر الصرف.

ويقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، وهو أحد النقاط الجوهرية إضافة إلى الدخل والأسعار في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وبخاصة في الميزان التجاري، فقد إعتمدت النظرية الكلاسيكية على الأسعار كآلية –في ظل ثبات أسعار الصرف (قاعدة الذهب) -لتسوية هذا الاختلال، بينما إعتمدت النظرية الكنزية على السياسة المالية (الدخل والإنفاق)، واعتمدت النظرية النقدية على السياسة النقدية (الكتلة النقدية)، وتوجد ثلاث مداخل* أساسية لإحداث التوازن في موازين المدفوعات وهي: مدخل المرونات (Elasticity Approach)، مدخل الاستيعاب أو الامتصاص (Absorption Approach)، المدخل النقدي (Monetary Approach).

وقد أخذت هذه المداخل لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارًا متوافقًا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان مدخل المرونات متوافقًا مع النظرية الكلاسيكية، وجاء مدخل الاستيعاب من رحم الفكر الكينزي، وكان لابد للمدخل النقدي أن ينسجم مع أطروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو. كما تفاعلت هذه المداخل مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة سواء كانت أسعار الصرف الثابتة أم الأكثر مرونة ومن ثمة العائمة، وكلها كانت تسعى لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف[1].

وسنتناول بشيء من التفصيل مدخل المرونات الذي يركز على آلية سعر الصرف نظرا لارتباطه بموضوع دراستنا.

1. التحليل النظري لمدخل المرونات

ظهر هذا المدخل خلال ثلاثينات القرن العشرين (1937)، وينسب إلى Jan.ROBINSON وانطلق في تحليله على أساس تحليل MARSHAL الذي استمد من التحليل الكينزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج، ثم تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر (MARSHAL-LERNER) وتدور فكرة هذا المدخل حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات.

* مع مراعاة الاختلاف بين المفاهيم التالية: النظرية (Theory)، المدخل (Approach)، المنهج (Method)، الإطار (Framework)، النموذج (Model).

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي (2006)، دار المناهج، عمان، الأردن، ص69. (بتصرف بسيط)

فمدخل المرونات يعتمد على تفسير التغيرات المترتبة عن تغير سعر صرف العملة والذي بدوره يؤثر على المركز التجاري للدولة، وهو بذلك يركز على رصيد ميزان التجارة المنظورة (السلعية) باعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات (وهو المفهوم السائد عند انصار هذا المدخل)، وبالتالي فان أي تغيرات تحدث على مستوى أسعار الصرف سوف تلقي بظلالها على الأسعار النسبية للصادرات والواردات مما يؤثر على وضعية الميزان التجاري[1].

2. فرضيات مدخل المرونات

من بين الافتراضات التي يقوم عليها مدخل المرونات نذكر ما يلي[2]:

- التوازن المبدئي للميزان التجاري؛
- نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد وليس وارداته؛
- إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الإستيعابية (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري؛
- الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره؛
- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات؛
- عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى قد تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في سعر الصرف؛
- استقرار سوق الصرف الأجنبي نظرا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة.

ويعتبر مدخل المرونات وفق هذه الافتراضات نموذجا للميزان التجاري، فالعجز في هذا الميزان دلالة على زيادة مدفوعات الواردات والتي تمثل الطلب على العملة الأجنبية، في حين زيادة حصيلة الصادرات والتي تمثل مصدر عرض العملة، والغرض من تخفيض قيمة العملة المحلية هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات وذلك مع مراعاة زيادة حصيلة الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الميزان التجاري نظرا لوجود أثرين هامين لتغير سعر الصرف هما:

- **أثر الحجم**: ويقصد به أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية ، الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري؛
- **أثر السعر**: ويقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى تردي وضع ميزان الحساب الجاري.

أما الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على غلبة أي من الأثرين المذكورين.

[1] زراقة محمد (2016)، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014-، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص58.

[2] كامل البكري (2001)، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، ص299.

3. ميكانيزمات التأثير

يتم ميكانيزم التأثير على الميزان في الحالتين كالتالي:

أ–حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فأسعار الواردات تبدومرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

ب– حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها. أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.

ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.

4. الصياغة النظرية مدخل المرونات[1]

في البداية يتم الانطلاق من ميزان تجاري متوازن كالتالي:

X: تمثل قيمة الصادرات بالعملة الوطنية M: تمثل قيمة الواردات بالعملة الأجنبية P: سعر الصرف BC: تمثل رصيد الميزان التجاري بالعملة الوطنية	$BC=X-M=0$

ونعطي بعض العلاقات كالتالي:

أ. **مرونة الصادرات**

e_x: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف ΔX: التغير في قيمة الصادرات ΔP : التغير في سعر الصرف	$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}}$	1...

[1] محمد راتول (2004)، مرجع سبق ذكره، ص336-338.

وتعني (e_x) قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$e_x = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X}$	2...

ب. مرونة الواردات

e_m: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف ΔM: التغـــير في قيمة الواردات ΔP : التغـــير في سعـــر الصـــرف	$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M}$	3...

وتعني (e_m) قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$e_m = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M}$	4...

بما أننا افترضنا أن الواردات M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضـــربها في ســـعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كالتالي:

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.	BC=X-M=0	5...

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري BC نجري التغير رياضيا (اشتقاق BC بالنسبة لسعر الصرفP) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (\frac{dM}{dP}P + M) \quad \text{أو} \quad \frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (M + \frac{dM}{dP}P)$$

وبإخراج M عامل مشترك نجد :

$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M} - (1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}))$	أو	$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - (1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}))$	6 ...

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان تجاري متوازن أي : $BC=X-MP=0$ أو $X=MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة ...6 كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{P}{X} - (1+\frac{dM}{dP}\frac{P}{M})) \quad ...7$$

بتعويض 2 و4 في المعادلة ...7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(e_x - (1-e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \quad ...8$$

وتعني المعادلة ...8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \quad ...9$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$e_x + e_m > 1$ وهو شرط **مارشال–ليرنر** (MARSHAL–LERNER).

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال– ليرنر. « وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على أثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أوالفائض»[1].

فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات. فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

تعتبر نظرية المرونات المرتكز الأساسي الذي عليه تعتمد سياسات التعديل الهيكلي التي يتم النصح بها من طرف الخبراء الاقتصاديين بالنسبة للدولة النامية وخاصة الدول التي هي في طريق التحول الاقتصادي من الاقتصاد الممركز أو المخطط إلى الاقتصاد المبني على أساس المنافسة، حيث غالبا من يتم النصح بتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية الأخرى بغية تقليص الواردات وزيادة الصادرات.

[1] Roger DEHEM(1982). Précis d'économie international, DUNOD, P:201.

المبحث الرابع: دراسات سابقة

نهدف من خلال استعراض هذه الدراسات–والتي تمثل جانبا مهما من الإطار النظري للدراسة– إلى معرفة ما توصل إليه بعض الباحثين الحصيفين من طرق وأدوات بحث ونتائج رصينة وتوصيات مجدية، وهذا في مجال دراسة تقلبات أسعار الصرف ومختلف تأثيراتها على الصادرات بشكل عام والصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل خاص في العديد من بلدان العالم خاصة النامية أحادية التصدير منها.

كما أننا نستعرض هذه الدراسات من أجل تجاوز الاخطاء والهفوات التي وقع فيها من سبقنا ونستفيد من تجاربهم وخبراتهم، وارتاينا تنويعها حسب المنهج الذي استعملته كالوصف والتحليل والقياس، وسنتناول في هذا المبحث الدراسات التي تمت باللغة العربية، ثم الدراسات التي تمت باللغة الأجنبية، لنقوم بعد ذلك بمناقشة هذه الدراسات لبيان الاستفادة منها.

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

نستعرض بعض الدراسات باللغة العربية بترتيب تاريخي كما يلي:

1. **بن حميد سوهير، مصار منصف (2019)**[1].

تستهدف هذه الدراسة تقدير أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القريب والبعيد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 2000-2017 بالجزائر، وبعد عرضها لبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في أطر زمانية ومكانية مختلفة وتحليلها لتطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي والصادرات خارج المحروقات بالجزائر عرجت على التقدير القياسي لدراسة الأثر بين المتغيرين، وذلك بصياغة نموذج لتقدير واختبار الحدود للتكامل المشترك، الذي تم فيه استعمال لوغاريتم الصادرات الحقيقية خارج المحروقات، لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، ولوغاريتم أسعار النفط الحقيقية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ما يلي:

- أثبتت الدراسة عدم وجود تأثير معنوي إحصائيا لتغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القريب والبعيد خلال فترة الدراسة، بينما يوجد تأثير لسعر النفط على صادرات خارج المحروقات في الأجلين. وتعكس هذه النتيجة مدى أهمية أسعار النفط في خلق ديناميكية نشاط الإنتاج خارج قطاع المحروقات، ومدى تبعية قطاع خارج النفط لأسعار النفط؛
- رغم الإجراءات المتخذة على مستوى سياسة سعر الصرف لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات إلا أن الواقع يظهر أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني لا تزال هامشية وهو ما يستدعي من السلطات بذل المزيد من لجهود للنهوض بهذا القطاع لا سيما من خلال الاعتماد على هيكل متكامل من حوافز التصدير.

[1] بن حميد سوهير، مصار منصف (2019)، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000-2017–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3.

ثم وقدمت التوصيات التالية:

- على بنك الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائر عند مستواه التوازني بتنسيق مع السياسة الاقتصادية الكلية لتعزيز الإنتاجية في المحيط الإنتاجي خارج المحروقات لفك تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، ترشيد الانفاق الحكومي، ضبط الاستيراد وتشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- تشجيع المصدرين الجزائريين بتخفيف قيود الرقابة على الصرف الأجنبي لتمكينهم من التعريف بمنتجاتهم في الخارج، ومن تغطية مخاطر الصرف بتفعيل سوق الصرف الأجنبي الأجل باستحداث آليات تغطية مخاطر أسعار الصرف كعقود مبادلات العملات، ضمانات الصادرات، خيارات الصرف،.. .الخ؛
- إصلاح هيكل حوافز التصدير واعتماد إستراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الاقتصادية التي تملك فيها الجزائر مزايا نسبية كقطاع السياحة، الفلاحة والصناعات التحويلية.

2. بن طيرش عطاء الله (2017)[1].

تبحث هذه الدراسة إشكالية توَافق صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الخارجية وذلك بالاعتماد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)، ومن أجل ذلك صممت استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من 120 مسير لمؤسسة مصدرة*، وهذا لرصد المنتجات المصدرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمتلك مزايا نسبية، ودراسة إمكانية تحويل المزايا النسبية الساكنة والظرفية لصادراتها إلى مزايا تنافسية ديناميكية ومستديمة، ودور تعزيز الريادة في التكلفة، الإبداع، الجودة وسرعة الاستجابة في الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ولقد توصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة من المزايا النسبية للاقتصاد الوطني في حالة 04 من 28 منتج مصدر، أي بنسبة 14.28%، خلال الفترة المدروسة 2011-2015، والمنتجات هي: التمور، الخروب وبذوره، الكسكس، الجمبري. وهناك منتجات لديها مزايا نسبية محتملة وهي: المشروبات الغازية، الزبدة، زيت الكاكاو، الزبادي (الياغورت)، الجلود المدبوغة، الملح وأسماك التونة؛
- يمكن أن تتحول المزايا النسبية الساكنة والظرفية لهذه المنتجات إلى مزايا نسبية ديناميكية ومستديمة في الأسواق الخارجية إذا ما تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة (مثل الاعتناء بجانب تعبئة وتغليف المنتجات، التسويق الجيد للمنتجات، توسّيم المنتجات، الاهتمام بجودة المنتج وتطويرها، التركيز على جانب الابتكار والإبداع في المنتج،...الخ) من طرف المؤسسات والسياسات الاقتصادية للدولة على حد سواء؛
- تركز الصادرات في الأسواق الخارجية، حيث أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتركز حسب المنتج في سوق واحد على الأغلب، كما هو الحال مع منتوج التمر الذي يتركز في فرنسا، البطاطا والخروب وبذوره في إسبانيا، الكمأ في قطر،...الخ؛

[1] بن طيرش عطاء الله (2017)، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.

* وذلك من مجموع 498 مؤسسة عاملة في قطاع التصدير حسب القائمة المعدة من قبل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) بالاعتماد على قائمة المصدرين الجزائريين للعام 2014 المعدة على أساس شهادة المنشأ المستخرجة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة الجهوية، والتي تصدر 28 منتج.

3. بوزاهر سيف الدين، عامر حبيبة (2017)[1].

هدفت الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: هل الجزائر كبلد نفطي بالدرجة الأولى تعرف عوارض المرض الهولندي، أو بطريقة أخرى هل يوجد تثمين لسعر الصرف الحقيقي الناتج عن ارتفاع سعر النفط؟ ومن أجل ذلك تناولت تحديد مفهوم سعر الصرف الحقيقي، ثم قدمت أدبيات حول مفهوم المرض الهولندي، وبعدها درست آثار ازدهار قطاع الصادرات (أثر الإنفاق، أثر إعادة تخصيص الموارد أو حركة عوامل الإنتاج، الأثر النقدي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي)، ثم قدمت دراسة قياسية مستعمِلة تقنية التكامل المتزامن (Cointegration) بطريقة (Granger)، معتمدة على سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- وجود علاقة التكامل المتزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، وهذا ما يدل على وجود مظهر للمرض الهولندي؛
- وجود علاقة سببية وحيدة وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط (ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي).

وترى الدراسة أن هاتان النتيجتان تدلان على أن الثراء النفطي هو أثر ريعي ظاهري لا ينم عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي ويؤدي إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي الذي يحد من التنويع الاقتصادي بسبب إهمال القطاعات الأخرى.

4. قشرو فتيحة (2017)[2].

استهدفت الدراسة تقديم نمذجة قياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتقديم السبل والآليات اللازمة لتفعيلها، وبالتالي تفعيل الإستراتيجية الكلية القائمة على ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث وجدت أن كل من النمو الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية، الخاصة والتقليدية)، الاستثمار (الحكومي، الخاص)، هي محددات تؤثر على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف والطلب الأجنبي لا تؤثر على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. وقامت بتقديم بعض الاقتراحات والآليات التي تراها كفيلة بتفعيل إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر نذكر منها ما يلي:

- لابد من تنويع الاقتصاد الوطني كخطوة أولى نحو تفعيل إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، عن طريق إحياء الأداة الفلاحية والصناعية، لأن عملية التصدير هي جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، فبدون نسيج اقتصادي وطني ونظام انتاجي قوي لا يمكن أن يكون هناك تصدير، وهو ما يتطلب رفع الكفاءة الفلاحية ضمن مخططات التنمية المسطرة من طرف الحكومة، واستغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الفلاحي كالموجودة في منتجات التمور، منتجات الصيد البحري وتربية المائيات والأسماك، المواد العضوية، الزيوت الأساسية، النباتات

[1] بوزاهر سيف الدين، عأمر حبيبة (2017)، سعر الصرف الحقيقي والمرض الهولندي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(2004-2014)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال(JFBE)، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر، العدد الثالث، سبتمبر 2017.

[2] قشرو فتيحة (2017)، إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية-دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2014-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية، الجزائر.

الطبية والعطرية، العسل الجبلي، التين المجفف، زيت الزيتون ذو الجودة العالية، الصناعات الغذائية (مشروبات، عجائن غذائية وكسكس).

- أهمية تفعيل دور الإرادة السياسية في دفع البلاد نحو إعادة البعث الحقيقي للصناعة الوطنية والعمل على إزالة كل عوامل العرقلة المتعلقة بمشاكل العقار الصناعي، جانب التمويل، القضاء على البيروقراطية الإدارية وضرورة استغلال الإمكانيات التصديرية الكامنة في القطاع الصناعي خاصة في القطاعات البتروكيماوية (الأسمدة والمخصبات)، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكهربائية والالكترونية، صناعة الجلود، إنتاج البرمجيات والألياف البصرية والصناعات الجلدية.
- من الضروري استغلال برامج دعم التنويع الاقتصادي التي جاءت في إطار اتفاقية الشراكة اليورو جزائرية كبرنامج دعم تنويع الاقتصاد (DIVECO)*، وبرنامج العمل التجريبي للتنمية الريفية والزراعية في الجزائر(ENPARD)•، لما تحمله هذه البرامج من أهداف مهمة، وتحقيقها سيقدم دفعا قويا لتنويع الاقتصاد الوطني، وبالتالي فتح آفاق تصديرية جديدة.
- الإسراع في التوجه نحو إقامة مناطق حرة صناعية للتصدير لما أثبتته التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال من أهمية هذه المناطق في تطوير نشاط التصدير والارتقاء به إلى مستويات ذات تنافسية عالمية، خاصة في مجال الصناعات البتروكيمياوية التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية.
- نجاح سياسة تخفيض العملة في زيادة الصادرات خارج المحروقات لا يكون إلا بتوفر مجموعة من المتطلبات، هي مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، مرونة العرض الداخلي للصادرات، استقرار الأسعار المحلية، معرفة ردود أفعال الشركاء التجاريون.

* هو برنامج يندرج ضمن برامج الدعم الاقتصادي والتجاري للاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة من2003 إلى 2010، حيث تم إمضاؤه من طرف اللجنة الأوروبية بتاريخ 30|12|2009 وحددت فترة إنجازه من 30|12|2009 إلى غاية 29|12|2013، وخصص له مبلغ مالي قدره 17,5 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية، وهو مقدم لصالح كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة والمناجم (وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار سابقا)، وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

• تم توقيعه من طرف المفوضية الأوروبية في الجزائر لصالح دعم التنمية الريفية والزراعية في الجزائر في إطار برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية وهو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي بمبلغ 20 مليون يورو، وحددت فترة تنفيذه من 2014-2018، وهو مقدم لصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.

5. عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي (2016)[1].

هدفت هذه الورقة البحثية إلى توضيح الآثار المترتبة على تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول معتمدة في ذلك على محورين كالتالي:

أولا- تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2014؛

ثانيا- تأثير تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2013.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار يرفع تكاليف السلع المستوردة من الاتحاد الأوربي وهذا ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري وذلك بارتفاع أسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد) مما يسبب خسائر كبيرة؛
- انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لمداخيل الجزائر المتاتية معظمها من صادرات البترول؛
- بما أن الجزائر تعتمد في صادراتها اعتماد شبه كلي على البترول فان الصادرات تتأثر بتقلبات سعر الصرف الدولار، كذلك التغير في سعر البترول هو المتحكم الأول والأساسي في كل من الصادرات والميزان التجاري.

ومن أجل تدارك هذه النتائج السلبية قدمت الدراسة بعض الاقتراحات والتوصيات منها:

- ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات ولن يتاتي ذلك إلا باللجوء إلى تفعيل القطاعات خارج المحروقات (الزراعة، الصناعة، السياحة...الخ)، وذلك باستغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا من شأنه أن يجعل هذه القطاعات فعالة؛
- ترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وفعالية ومرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية؛
- دعم قطاع السياحة الذي من شأنه أن يحقق مداخيل كبيرة للدولة خاصة وأن الجزائر تملك مقومات هائلة في مجال السياحة إلا أنها ليست مستغلة؛
- تشجيع الاستثمارات والمبادلات التجارية مع الدول الآسيوية.

6. لزعر علي، آيت يحي سمير(2012)[2].

حاولت الدراسة الإجابة على الاشكالية التالية: هل أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال الفترة 1999-2010 على تنافسية الاقتصاد الجزائري؟ ومن أجل ذلك قامت بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشر هام لقياس تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على معطيات سنوية، وكخطوة أولى حددت هيكل التجارة الخارجية الجزائرية والذي يتكون من: محروقات، سلع غذائية، تجهيزات صناعية وزراعية، سلع تجهيزية ومواد استهلاكية غير غذائية، وهذه الأصناف تدخل كصادرات أو كواردات. ثم حددت التوزيع الجغرافي لها كما يلي: الاتحاد الأوربي وعلى رأسه فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعلى رأسها الولايات المتحدة وتركيا، ثم الصين وكوريا الجنوبية واليابان. ومن الخطوتين السابقتين اتضح أن هناك 5 خمس عملات دولية أساسية مرجحة بمساهمتها في التجارة الخارجية الجزائرية كما يلي:

---

[1] عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي(2016)، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول خلال الفترة 2004-2014، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد01-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

[2] لزعر علي، آيت يحي سمير(2012)، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.

اليورو: 70%، الدولار الأمريكي: 19,55%، الين الياباني: 5%، الدولار الكندي: 4,25%، الجنيه الإسترليني: 1,2%.

وبعد حساب معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قدمت تحليلا لتطوره وأثر ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري عبر مراحل كالتالي: مرحلة الانخفاض النسبي، مرحلة الانخفاض الجارف، مرحلة الاستقرار، لتصل بعدها لتقديم نتائج أهمها:

- لم تستطع سياسة الصرف تحفيز المنتجات المحلية للتصدير وتحويل الطلب الداخلي على المنتجات المحلية مكان المنتجات الأجنبية، وبقيت الصادرات خارج المحروقات تحت مستوى التطلعات، وذلك بالرغم من انخفاض القيمة الحقيقية للدينار بـــ 20% سنة 2003 أمام العملات الرئيسية مقارنة بسنة الأساس ثم استقرارها عند هذا المستوى إلى غاية 2010؛
- لم تكن سياسة الصرف هي سبب فائض الميزان التجاري في الجزائر وليست هي سبب عدم تحفيز الصادرات خارج المحروقات لأن الجزائر دولة أحادية التصدير.

ثم قدمت الدراسة توصيات أهمها:

- ينبغي على السلطة النقدية مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كأداة فعالة لرفع تنافسية الاقتصاد؛
- العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري كسياسة للأقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المحلية وتنويعها، وهو المسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند اندماجه في المبادلات الأقليمية والدولية.

7. حسينة بن يوسف(2012)[1].

بحثت الدراسة في إشكالية حول آليات ترقية الصادرات الصناعية للمساهمة في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، وللإجابة عليها تطرقت إلى الإطار النظري للتصدير، ثم قامت بتحليل واقع وبنية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية وكذا المشاكل التي تصادفها.

وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

- مازال القطاع يعاني من عدة مشاكل وصعوبات على الصعيد الاقتصادي، التنظيمي، المؤسسي والتمويني نظرا لسوء استغلال الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية والمالية؛
- تعرض الإنتاج الوطني للمنافسة الشديدة خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتفكيك التدريجي للحقوق الجمركية؛
- قلة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المخرج الحقيقي للصناعة في الجزائر بالاعتماد على تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال؛

[1] حسينة بن يوسف(2012)، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات من أجل ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات منها:

- الاهتمام بالتسويق الدولي كمقاربة لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالنظر إلى أن التسويق من العوامل الأساسية لتحقيق موقف تنافسي متميز في بيئة الأعمال؛
- استغلال مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوربي لانتزاع فرص تنمية هذا القطاع لمجابهة المنافسة الأجنبية وتوفير مناخ استثماري محفز لجلب الاستثمارات الأجنبية؛
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري، وتوفير الإمكانيات والدعم اللازم لها وجعلها تلعب دورا هاما في ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات؛
- ضرورة توفير شبكة متكاملة من المعلومات حول النشاط التصديري لخلق ربط بين المصدرين الجزائريين والأسواق العالمية ومعرفة اتجاهات المنافسة لها، وبالتالي رسم سياسة تصديرية بناءا على مجموع المعلومات المتوفرة.

8. بن حمودة سكينة (2000)[1]. □

مست الدراسة الفترة 1986 إلى 1995 وكان هدفها معرفة أسباب فشل سياسة التصدير خارج المحروقات رغم التشجيعات التي منحت لها من خلال الإطار التحفيزي (التشريعي والتنظيمي)، وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

- هامشية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لصادرات المحروقات، ويرجع هذا لعدم الاستمرارية باعطاء الأهمية القصوى لترقية الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة أنذاك؛
- امتصاص الواردات لنسبة كبيرة من الصادرات خارج المحروقات رغم أنه كان يمكن أن تنتج هذه الواردات محليا مثل: القمح، الشعير، الحليب والزبدة؛
- اختفاء بعض المواد التي كانت الجزائر تقوم بتصديرها إلى الأسواق الخارجية إبان الفترة الاستعمارية مثل: الحبوب، المواشي، الحمضيات، زيت الزيتون؛
- عدم العناية بترقية صادرات الخدمات وخاصة السياحية منها، على الرغم من توفر الجزائر على تضاريس متنوعة منها السياحية والثقافية والعلاجية.

وترجع هذه النتائج إلى جملة من المشاكل نذكر منها:

- عقلية الاحتكار التي يسير بها الجهاز الإنتاجي والتي أدت إلى رداءة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية؛
- الإنتاجية المنخفضة وتضخم التكاليف وضعف نسبة التكامل الصناعي بين الوحدات الإنتاجية؛
- عدم دخول الجزائر في تكتلات اقتصادية التي من شأنها تدعيم الصادرات الجزائرية وبالتالي تعرضها إلى حواجز حمائية خارجية تعيق عملية التصدير.

[1] بن حمودة سكينة (2000)، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عدد 14، مجلة جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

نستعرض بعض الدراسات باللغة الأجنبية بترتيب تاريخي كما يلي:

1. Dinh Xuan Cuong, Nguyen Quoc Toan, (2016)[1].

تدرس هذه المقالة حالة سعر الصرف منذ نهاية عام 2014 حتى 2016 وتعطي تحليلاً حول تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على سوق التصدير الزراعي في فيتنام، وتركز على تعديلات بنك فيتنام المركزي خاصة بشان الدولار الأمريكي واليوان الصيني، كما تحلل العوامل التي تتأثر بها الزراعة الفيتنامية والتغيرات غير المواتية للسوق.

وانطلقت الدراسة من نتائج دراسات أخرى بينت أن هناك عدة مشاكل في الاقتصاد الفيتنامي منها: عدم وجود الأدوات المشتقة، انخفاض الإيرادات، الدور ثانوي في المعاملات بين البنوك، مخاطر السيولة، والتشابه في وضع سعر الصرف في فيتنام مثل الصين في أواخر عام 1993. ومع أن فيتنام لديها ميزة في تصدير مجموعة متنوعة من السلع الهامة في العالم، فإن تقلبات السوق من السهل تأثيرها على أداء الصادرات بشكل عام وتصدير المنتجات الزراعية الفيتنامية على وجه الخصوص. ففي عام 2015 أثرت التقلبات في سعر الصرف على أنشطة التجارة الخارجية في فيتنام مع العملاء في جميع أنحاء العالم. ورغم أن البنك الفيتنامي المركزي قام بإجراءات في الوقت المناسب للحد من الصعوبات. ومع أن هذا حل مؤقت حسب هذه الدراسة، لذلك فهي تقترح بعض الطرق طويلة الأجل للتغلب على الآثار السلبية في المستقبل بالنسبة للسلع الزراعية على وجه التحديد منها ما يلي:

- بالإضافة إلى التركيز على الأسواق الرئيسية، تحتاج فيتنام للبحث عن فرص في أسواق التصدير الجديدة والاستفادة من مشاركة الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة لاستغلال السوق المحتملة الجديدة؛
- يجب على الشركات البحث عن معلومات حول أسواق التصدير والاقتصاد الكلي ومتطلبات المنتج مقدما ليكون أكثر نشاطا في تصدير المنتجات الزراعية؛
- تحتاج فيتنام إلى تحسين جودة المنتجات الزراعية من خلال اتباع المعايير العالمية وجعل المستوردين يثقون في السلع الزراعية الفيتنامية؛
- بناء العلامة التجارية الفيتنامية وخلق مؤشرات جغرافية للمنتجات الزراعية في فيتنام نظرا لوجود ضغط قوي من دول التصدير الأخرى مثل كمبوديا في سوق تصدير الأرز منذ عام 2009؛
- يجب أن تعلق أهمية خاصة على العلاقة بين العوامل الأربعة – الحكومة والعلماء ورجال الأعمال والمزارعون، فحاليا لا تزال هناك فجوة كبيرة بين العوامل الأربعة. إضافة إلى ذلك لا يزال بناء السلسلة السلعية من الإنتاج إلى الاستهلاك محدود.

[1] Dinh Xuan CUONG, Nguyen Quoc TOAN, (2016). Exchange Rate Variations and Agricultural Exports in Vietnam, Accounting and Finance Research, Vol. 5, No. 2; 2016, Published by Sciedu Press, ISSN 1927-5986 E-ISSN 1927-5994(www.sciedupress.com/afr).

2. Abdul Jalil KHAN, Parvez AZIM, and Shabib HAIDER SYED(2014)[1].

تبحث هذه الدراسة في تأثير تقلبات أسعار صرف العملات المحلية والأجنبية على الطلب على الصادرات والواردات مع الإشارة إلى شركاء باكستان التجاريين، مستخدمة تقلبات سعر الصرف القائمة على تقنية GARCH وتقنية المتغير الوهمي على شكل المربعات الصغرى مع تقدير التأثيرات الثابتة لقياس تأثير التقلب على الطلب. وتقيم الدراسة سلسلة من أسعار الصرف من جانفي1970 إلى ديسمبر2009 (أي 480 ملاحظة) لمقارنة تأثير التقلب على المدى الطويل مع المدى القصير بتطبيق أسعار صرف ثنائية الأبعاد: "لكل وحدة من دولارات الولايات المتحدة" على أنها سعر الصرف (غير المباشر) المقوم بعملة أجنبية و"لكل وحدة من الروبية الباكستانية "باعتبارها سعر الصرف المحلي (المباشر). وهذا لمقارنة المخاطر التي ينطوي عليها استخدام "العملة المحلية" بدلاً من "عملة المركبة" في سياق الاستقرار التجاري والنمو فيما يتعلق بالشركاء التجاريين لباكستان.

واستعملت الدراسة في بناء نموذجها بيانات مقطعية (Data Panel) لعينة مكونة من 29 بلد أوشريك تجاري للمتغيرات التالية: التضخم المحلي والدولي، مؤشر سعر المستهلك (CPI) كمؤشر لأسعار السلع غير القابلة للتحويل، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر الإنتاج الصناعي، الاحتياطيات الأجنبية، سعر السهم كمؤشر الأعمال التجارية وأذواق المستهلكين، أسعار الفائدة المحلية، فروق أسعار الفائدة، ثلاثة أسعار صرف حقيقية (يتم قياسها من حيث القيمتين بالدولار الأمريكي بالمعدل أجنبي وبالروبية الباكستانية بالمعدل المحلي، وتقلبات سعر الصرف القائمة على أساس GARCH).

وتظهر النتائج أنه عندما استخدمت باكستان الدولار الأمريكي كعملة مركبة مع شركائها التجاريين، فإن التقلبات لم تشجع كل من الواردات والصادرات. وعلى النقيض من ذلك، ظل الطلب على الواردات والصادرات بدون تأثر بتشوهات التقلب عندما تداولت باكستان مع شركائها الناميين باستخدام أسعار الصرف الثنائية المقيمة بالعملة المحلية. وبالتالي يعني هذا أن باكستان يجب أن تختار العملة المحلية المباشرة عند التداول مع الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

3. JEFFREY a. FRANKEL(2010)[2].

هذه الورقة من النوع المسحي حيث أنها تحاول إجراء مسح عام على مختلف النظريات والدراسات التي تناولت موضوع لعنة الموارد الطبيعية أو مصطلح المرض الهولندي، أي كيف يمكن أن تكون وفرة المحروقات أو غيرها من المنتجات المعدنية والزراعية لعنة؟ حيث أنه من المثير للدهشة أن البلدان التي لديها نفط أو غيرها من ثروات الموارد الطبيعية فشلت في النمو بسرعة أقل من تلك التي لا تمتلك أي ثروة، هذه الظاهرة المعروفة باسم لعنة الموارد الطبيعية تم إثباتها باختبارات اقتصادية قياسية عبر عينة من البلدان.

---

[1] Abdul Jalil KHAN, Parvez AZIM, and Shabib HAIDER SYED(2014). The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade: A Panel Study on Pakistan's Trading Partners, The Lahore Journal of Economics, 19 : 1 (Summer 2014): PP31–66.

[2] JEFFREY a. FRANKEL(2010). the natural resource curse: a survey, national bureau of economic research, working paper no. 15836, cambridge. (http://www.nber.org/papers/w15836).

وبينت هذه الورقة أن ذلك يتجسد بواسطة ستة نقاط كالتالي:

أولا- يمكن أن تخضع أسعار السلع للانخفاض العالمي في الأسواق العالمية؛

ثانيا- يمكن أن تكون الموارد الطبيعية قطاعاً مسدوداً فقد تدمر الصناعات التحويلية التي تقدم منافع ولها آثار مفيدة للنمو؛

ثالثا- إشكالية التقلب العالي للأسعار العالمية للطاقة والسلع المعدنية والزراعية؛

رابعا- قد تكون البلدان التي تقوم فيها الحكومات أو النخبة الوارثة بالسيطرة المادية على الموارد النفطية أو الثروة بصورة تلقائية أقل احتمالاً لتطوير المؤسسات، سيادة القانون واللامركزية في اتخاذ القرارات ، والتي تفضي إلى التنمية الاقتصادية ؛

خامسا- قد تكون هذه البلدان مسرحا للنزاعات المسلحة بسبب هذه الموارد؛

سادسا- قد تؤدي التقلبات في أسعار السلع الأساسية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال سعر الصرف الحقيقي والإنفاق الحكومي مما يفرض تكاليف إضافية.

ثم أعطت بعض الحلول لهذا المرض كالتالي:

- مجالس التسويق هو أن تمر جميع المبيعات للخارج عبر وكالة حكومية؛
- فرض مستويات عالية من الضرائب على الشركات المنتجة والمصدرة؛
- دعم المنتج بالإعانات والمساعدات؛
- رصد مخزونات حكومية لمواجهة حالة ارتفاع الأسعار؛
- إقرار ضوابط للتحكم في أسعار المستهلكين؛
- إنشاء كارتلات دولية مثل اوبك (OPEC)* ؛
- إنشاء أجهزة لمجابهة المخاطر.

وفي الأخير أعطت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للموارد الطبيعية منها ما يلي:

- إدراج بنود للتضمين الآلي للسعر في العقود المبرمة مع المشترين الأجانب إذا تغيرت ظروف السوق العالمية؛
- التحوط من عائدات التصدير في أسواق العقود الآجلة للسلع؛
- تصنيف الديون من حيث أسعار السلع؛
- السماح بارتفاع قيمة العملة الإسمية استجابة لارتفاع الأسعار العالمية للسلعة، ولكن أيضا زيادة احتياطات النقد الأجنبي، خاصة في المراحل المبكرة من الازدهار عندما يثبت أنها مؤقتة؛
- عندما يكون النظام النقدي هو استهداف التضخم، واستكشاف مقياس الأسعار الذي يضع وزناً أكبر على سلعة التصدير، مثل مؤشر أسعار التصدير أو أسعار المنتجين كهدف بدلاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛
- إدارة الصناديق السلعية بشكل إحترافي ومهني، مع قواعد تحكم معدل المدفوعات وعزل المديرين عن الضغوط السياسية في سعيهم لتحقيق الرفاهية المالية للبلد؛
- توزيع إجمالي إيرادات الثروة النفطية على أساس نصيب الفرد؛
- تفويض وكيل خارجي، على سبيل المثال مؤسسة مالية تضم صندوق السلع لتوفير الشفافية ولتجميد الحسابات في حالة حدوث انقلاب.

* Organization of the Petroleum Exporting Countries

4. hasanov, FAKHRI and samadova, ILAHA (2010)[1].

تبحث هذه الورقة في تحليل تأثير سعر الصرف الحقيقي على أداء الصادرات غير النفطية في أذربيجان من خلال تطبيق التقنية القياسية (VAR)، حيث تم تقدير نموذج قياسي يتكون من (سعر الصرف الحقيقي، الصادرات غير النفطية، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) ببيانات فصلية تمتد من 2002Q3 إلى 2009Q3 على الاقتصاد الأذربيجاني، وذلك بعد ملاحظة انخفاض حجم الصادرات غير النفطية بنسبة 26.5% بين عامي 2004 و2008 في حين تضاعف سعر الصرف الفعلي الحقيقي تقريبا في نفس الفترة، ومن ناحية أخرى انخفضت حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات من 52.5% عام 2004 إلى 4.7% عام 2008. وتشير هذه الحقائق إلى تفاقم مشكل أداء الصادرات غير النفطية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ترابطًا كبيرًا من الناحية الإحصائية بين الصادرات غير النفطية بالقيمة الحقيقية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع (انخفاض) 1% من سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى انخفاض (زيادة) بنسبة 1.63% في الصادرات غير النفطية بالقيمة الحقيقية، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الأذربيجاني، حيث أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد ارتفع حوالي مرتين خلال 2004-2008 وفقًا لنموذج طويل الأجل وبالحفاظ على العوامل الأخرى ثابتة، تسبب هذا في انخفاض الصادرات غير النفطية بالقيمة الحقيقية بنحو 3.26 (1.63 * 2) مرات خلال الفترة 2004-2008.

هذا التقدير المرتفع للغاية وهو مصدر رئيسي لتدفقات ضخمة من عائدات النفط إلى البلاد يبين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو أحد العوامل الرئيسية التي تعرقل نمو الصادرات غير النفطية.

أما الآثار على المدى القصير لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات غير النفطية هي 4.18 مع تأخر واحد و 3.89 مع 3 تأخيرات على التوالي، ويشير مصطلح تصحيح الخطأ إلى أن 21% من عدم التوازن يتم تصحيحه باتجاه المستوى الطويل المدى خلال ربع السنة.

وبالتالي استنتجت الدراسة مايلي:

- تقدير سعر الصرف هو أحد العوامل الرئيسية التي تعرقل نمو الصادرات غير النفطية؛
- تؤدي الزيادة في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي إلى زيادة حصيلة الصادرات غير النفطية.

□

□

[1] Hasanov, FAKHRI and Samadova, ILAHA (2010), The Impact of Real Effective Exchange Rate on the Non-Oil Export: The Case of Azerbaijan (November1,2010). Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/29556/MPRA Paper No. 29556, posted 16. March 2011 20:10 UTC

□

المطلب الثالث: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

سعينا في دراستنا إلى مناقشة موضوع تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، لذلك استعنا ببعض الدراسات السابقة وحاولنا التركيز بشكل أساسي على الدراسات التي تبحث في حالة الاقتصاديات المعتمدة على النفط مثل الجزائر، والتي مست أحد جوانب هذا الموضوع كتأثير تقلبات سعر الصرف أو الصادرات خارج المحروقات وسبل تنميتها وتذليل الصعوبات التي تقف في وجهها.

وسهلت لنا هذه الدراسات البحث من خلال نتائجها، توصياتها، طرق معالجتها، تحليلاتها، أطرها الزمانية والمكانية...الخ، واتخذناها كأرضية وقاعدة من أجل الانطلاق، فقد كانت جل هذه الدراسات تصب في البحث عن تأثير التقلب في سعر صرف العملة على الصادرات خارج المحروقات، واختلفت في أطرها الزمانية والمكانية ومتغيراتها، كما أنها استعملت طرق قياسية مختلفة من أجل استخلاص نتائج موثوقة، إضافة إلى استخدام البعض منها المنهج الوصفي التحليلي، كما قامت بجمع البيانات من خلال منشورات الهيئات الرسمية أو المنظمات الدولية أو من خلال تصميم استبيانات، وسنبين ذلك من خلال مناقشة كل دراسة على حدى كما يلي:

1. **بن حميد سوهير، مصار منصف (2019)، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000–2017–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3.**

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة 2000-2017، استعملت المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى تقنية القياس الاقتصادي، ووتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراستنا إلى حد بعيد، خاصة من ناحية هامشية أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني.

2. **بن طيرش عطاء الله (2017)، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر.**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، غطت الفترة 2011-2015، استعملت المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى تقنية القياس الاقتصادي، وتتفق نتائج هذه الدراسة من نتيجة مهمة توصلنا لها في دراستنا أيضا وهي أن الصادرات الجزائرية تتركز حسب المنتَج في سوق واحدة، لذلك يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المخرج بالنسبة لتنويع الاقتصاد الوطني خاصة مع أنه تم تعديل القانون التوجيهي[1] لترقيها في يناير 2017 لإعطاء أكثر ديناميكية للقطاع في النسيج الصناعي ولضمان محيط ملائم لتطوره.

[1] قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، الصادرة بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438 الموافق لـــ 11 يناير 2017. والذي عدل القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، الصادرة بتاريخ 30 رمضان 1422 الموافق لـــ 15 ديسمبر 2001.

3. بوزاهر سيف الدين، عامر حبيبة(2017)، سعر الصرف الحقيقي والمرض الهولندي–دراسة قياسية لحالة الجزائر(2004-2014)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال(JFBE)، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، الجزائر، العدد الثالث، سبتمبر 2017.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة 2004-2014، يتبين لنا من عنوانها أن سعر الصرف الحقيقي قد يعاني من مشكل ينم عن خلل اقتصادي وهو ما يعرف بالمرض الهولندي، وبالتالي جاءت لتوضح إمكانية معاناة الجزائر كبلد نفطي لهذا المرض، وتعْرِض آثار ازدهار قطاع الصادرات مستعملة القياس الاقتصادي بتقنية التكامل المتزامن (Cointegration) بطريقة (Granger)، معتمدة على سلسلة زمنية شهرية، وذلك لتحديد العلاقة بين كل من أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بهدف اختبار المرض الهولندي، واستنتجت أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط، ومعامل الارتباط بينهما يقدر بـــ 66,40%، وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا، كما استنتجت علاقة سببية مفادها أن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير. وهذا ما يدعم ماتوصلنا اليه في دراستنا من أن للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نفس سلوك صادرات المحروقات وتتأثر بها، وهذا راجع عموما إلى اعتمادها على المنتجات النصف المصنعة المشتقة أساسا من المحروقات، حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر البترول.

4. قشرو فتيحة(2017)، إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية–دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2014–، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس–المدية، الجزائر.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، غطت الفترة 2000-2014، استعملت المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى تقنية القياس الاقتصادي، حيث درست تأثير كل من النمو الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية، الخاصة والتقليدية)، الاستثمار(الحكومي، الخاص)، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف والطلب الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. ونحن في دراستنا سنخص بالدراسة فقط أسعار الصرف، كما أننا سنزيد في طول فترة الدراسة لتصل حتى العام 2017.

5. عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي(2016)، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول خلال الفترة 2004–2014، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد01–2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة 2004-2014، عرجت على تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوربي مستعملة الوصف والتحليل دون القياس، وبينت تأثير صراع العملتين على مداخيل الجزائر ومدفوعاتها حيث ترى بأن الجزائر تخسر الكثير من جراء دفعها باليورو (الواردات) وقبضها بالدولار (الصادرات).

نلاحظ أن هذه الدراسة شملت كل الصادرات الجزائرية من محروقات وخارج المحروقات، ونحن في دراستنا سنخص بالدراسة باستعمال تقنيات القياس الاقتصادي، فقط الصادرات خارج المحروقات وتأثرها بتقلبات الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والدولار الأمريكي.

6. لزعر علي، آيت يحي سمير(2012)، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة 1999-2010، اعتمدت الوصف والتحليل دون القياس، فقامت بحساب معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بناءا على خمس عملات وهي اليورو الأوربي، الدولار الأمريكي، الين الياباني، الدولار الكندي، الجنيه الاسترليني ودرست تأثيره على الميزان التجاري، أما نحن في دراستنا فنخص بالدراسة فقط الصادرات خارج المحروقات باعتماد اليورو الأوربي والدولار الأمريكي وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

7. حسينة بن يوسف(2012)، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000–2010، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.□

الدراسة عبارة عن رسالة ماجتسير غير منشورة، تغطي الفترة 2000-2010، استعملت الوصف والتحليل دون القياس لدراسة المشاكل المتعلقة بالصادرات الصناعية –والتي تمثل جزءا مهما من الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر–، من هذه المشاكل تذكر: المشاكل التنظيمية، الجودة المنخفضة، الأسعار المرتفعة، إهمال التسويق الدولي والاتفاقيات الثنائية ومتعدد الأطراف. إلا أنها أهملت بعض الجوانب والمؤشرات الكمية مثل: سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم...الخ. ونحن في دراستنا سوف نتناول أحد هذه المؤشرات ألا هو سعر الصرف.

8. بن حمودة سكينة (2000)، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عدد 14، مجلة جامعة منتوري–قسنطينة، الجزائر. □

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة 1986-1995، تساءلت عن أسباب الانحراف المسجل في الأهداف المخططة أو المسطرة والأرقام المنفذة أو المنجزة، وقدمت مقارنة بين ثلاث فترات (الفترة الاستعمارية ما قبل 1962، الفترة بداية الاستقلال 1963-1972، الفترة محل البحث 1986-1995)، وهذا فيما يخص هيكل الصادرات الجزائرية.

ورغم أن فترة الدراسة كانت تمثل بداية توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر وخروجه من النظام الموجه أو المخطط، إضافة إلى الوضع الأمني الصعب الذي كانت تشهده الجزائر، واعتماد الدراسة منهج الوصف والتحليل دون القياس، ونقدها للجانب التشريعي والتنظيمي غير المحفز للتصدير واغفالها لبقية العوامل الأخرى التي تعرقل وتؤثر على العملية التصديرية (كسعر الصرف، تمويل وتأمين الصادرات، النقل...الخ)، إلا أن نتائج دراستنا لا تختلف عن نتائج هذه الدراسة، هذا ما يعني عدم نجاح الجزائر في تنويع اقتصادها وزيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات.

9. Dinh Xuan CUONG, Nguyen Quoc TOAN, (2016). Exchange Rate Variations and Agricultural Exports in Vietnam, Accounting and Finance Research, Vol. 5, No. 2; 2016, Published by Sciedu Press, ISSN 1927-5986 E-ISSN 1927-5994(www.sciedupress.com/afr).

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة 2014-2016 لقطاع التصدير الزراعي في فيتنام الذي يمثل 70% من إجمالي القوى المنتجة، استعملت المنهج الوصفي بسرد عدة دراسات سابقة تأثيرات سعر الصرف على الصادرات الزراعية الفيتنامية المتنوعة والهامة إضافة إلى تأثير التنافس الخارجي مع الصين وكمبوديا خاصة مع انضمام فيتنام إلى منظمة التجارة العالمية العام 2007، والدور البارز الذي يقوم به البنك المركزي الفيتنامي للدفاع عن العملة في ظل الحرب بين العملات خاصة الليوان الصيني والدولار الأمريكي وتأثير ذلك على الصادرات الفيتنامية.

كما استعرضت دراسات مقارنة مع عدة دول مثل: البرازيل، ملاوي، المغرب، جنوب إفريقيا، تايلندا، كوريا، ماليزيا والمكسيك. ومن كل ذلك تستخلص هذه الدراسة أن نظام الصرف المرن هو الذي يؤدي إلى زيادة صادرات البلدان النامية، كما أن عملاتها تتأثر بالعملات القوية مثل الدولار الأمريكي لذلك توصي بتطوير الأسواق المالية المحلية لهذه الدول.

وفي ظل المتغيرات المتشابهة بين الاقتصاد الجزائري والفيتنامي من حيث الحرب بين العملتين الدولار الأمريكي واليورو اليوروبي بالنسبة للجزائر، واتباع الجزائر لنظام الصرف المرن من جهة، والمتغيرات غير المتشابهة بين الاقتصادين كتنوع الصادرات الفيتنامية عكس الصادرات الجزائرية واختلاف درجة التنافسية بينهما من جهة أخرى. نجد بعض التوصيات في هذه الدراسة تهم كثيرا بلدنا الجزائر مثل: تنشيط السوق المالي، الدخول في اتفاقيات تجارية، تحسين جودة المنتجات الوطنية...الخ.

10. Abdul Jalil KHAN, Parvez AZIM, and Shabib HAIDER SYED(2014). The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade: A Panel Study on Pakistan's Trading Partners, *The Lahore Journal of Economics*, 19 : 1 (Summer 2014): PP31–66.

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة من جانفي1970 إلى ديسمبر2009، تناولت دراسة حالة دولة غنية بالنفط والمنتجات الزراعية وهي باكستان، استعملت المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي، واستشهدت بعدة دراسات سابقة حول الموضوع وصنفتها من حيث التأثير لأربعة اصناف كالتالي:

- الصنف الأول: تأثير إيجابي لتقلبات سعر الصرف على التجارة الباكستانية؛
- الصنف الثاني: تأثير سلبي لتقلبات سعر الصرف على التجارة الباكستانية؛
- الصنف الثالث: تأثير مختلط (سلبي وإيجابي) لتقلبات سعر الصرف على التجارة الباكستانية؛
- الصنف الرابع: لا يوجد تأثير لا إيجابي ولا سلبي لتقلبات سعر الصرف على التجارة الباكستانية؛

لكن ما يلاحظ في هذه الدراسة أنها لم تصنف الصادرات (زراعية، صناعية، سياحية...الخ)-وهذا باعتبار أن باكستان دولة نفطية وزراعية (خاصة التوابل والبهارات) وذات صناعات مختلفة-حيث يمكن أن يكون هناك اختلاف في تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات حسب نوعيتها، لذلك سنقوم في دراستنا بتناول الصادرات خارج المحروقات فقط.

11. JEFFREY a. FRANKEL(2010). the natural resource curse: a survey, national bureau of economic research, working paper no. 15836, cambridge. (http://www.nber.org/papers/w15836).

الدراسة عبارة عن مقال منشور من قبل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكي، استعملت المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قامت بمسح عدة دراسات سابقة حول موضوع لعنة الموارد الطبيعية أو مصطلح المرض الهولندي في عدة دول نامية ومتقدمة، كما ناقشت عدة فرضيات تتعلق بالموضوع، وترى الدراسة أن هناك اتجاهين حول إمكانية أن يكون المورد الطبيعي كابح للنمو الاقتصادي أو دافع له. كما بينت أن هناك ستة (06) نقاط يمكن أن يتجسد من خلالها هذا الداء، ثم قدمت حلول وتوصيات من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للموارد الطبيعية.

وقد أوردنا هذه الدراسة لجمع مختلف الرؤى والتوجهات حول ظاهرة المرض الهولندي التي لها علاقة وطيدة وتأثير مباشر على التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة على بلد مثل الجزائر، فبالإضافة إلى أن هذه الظاهرة تعكس اللعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات خارج المحروقات، فهي ومن زاوية أخرى تعكس آثار تصدير المحروقات على باقي الصادرات الأخرى خارج المحروقات.

12. Hasanov, FAKHRI and Samadova, ILAHA (2010), The Impact of Real Effective Exchange Rate on the Non-Oil Export: The Case of Azerbaijan (November1,2010).Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/29556/MPRA Paper No. 29556, posted 16. March 2011 20:10 UTC

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة محكمة، تغطي الفترة من الفصل الثالث 2002 إلى الفصل الثالث 2009، تناولت دراسة حالة دولة أذربيجان، استعملت الوصف والتحليل والقياس، وتوصلت إلى أن هناك ترابطًا كبيرًا من الناحية الإحصائية بين الصادرات غير النفطية بالقيمة الحقيقية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع (انخفاض) 1% من سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى انخفاض (زيادة) بنسبة 1.63% في الصادرات غير النفطية بالقيمة الحقيقية، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الأذربيجاني.

وهذه النتيجة تختلف مع نتائج دراستنا التي تظهر عدم استجابة الصادرات خارج المحروقات لاي تغير في سعر الصرف، ويمكن ارجاع ذلك إلى السببين التاليين:

- استعملت هذه الدراسة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، بينما استعملنا في دراستنا سعر الصرف الإسمي؛
- هيكل الاقتصاد الأذربيجاني الذي يختلف عن هيكل الاقتصاد الجزائري، بحكم أنه يعتمد على أكثر من 50% من صادراته خارج المحروقات.

خلاصة الفصل الأول:

أبرزنا من خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي لسعر الصرف، والذي حويناه مفهومه ومختلف النظريات المفسرة له، وكذا سياساته، أسواقه، أنظمته ومخاطر تقلباته. ثم تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للصادرات خارج المحروقات، الذي تناولنا فيه مفهومها، الإطار المؤسساتي الداعم لها وتحليل هيكلها وأهم مكوناتها. ثم عرجنا على دراسة العلاقة النظرية التي تربط سعر الصرف بالصادرات خارج المحروقات، وذلك بذكر العوامل المؤثرة على الصادرات خارج المحروقات، وخصصنا مطلبا كاملا لدراسة مؤثر هام ألا وهو الأثر السلبي لصادرات المحروقات أو ما يعرف بالمرض الهولندي، ثم تناولنا سياسة رفع وتخفيض قيمة العملة الوطنية باعتبارها مؤثر هام، ثم بينا في الأخير كيف يمكن أن يكون سعر الصرف أداة قوية لرفع الصادرات خارج المحروقات. كما أدرجنا بعض الدراسات العربية والأجنبية مع بيان الاستفادة لكل منها.

وخلصنا في هذا الفصل إلى أنه بإمكان الجزائر أن تكسب ميزة مطلقة أو على الأقل ميزة نسبية في المنتجات نصف المصنعة، والتي تعتبر أهم الصادرات خارج المحروقات على الإطلاق، وتشهد تحسن من عام لآخر، بالإضافة إلى المواد الغذائية والمواد الخام، خاصة مع مجهودات الحكومة الموجهة لترقية وتنشيط الصادرات خارج المحروقات وتنويعها وتوفير إطار مؤسساتي داعم للمصدرين.

كما تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة المرض الهولندي، والذي يشكل تهديدا كبيرا للصادرات خارج المحروقات، حيث أنه يصرف عن الاهتمام بالعمل الإنتاجي وتنويعه، مما يقلص قنوات جلب العملة الصعبة ويجعل الاقتصاد الوطني تحت رحمة تصدير المحروقات وأسعارها.

أما فيما يخص سعر الصرف فتبين لنا مدى اهتمام الاقتصاديون به، فقد نظّرو فيه عدة نظريات، واهتموا بمختلف سياساته ونظمه وأسواقه. أما عن علاقته بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر فيتضح أنه مازال لم يحن دوره في رفع وزيادة تنافسيتها، وإنما يجب العمل على رفع فعالية الجهاز الإنتاجي أولاً. وما هذه التخفيضات المتتالية التي تقوم بها السلطة النقدية إلا شكلا من أشكال العودة إلى المعقول في التقييم من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة لتخفيض وكبح الواردات المتزايدة.

أما فيما يخص الدراسات السابقة فقد أوردناها متنوعة وحديثة باللغتين العربية والأجنبية، منها الوصفي التحليلي والقياسي، وأجمعت الدراسات باللغة العربية على أن أهم مشكل يواجه التصدير خارج المحروقات في الجزائر يكمن في ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الوطني وقلة تنوعه وليس سعر الصرف. بينما الدراسات باللغة الأجنبية فنجد منها ما ينفي ومنها وما يثبت العلاقة الترابطية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، وهذا حسب اختلاف اقتصاديات البلدان المدروسة.

الفصل الثاني

تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائـــري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصــادرات خـــــــارج المحروقات

(دراسة ميدانية)

تمهيد:

بعدما قمنا في الفصل الأول بوصف وتحليل الظواهر المدروسة (سعر الصرف، الصادرات خارج المحروقات) من الجانب النظري والمفاهيمي، سنقوم في هذا الفصل الثاني بالدراسة التجريبية أو الميدانية على الاقتصاد الجزائري، والتي أصبحت اليوم تكتسي أهمية بالغة في علم الاقتصاد الحديث، حيث أنها توفر إطار واضح يتم من خلاله تحديد الطريقة المتبعة، والأدوات المستعملة بهدف الوصول إلى نتائج رصينة ومناقشتها بهدف استعمالها في مجال التنبؤ والاستشراف ولتبنى عليها قرارات إستراتيجية محكمة.

وللإشارة فإننا سنعتمد خلال هذا الفصل التطبيقي عند التعرض لبعض المفاهيم والمصطلحات والأدوات القياسية بذكر المفهوم النظري للمصطلح أو الأداة ثم الإجراء التطبيقي بعد ذلك، وهذا لربط الناحية النظرية للمصطلح أو الأداة بالناحية التطبيقية أو الإجرائية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

نتناول في هذا المبحث الطريقة التي تمت بها الدراسة في جزئها التجريبي أو الميداني، ثم نبين الأدوات التي تم استخدامها، حيث قمنا بمعالجة نموذجين* احصائيين للاقتصاد الجزائري، الأول يدرس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات، والثاني يدرس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات أيضا، وهذا بعد تعذر معالجة نموذج واحد يجمع المتغيرات الثلاثة، حيث وجدنا أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لا يتمتع بمعنوية كافية في معادلة الانحدار المقدرة-رغم إدخالنا اللوغاريتم على قيم المشاهدات للتغلب على هذه المشكلة- وهذا راجع إلى ضعف علاقته بالصادرات خارج المحروقات مقارنة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي، والمنافسة القوية لهذا الأخير له.

وتمت الدراسة باستعمال طرق القياس الاقتصادي كالتكامل المشترك Cointegration، نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، والتي تطلب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية كركيزة أساسية لذلك.

المطلب الأول: الطريقة

في هذا المطلب سنبين الطريقة التي تمت بها الدراسة في جزئها الميداني من اختيار مجتمع الدراسة والعينة، وتحديد المتغيرات، وطريقة قياس وتلخيص البيانات والمعطيات المتعلقة بالمتغيرات.

1. اختيار مجتمع الدراسة والعينة

يعبر مجتمع دراستنا عن مجموع الدول الأحادية التصدير Mono Export والتي نهدف إلى تعميم نتائج داستنا حولها وهذا باعتبار أن الجزائر عينة من هذا المجتمع كونها تعتمد على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة جدا، وتسعى جاهدة إلى تنويع اقتصادها بتوفير المناخ المناسب للمصدرين للولوج بسلعهم وخدماتهم إلى الأسواق الأجنبية. لأنها عانت ولا زالت تعاني من التقلب الحاد في أسعار المحروقات والصدمات التي تسببها هذه الأخيرة على عدة مستويات خاصة على مستوى: قيمة العملة الوطنية، الميزان التجاري، الموازنة العامة...الخ. حيث شهدت في منتصف ثمانينات

* النموذج وهو عبارة عن تمثيل مبسط للواقع الاقتصادي في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات والتعاريف والفروض، سواء كانت هذه المعادلات تمثل علاقات خطية أو غير خطية، وهو يحتوي على متغير أو أكثر، ويتخذ أساسا لعملية التنبؤ.

القرن الماضي نكسات اقتصادية حادة جراء انهيار أسعار المحروقات ومع عدم التنوع الاقتصادي أثر ذلك بشكل سلبي كبير جدا على كل النواحي الاقتصادية للبلاد، ثم شهدت أيضا أزمة حادة بداية من منتصف سنة 2014 أثر انهيار أسعار المحروقات من 100,2 دولار للبرميل إلى 53,1 دولار للبرميل، وهذا ما أثر على الأداء الاقتصادي للبلاد كما رأينا ذلك بالتفصيل في الفصل الأول.

2. تحديد المتغيرات وقياسها وطريقة جمعها

تعتمد دراستنا على متغيرين أساسيين، حيث أن المتغير الأول هو سعر الصرف وهو متغير مستقل، أما المتغير الثاني فيمثل الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري للفترة من 2000-2017 وهو متغير تابع.

ومن أجل قياس هذه المتغيرات تم الاعتماد على منشورات المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات (CNIS) التابع لمديرية الجمارك الجزائرية بالنسبة للفترة (2000-2004)، أما بالنسبة للفترة (2005-2017) فتم الاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية التي يصدرها بنك الجزائر. وتم إحصاء قيم الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار أمريكي، والأسعار بمتوسط الفترة.

3. تلخيص البيانات والمعطيات المجمعة

نشير في الجدول أسفله إلى رموز متغيرات الدراسة التي تم استعمالها في تقدير المعادلات الرياضية كالتالي:

جدول(2-1): التعريف بمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	الرمز
1	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	ERDDOLLAR
2	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي	ERDEURO
3	الصادرات خارج المحروقات	EXHH

المصدر: من إعداد الطالب.

ومنه نعطي الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$EXHH_t = f(ERDDOLLAR_t, ERDEURO_t)$$

وبافتراض العلاقة الخطية بين المتغيرات نصيغ النموذج الرياضي للدراسة كالتالي:

$$EXHH_t = \beta_0 + \beta_1 * ERDDOLLAR_t + \beta_2 * ERDEURO_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ان:

β_0: هو حد ثابت (القاطع) Intercept؛

β_1، β_2: هي معلمات لكل من ERDDOLLAR وERDEURO على التوالي؛

ε_t: هو الخطأ العشوائي الذي يشمل متغيرات لم يشملها النموذج وهي تؤثر فيه.

كما نبين في الجدول أدناه البيانات الرقمية المستعملة حول المتغيرات المدروسة كالتالي:

جدول (2-2): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة 2000-2017 في الجزائر

(المبالغ بالمليون دولار أمريكي والأسعار بمتوسط الفترة).

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة المئوية	صادرات خارج المحروقات	النسبة المئوية	سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	سعر الصرف الرسمي دينار/يورو	سعر البترول
2000	22031	21419	97,22	612	2,77	75,26	69,34	28,5
2001	19132	18484	96,61	648	3,39	77,215	69,20	24,85
2002	18825	18091	96,10	734	3,90	79,682	75,36	25,2
2003	24612	23939	97,27	673	2,73	77,395	87,60	29,03
2004	32083	31302	97,57	781	2,43	72,061	89,64	38,5
2005	46495	45588	98,05	907	1,95	73,276	91,32	54,6
2006	54792	53608	97,84	1184	2,16	72,647	91,24	65,7
2007	60917	59605	97,85	1312	2,15	69,292	95,00	74,9
2008	79146	77192	97,53	1954	2,47	64,583	94,86	99,9
2009	45477	44411	97,66	1066	2,34	72,647	101,30	62,3
2010	57762	56143	97,20	1619	2,80	74,386	99,19	80,2
2011	73802	71662	97,10	2140	2,90	72,938	102,22	112,9
2012	72620	70571	97,18	2048	2,82	77,454	102,16	111
2013	65823	63662	96,72	2161	3,28	79,37	105,44	109
2014	61172	58362	95,41	2810	4,59	84,78	106,91	100,2
2015	35138	33081	94,15	2057	5,85	100,46	111,44	53,1
2016	29698	27917	94,00	1781	6,00	109,46	121,18	45
2017	35132	33203	94,51	1930	5,49	110,96	125,32	54,15

المصدر: جمعت البيانات من عدة مصادر كالتالي:

- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période: 1963–2010, P18. (2000-2004)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص27-28.(2005-2007)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 20، ديسمبر 2012، ص27-28. (2008-2011)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان2017، ص27-28. (2012-2016)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم41، مارس 2018، ص27-28. (2017)

وسنقوم بالدراسة الوصفية الإحصائية من أجل تحديد الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة كالتالي:

- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (قيم متوسطة):**

جدول (2-3): الإحصاءات الوصفية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالقيم المتوسطة

الإحصاءة	قيمة الإحصاءة	التعليق
المتوسط الحسابي	80,21	نلاحظ أن هناك أربع قيم فقط أكبر من المتوسط لسنوات (2014-2017) وباقي القيم كلها أصغر منه، وهو أكبر من الوسيط ولا يساويه، وبالتالي فالمشاهدات لا تتبع التوزيع الطبيعي*.
الوسيط	76,24	
أقصى قيمة	110,96	وهي مسجلة العام 2017 رغم القيام بغلق السوق الموازي السيكوار لفترة.
أدنى قيمة	64,58	وهي مسجلة سنة 2008 على خلفية الأزمة المالية العالمية والتي ألحقت ضررا كبيرا خاصة بالاقتصاد الأمريكي. والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات إلى 99,9 دولار بعدما كانت 72,9 دولار العام 2007، للتراجع سنة 2009 إلى 62,3 دولار أمريكي.
المدى	46,38	وهذا يدل على انهيار قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي، وهذا راجع بالأخص إلى التخفيضات المتتالية التي تمارسها السلطة النقدية.
الانحراف المعياري	13,20	هناك انحراف كبير للقيم عن وسطها الحسابي، ولكن وبالاستعانة بالرسم البياني يتضح أنه لا يوجد تقلب كبير (ارتفاعا وانخفاضا) في قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي ، وإنما كان هذا الانحراف ناتج عن الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل واضح على انهيار قيمته مقابل الدينار الجزائري ليعود بعدها إلى الارتفاع المستمر.
معامل الاختلاف**	%16,45	البيانات غير متجانسة لأنه أكبر من القيمة المثلى 15%.
الالتواء (البعد عن التماثل)	1,444	التواء موجب إلى اليمين (الوسيط أصغر من المتوسط الحسابي).
التفلطح	3,87	توزيع متطاول لانه أكبر من 0,26
جاك بيرا (Jarque-Bera)	6,82	قيم المشاهدات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ، أي أنها لا تميل إلى التمركز حول قيمة متوسطة وحيدة.
معنوية جاك بيرا	0,033	
حجم العينة	18	عدد المشاهدات على طول فترة الدراسة (2000-2017)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملحق 1).

* والذي يتميز بمعامل التواء معدوم ومعامل تفلطح يقترب من 3

** ويسمى أيضا بمعامل التشتت، وهو النسبة المئوية للإنحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي، وقيمته المثلى هي القيم الأقل من (15%).

- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (قيم متوسطة):**

جدول (2-4): الإحصاءات الوصفية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (قيم متوسطة)

الإحصاءة	قيمة الإحصاءة	التعليق
المتوسط الحسابي	96,59	نلاحظ أنه بعد العام 2008 بدأت القيم تجتاز متوسطها الحسابي، أما قبلها فكانت كل القيم أصغر منه، وبالتالي فالمشاهدات تقترب من التوزيع الطبيعي.
الوسيط	97,09	
أقصى قيمة	125,32	وهي مسجلة العام 2017
أدنى قيمة	69,20	وهي مسجلة سنة 2001 وهي السنة التي تسبق بداية التعامل به رسميا، حيث بدأ العمل به مصرفيا العام 1999.
المدى	56,12	وهذا يدل على انهيار قيمة الدينار الجزائري أمام اليورو الأوربي، وهذا راجع بالاخص إلى التخفيضات المتتالية التي تمارسها السلطة النقدية.
الانحراف المعياري	15,46	هناك انحراف كبير للقيم عن وسطها الحسابي، ولكن وبالاستعانة بالرسم البياني يتضح أنه لا يوجد تقلب كبير (ارتفاعا وانخفاضا) في قيمة الدينار أمام اليورو الأوربي بل هناك ارتفاع مستمر لهذا الأخير، وإنما كان هذا الانحراف ناتج عن طول فترة الدراسة فقط.
معامل الاختلاف	%16,005	البيانات غير متجانسة لانه أكبر من القيمة المثلى 15%.
الالتواء (البعد عن التماثل)	-0,125	التواء سالب إلى اليسار (الوسيط أكبر من المتوسط الحسابي)
التفلطح	2,67	توزيع متطاول لانه أكبر من 0,26
جاك بيرا (Jarque-Bera)	0,13	قيم المشاهدات تقترب من التوزيع الطبيعي
معنوية جاك بيرا	0,936	
حجم العينة	18	عدد المشاهدات على طول فترة الدراسة (2000-2017)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملحق 2).

- **الصادرات خارج المحروقات:**

جدول (2-5): الإحصاءات الوصفية للصادرات خارج المحروقات الجزائرية

اسم الإحصاءة	قيمة الإحصاءة	التعليق
المتوسط الحسابي	1467,61	نلاحظ أن المتوسط يقترب من الوسيط، وبالتالي فالمشاهدات يمكن أنها تقترب من التوزيع الطبيعي
الوسيط	1465,5	
أقصى قيمة	2810	وهي مسجلة العام 2014، وتمثل المنتجات نصف المصنعة 83,63 %. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي قدرت بـــ 100,2 دولار أمريكي للبرميل.
أدنى قيمة	612	وهي مسجلة سنة 2000، وتمثل المنتجات نصف المصنعة ما يقارب 76 %.
الانحراف المعياري	669,32	هناك انحراف كبير للقيم عن وسطها الحسابي، وهذا راجع للارتفاع المستمر من عام لآخر في قيمة الصادرات خارج المحروقات من جهة، وانتكاسة سنة 2009 وسنة 2015 من جهة أخرى.
معامل الاختلاف	%4,56	البيانات متجانسة لأنه أصغر من القيمة المثلى 15%.
الالتواء (البعد عن التماثل)	0,209	التواء موجب إلى اليمين (الوسيط أصغر من المتوسط الحسابي)
التفلطح	1,88	توزيع متطاول لأنه أكبر من 0,26
جاك بيرا (Jarque-Bera)	1,07	قيم المشاهدات تقترب من التوزيع الطبيعي
معنوية جاك بيرا	0,588	
المجموع	26417	بمتوسط 1467,61 مليون دولار خلال 18 سنة. وهي لم تبلغ الرقم المخطط له وهو 2 مليار دولار في السنة خلال الفترة.
حجم العينة	18	عدد المشاهدات على طول فترة الدراسة (2000-2017)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملحق 3).

المطلب الثاني: الأدوات

في هذا المطلب سنتطرق إلى الأدوات التي تم استخدامها في عملية جمع البيانات، والبرامج الحاسوبية المستخدمة في معالجة البيانات والمعطيات، ومختلف الأدوات الإحصائية والقياسية المستعملة باعتبارها ووسائل إقناع وبرهنة وتوضيح، حيث قمنا بمعالجة نموذجين إحصائيين للاقتصاد الجزائري، الأول يدرس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات، والثاني يدرس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات.

1. الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

تم جمع البيانات من منشورات المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات (CNIS) التابع لمديرية الجمارك الجزائرية بالنسبة للفترة (2000-2004)، أما بالنسبة للفترة (2005-2017) فتم الاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية التي يصدرها بنك الجزائر.

2. البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

تم استعمال البرنامج الإحصائي (EVIEWS 10) لمعالجة البيانات نظرا لما يوفره من سلاسة وسهولة في التعامل مع السلاسل الزمنية وتحليلها في ضوء القياس الاقتصادي (Econometrics)*. كما تم استخدام برنامج الجداول الإلكترونية (EXCEL)، للحصول على بعض المنحنيات البيانية وتفريغ البيانات في برنامج (EVIEWS 10).

3. الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

بما أن دراستنا التطبيقية تعتمد على السلاسل الزمنية فاننا إعتمدنا كخطوة أولى على رسم هذه السلاسل بيانيا-مع العلم أنه قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة[1]- ثم عمدنا لدراسة دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، وبعدها قمنا بتحديد درجة التأخير (فترة الإبطاء) لمتغيرات الدراسة، ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) حيث استعملنا فقط اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)[2] -مع وجود عدة اختبارات أهمها:

* يعرف القياس الاقتصادي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد الحديثة الذي يطبق العلوم الرياضية وعلم الإحصاء على النظرية الاقتصادية، ويستخدم في تحليل البيانات والنشاط الاقتصادي وعمليات التنبؤ.

[1] شيخي محمد (2011)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص200.

[2]Dickey David A. and Fuller Wayne A (1981), likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Séries With a Unit Root, Econometrica, Vol. 49, No.4 Juil., 1981, 1057-1072.

اختبار ديكي فولر (DF)[1]، وفليب بيرون (PP)[2]، (KPSS*) إلا أننا لم نستعملهما نظرا لتقارب نتائجها- وهذا بغرض معرفة درجة تكاملها، لنمر بعدها إلى اختبار وجود علاقة التكامل المشترك من عدمها، لنحدد في ضوء ذلك الاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة بعد ذلك، وهذا كله في إطار نموذج الانحدار الخطي (LRM)*.

أ. **الرسم البياني***:

سنقوم كخطوة أولى بتمثيل السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بيانيا لتحليل تطورها وتوضيح سلوكها عبر الزمن، وذلك لما للرسم البياني من أهمية حيث يعلق أحد المؤلفين: " كل شخص يحاول تحليل سلسلة زمنية دون الرسم فانه يتعرض لمشاكل"[3]، كالتالي:

- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة من 2000 إلى 2017**

شكل (2-1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

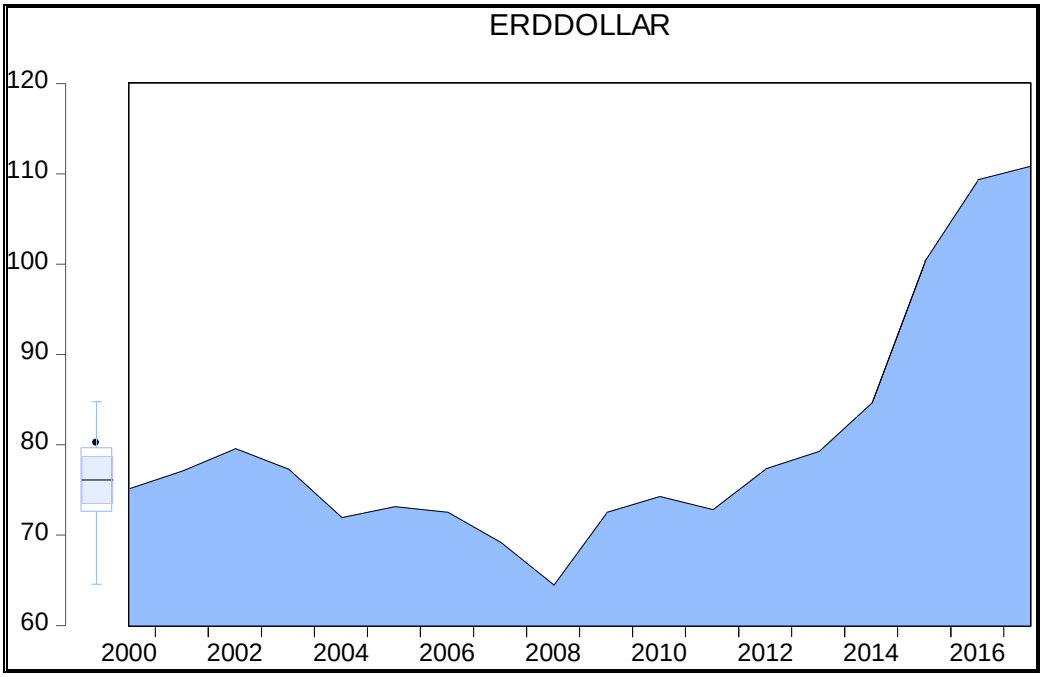

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

[1] Dickey David A. and Fuller Wayne A (1979), Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Séries With a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol 74, Jun.1979, 427-431

[2]Phillips P.C.B. and Perron P. (1988), Testing for a Unit Root in Time Séries Régression, Biometrika, vol, 75 pp.335-346.

*Kwiatowski, Phillops, Schmidt And Shin (1992).

*The linear regression model

[3]Chris chatfield (2004), The Analysis of time Series: At Introduction, 6th (2) edn, chapman and Hall,P6.

نقلا عن كتاب مترجم للكاتب (Damodar Gujarati) من قبل مها محمد زكي (2019)، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، دار حميثرا للنشر، مصر، ط1، ص176.

نلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن الدينار الجزائري عرف تحسنا أمام الدولار الأمريكي العام 2008 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية على الدولار، ليعود بعدها التقهقر والانهيار للدينار الجزائري نتيجة تخفيض قيمته من قبل السلطة النقدية التي ترجع هذا الإجراء لأجل دعم وتشجيع الصادرات الجزائرية، لكن هذا الإجراء غير ملائم نظرا لقصور الهيكل الإنتاجي الوطني وعجزه عن تغطية السوق الوطنية كما ونوعا فضلا على ولوجه الأسواق الأجنبية، كما ترجع هذا الإجراء لأجل كبح الواردات الأجنبية والذي يعتبر أيضا إجراءا غير مجدي بالنظر إلى احتياجات السوق الوطنية وارتباطه بالسوق الأوربية على وجه الخصوص.

- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي للفترة من 2000 إلى 2017**

شكل (2-2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي

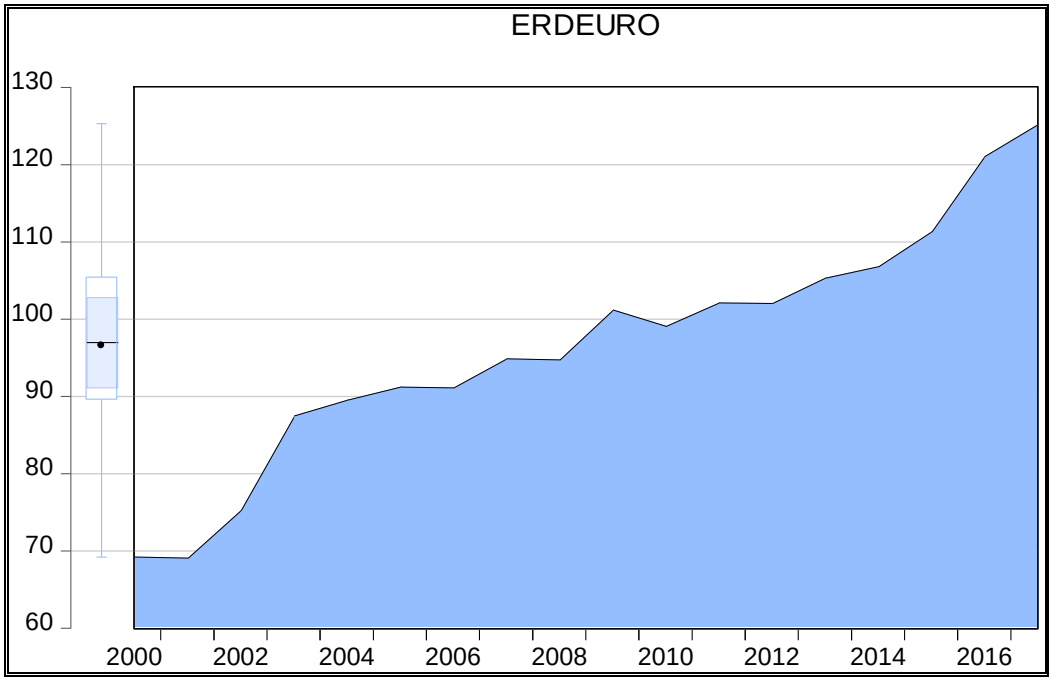

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من الرسم البياني أعلاه أنه ومنذ بداية التعامل رسميا باليورو الأوربي بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته أمامه، وهذا راجع إلى اتجاه العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية الوثيقة، فالجالية الجزائرية أغلبها يعيش في الدول الأوربية خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، كما أن أوربا هي ممول الجزائر الأول من ناحية الواردات وجل الصادرات الجزائرية تتجه أغلبها للدول الأوربية خاصة بعد عقد الشراكة اليورو متوسطية العام 2005 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فاليورو الأوربي أصبح يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الدولار الأمريكي ومنافسا قويا له.

- **الصاردات خارج المحروقات للفترة من 2000 إلى 2017**

شكل (2-3): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

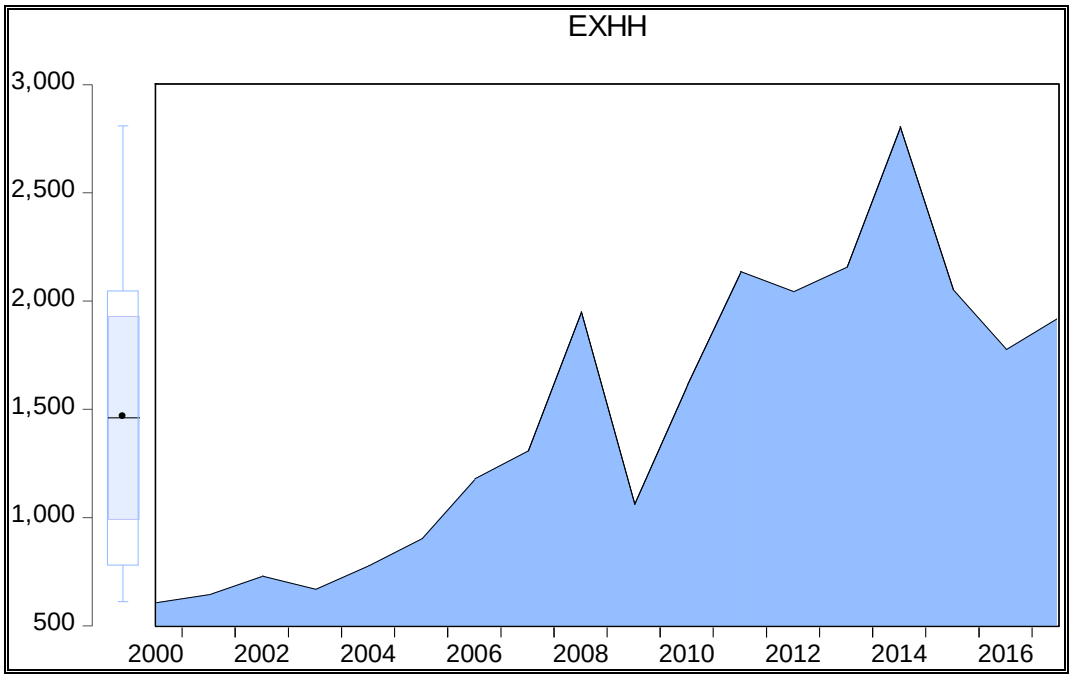

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات شهدت تطورا ملحوظا منذ بداية فترة الدراسة إلى غاية العام 2008 لتشهد سنة 2009 صدمة قوية أثر الأزمة المالية العالمية فقد انخفضت بنسبة 45% أي من 1954 إلى 1066 مليون دولار أمريكي، لتعاود بعدها التحسن المحتشم سنتي 2013 و 2014 بمقدار 2161 و 2810 مليون دولار أمريكي على التوالي، لتشهد صدمة أخرى سنة 2016، ونلاحظ أن تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مرتبط إلى حد كبير بتطور صادرات المحروقات، وهذا كون أن المنتجات النصف المصنعة والتي تمثل النسبة الأعظم من الصادرات خارج المحروقات هي أساسا من مشتقات المحروقات، لذلك فأسعارها ترتبط بأسعار المحروقات بدرجة كبيرة.

ومما تقدم يتضح لنا أنه ومن الناحية الإحصائية أن السلسلة الأولى والثالثة لا يوجد بهما اتجاه عام ولا قاطع وبالتالي فهما من نوع السير العشوائي(Random Walk) أي DS*، أما السلسلة الثانية فاتضح لنا أنه يوجد بها اتجاه عام وقاطع وبالتالي فهي من النوع التحديدي (deterministic) TS**، لكن الرسم البياني وحده لا يكفي ومنه سنمر إلى الاختبارات الإحصائية المناسبة لتقرير ذلك.

ب. دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي:

دالة الارتباط الذاتي (Auto Correlation) والارتباط الذاتي الجزئي (Partial Auto Correlation) للسلاسل الزمنية نوضحها في الشكل التالي:

- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي**

شكل (2-4): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

Date: 08/18/19 Time: 05:47
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

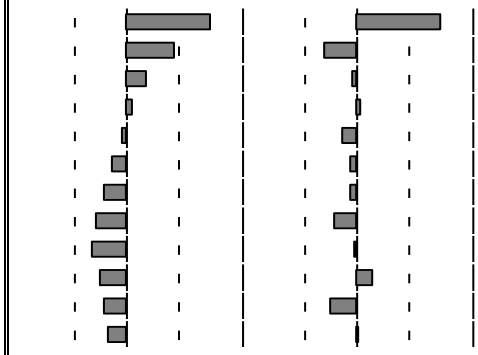

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.746	0.746	11.801	0.001
		2	0.428	-0.291	15.927	0.000
		3	0.185	-0.025	16.750	0.001
		4	0.057	0.032	16.833	0.002
		5	-0.048	-0.136	16.897	0.005
		6	-0.132	-0.055	17.419	0.008
		7	-0.189	-0.053	18.592	0.010
		8	-0.268	-0.191	21.176	0.007
		9	-0.308	-0.019	24.965	0.003
		10	-0.230	0.143	27.340	0.002
		11	-0.192	-0.239	29.238	0.002
		12	-0.167	0.022	30.915	0.002

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه ومن خلال دالة الارتباط الذاتي AC أن معدل الارتباط في الفترة الأولى يقدر بـــ 0,746 ثم يبدأ في التناقص إلى أن يصل لقيم سالبة بداية من الفترة الخامسة، أما بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي الجزئي PAC فيتضح أنها تشهد قيم سالبة بداية من الفترة الثانية ولها مدلولية قوية عند التأخير الأول، ومنه يمكننا القول أن السلسلة غير مستقرة وهي عبارة عن نموذج انحدار ذاتي من الشكل AR(1)***.

* Difference Stationary وهي أيضا سلاسل غير مستقرة لكنها ذات اتجاه عام عشوائي (سلاسل سير عشوائي) وتتميز بوجود جذر وحدة مرة واحدة على الأقل، ويكون تأثير الصدمات عليها دائم المفعول، وتعد أغلب سلاسل المتغيرات الاقتصادية من هذا النوع، ويمكن جعل هذا النوع من السلاسل مستقرا بواسطة أخذ فروقاتها.

** Trend Stationary وتسمى السلاسل التحديدية وهي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محدد وخطأ عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت، ومتوسطها مرتبط بالزمن أي أن تاثير الصدمات عليها يكون عابرا. ولها تطبيقات في التنبؤ التقليدي بالاتجاه العام، ويمكن جعل السلسلة TS مستقرة بنزع الزمن عنها بواسطة طريقة MCO.

***Autoregression

- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي**

شكل (2-5): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي

Date: 08/18/19 Time: 05:48
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.757	0.757	12.121	0.000
		2	0.498	-0.174	17.701	0.000
		3	0.315	0.011	20.087	0.000
		4	0.236	0.094	21.522	0.000
		5	0.154	-0.094	22.177	0.000
		6	0.091	0.011	22.425	0.001
		7	-0.000	-0.117	22.425	0.002
		8	-0.064	-0.017	22.572	0.004
		9	-0.161	-0.165	23.607	0.005
		10	-0.185	0.064	25.141	0.005
		11	-0.240	-0.173	28.094	0.003
		12	-0.263	-0.014	32.250	0.001

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه ومن خلال دالة الارتباط الذاتي AC أن معدل الارتباط في الفترة الأولى يقدر بـــ 0,757 ثم يبدأ في التناقص إلى أن يصل لقيم سالبة بداية من الفترة السابعة، أما بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي الجزئي PAC فيتضح أنها تتذبذب بين قيم موجبة سالبة ولها مدلولية قوية عند التأخير الأول، ومنه يمكننا القول أن السلسلة غير مستقرة وهي عبارة عن نموذج انحداري من الشكل AR(1).

- **الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**

شكل (2-6): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

Date: 08/18/19 Time: 05:49
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.557	-0.557	5.9477	0.015
		2	-0.091	-0.581	6.1192	0.047
		3	0.241	-0.355	7.4111	0.060
		4	0.037	0.052	7.4448	0.114
		5	-0.412	-0.416	11.888	0.036
		6	0.440	-0.196	17.477	0.008
		7	-0.152	-0.260	18.212	0.011
		8	-0.018	0.031	18.223	0.020
		9	0.009	0.099	18.226	0.033
		10	0.002	-0.202	18.227	0.051
		11	-0.030	-0.097	18.278	0.075
		12	0.041	-0.180	18.398	0.104

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه ومن خلال دالة الارتباط الذاتي AC أن معدل الارتباط في الفترة الأولى يقدر بـــ -0,557 ثم يبدأ في التذبذب تناقصا وتزايدا، أما بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي الجزئي PAC فيتضح أنها تشهد أيضا

قيم موجبة وسالبة ولها مدلولية قوية عند التأخير الأول والثاني، ومنه يمكننا القول أن السلسلة غير مستقرة وهي عبارة عن نموذج انحداري من الشكل AR(1) أو AR(2) أو MA(2).

ج. تحديد درجة التأخير المثلى (Lag Order Selection Criteria)[*] :

فترة التأخير أو الفجوة الزمنية أو فترة الإبطاء (Lag) هي المدة اللازمة لظهور تأثر القيم الحالية بالقيم السابقة للظاهرة المدروسة. وهناك أساسا ثلاث طرق يتم استخدامها لتحديدها هي[1]:

- باستخدام بعض النماذج النظرية الاقتصادية ؛
- باستخدام قاعدة الإبهام، حيث أنه في التعامل مع البيانات الفصلية نختار p=4 وعند استخدام البيانات الشهرية نختار p=6؛
- باستخدام المعايير الإحصائية.

وبمعنى آخر هي الفترة الزمنية التي يحدث عبرها التغير في المتغير التابع كاستجابة لتغير ما في المتغير التفسيري لأنه يلاحظ عموما أن التغير في المتغيرات التفسيرية كثيرا ما لا يحدث آثارا بصورة مباشرة وفورية على الظواهر الاقتصادية، وإنما يحتاج الأمر لفترة زمنية قد تكون طويلة حتى يمكن لهذه التغيرات أن تمارس آثارها كاملة على مثل هذه الظواهر. فتخفيض قيمة العملة مثلا لا يمارس آثاره مباشرة على الصادرات أو الواردات وإنما يحتاج لفترة زمنية طويلة نسبيا حتى تتم آثاره كاملة[2].

ولقد تم الحصول على النتائج التالية:

- بالنسبة لسعر صرف الدولار الأمريكي ERDDOLLAR نلاحظ أن درجة التأخير $\rho = 1$

جدول (2-6): مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ERDDOLLAR
Exogenous variables: C
Date: 06/10/19 Time: 19:43
Sample: 2000 2017
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-60.82518	NA	222.6671	8.243357	8.290560	8.242854
1	-46.30870	25.16189*	36.77728*	6.441160*	6.535567*	6.440154*
2	-45.68420	0.999200	38.81531	6.491227	6.632837	6.489718
3	-45.39848	0.419061	43.02567	6.586464	6.775277	6.584452

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

[*] تحدد من خلال أصغر قيمة للمعايير (Akaike info criterion, Schwarz criterion, Hannan-Quinn criterion).

[1] S.Ouliaris, A.R.Pagan and J.Restrepo (2018), Quantitative Macroeconomic Modeling with Structural Vector Autoregressions-An EViews Implementation.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ص519.

نلاحظ أن درجة التأخير $\rho = 1$ وهذا يعني أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ترتبط قيمته للسنة الحالية بقيمته في السنة السابقة، أي أن هناك تأثير في السنة بالتي تليها، وهذا في كل الاختبارات كما هو مبين في المخرجات أعلاه.

- بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل اليورو الأوربي ERDEURO نلاحظ أن درجة التأخير $\rho = 1$

جدول (2-7): مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ERDEURO
Exogenous variables: C
Date: 06/10/19 Time: 19:40
Sample: 2000 2017
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-56.90737	NA	132.0663	7.720983	7.768187	7.720480
1	-40.74342	28.01752*	17.51125*	5.699123*	5.793530*	5.698118*
2	-40.73699	0.010292	20.06921	5.831599	5.973209	5.830090
3	-40.73520	0.002626	23.10449	5.964693	6.153507	5.962682

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ أن درجة التأخير $\rho = 1$ وهذا يعني أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي ترتبط قيمته للسنة الحالية بقيمته في السنة السابقة، أي أن هناك تأثير في السنة بالتي تليها، وهذا في كل الاختبارات كما هو مبين في المخرجات أعلاه.

- بالنسبة للصادرات خارج المحروقات EXHH نلاحظ أن درجة التأخير $\rho = 1$

جدول (2-8): مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة الصادرات خارج المحروقات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EXHH
Exogenous variables: C
Date: 06/10/19 Time: 19:37
Sample: 2000 2017
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-117.0792	NA	402809.8	15.74390	15.79110	15.74340
1	-111.1166	10.33527*	208132.8*	15.08221*	15.17662*	15.08121*
2	-110.5553	0.898014	221526.6	15.14071	15.28232	15.13920
3	-109.7654	1.158498	229591.9	15.16873	15.35754	15.16671

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10). **ملاحظة**: * تشير إلى فترة التأخير (الإبطاء) المختارة بواسطة المعيار.

نلاحظ أن درجة التأخير $\rho = 1$ وهذا يعني أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ترتبط قيمتها للسنة الحالية بقيمتها في السنة السابقة، وهذا في كل الاختبارات كما هو مبين في المخرجات أعلاه.

د. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن، كل قيمة Y_t من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحا تقسيمها إلى أربع مجموعات[1]:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة؛
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة؛
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية؛
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

ونميز بين نوعين من السلاسل الزمنية فهناك سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stationary Time Series، فالمستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير فيها باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.

في السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة وتأثيرها سوف يتلاشى عبر الزمن وتعود القيم نحوى متوسطها في الأجل الطويل، من جهة أخرى السلاسل غير المستقرة سوف تتضمن عناصر دائمة chocs permanents، بناء على ذلك المتوسط و/ أو التباين لسلسلة زمنية غير مستقرة سوف تعتمد على الزمن، والتي تقود إلى حالات تكون السلسلة الزمنية:

- ليس لها متوسط طويل الأجل بحيث تعود اليه السلسلة؛
- التباين سوف يعتمد على الزمن وسوف يصل إلى ما لا نهاية كما يصل الزمن ما لا نهاية.

وهذا هو السبب الأصلي والحقيقي وراء وجوب استقرارية السلاسل الزمنية.

وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة Stationary إذا توفرت فيها الخصائص التالية[2]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(y_t) = E(y_{t-s}) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن $E(y_t - \mu)^2 = E(y_{t-s} - \mu)^2 = \sigma_y^2$
- التغاير(covariance) مستقل عن الزمن بمعنى أن يكون التغاير بين القيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير:

$$\mathrm{COV}(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

[1] مكيد علي (2007)، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص279.

[2] François-Éric Racicot, Raymond Théoret (2001), Traite D'économétrie Financière, presses de l'Université du Québec, P230.

وللكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية يمكن معرفة ذلك بالملاحظة البسيطة أو من خلال الرسم البياني أو استخدام أساليب أو مقاييس إحصائية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. ومن أهم الاساليب المستخدمة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة والذي تعتمد فكرته على المعادلة الآتية :[1]

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon$$

$$\varepsilon_t \sim N\ (0, \sigma^2) \quad \& \quad cov(\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}) = 0 \qquad \forall_t \neq s$$

حيث ε_t هو حد الضوضاء البيضاء وله خصائص المتغير العشوائي، فإذا كانت (ρ) معنوية إحصائيا دل ذلك على أن السلسة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر الوحدة، والذي يمكن أن ينتج عنه انحدارا زائفا أو غير منطقي بين السلاسل (Spurious or nonsense Régression)، والذي من سماته ارتفاع معامل الارتباط R-squared حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وأيضا انخفاض قيمة إحصائية Durbin-Watsin، وعليه يجب معالجتها لتكون مستقرة وذلك باللجوء إلى أخذ الفروق التي تكون درجتها (d 1,2,3،...،).

ومن أهم اختبارات جذر الوحدة نجد كل من: اختبار ديكي فولر (DF)، اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، فليب بيرون (PP) و(KPSS) كما سبق وأن أشرنا.

وبالرجوع إلى دراستنا التطبيقية وبعد تمثيل السلاسل الثلاثة بيانيا (انظر الاشكال 2-1، 2-2، 2-3) وتحديد درجات التأخير المناسبة لكل ظاهرة (سلسلة)، والتي سنستعملها عند اختبار الاستقرارية أو اختبار جذر الوحدة (Unit root test) معتمدين في ذلك على اختبار (ADF) الذي يعتمد على دراسة ثلاثة نماذج كالتالي[2]:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \ldots (3)$$

- الصيغة الأولى (**نموذج بدون قاطع وبدون اتجاه عام**): لا تحتوي على اتجاه زمني ولا على حد ثابت؛
- الصيغة الثانية (**نموذج بالقاطع**): لا تحتوي على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت؛
- الصيغة الثالثة (**نموذج بالاتجاه والقاطع**): تحتوي على اتجاه زمني وحد ثابت.

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي (2010)، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 270.

[2] Régis BOURBONNAIS (2015), Econométrie (cours et exercices corrigés 9eme édition, Dunod, Paris, P250.

كما أنه يختبر استقرارية المتغير أو السلسلة بفرضيتين هما:

- **الفرضية الصفرية**: السلسلة غير مستقرة (Non Stationary Time Series) أي وجود جذر وحدة.
- **الفرضية البديلة**: السلسلة مستقرة (Stationary Time Series) أي عدم وجود جذر وحدة.

وبعد إجراء اختبار الاستقرارية (ADF) تم الحصول على نتائج تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الأصلية وعدم معنوية القاطع (C) والاتجاه العام (Trend) بالنسبة للسلسلة الأولى والثالثة، وبالتالي فهما من نوع السير العشوائي DS بدون مشتق، أما بالنسبة للسلسلة الثانية فهي غير مستقرة أيضا لكن قاطعها (C) واتجاهها العام (Trend) معنويين، مما يدل على أنها من النوع التحديدي TS .

والجدول التالي يلخص أهم النتائج كالتالي*:

جدول(2-9): دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الأصلية

المتغير	الفرق	النموذج	الإحصاءة	الاحتمال المشاهد	التعليق
ERDDOLLAR	الأصلي	بالقاطع	-0.158353	0.9263	غير معنوي
		بالاتجاه والقاطع	-0.646161	0.9596	غير معنوي
		بدون	0.884983	0.8901	غير معنوي
ERDEURO	الأصلي	بالقاطع	-0,821	0,7852	غير معنوي
		بالاتجاه والقاطع	-2,729	0,2391	غير معنوي
		بدون	2,514	0,9945	غير معنوي
EXHH	الأصلي	بالقاطع	-1.316508	0.5950	غير معنوي
		بالاتجاه والقاطع	-2.207746	0.4543	غير معنوي
		بدون	0.374871	0.7804	غير معنوي

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملاحق من 04 إلى 12).

بالنسبة لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR) يشير الاحتمال المشاهد لمعلمة الاتجاه العام إلى عدم معنويتها وبالتالي لا يوجد اتجاه عام للسلسلة، وبالتالي فمركبة الاتجاه العام لا تختلف عن الصفر أي b=0. كما أن معلمة القاطع ليست معنوية أيضا وبالتالي فمعامل الثابت غير معنوي أي c=0 ومنه لا يوجد قاطع للسلسلة؛ وهي نفس النتائج الموجودة في سلسلة الصادرات خارج المحروقات (EXHH).

أما بالنسبة لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO) فيشير الاحتمال المشاهد لمعلمة الاتجاه العام إلى معنويتها وبالتالي يوجد اتجاه عام للسلسلة، وبالتالي فمركبة الاتجاه العام تختلف عن الصفر أي b≠0. كما أن معلمة القاطع معنوية أيضا وبالتالي فمعامل الثابت معنوي أي c≠0 ومنه يوجد أيضا قاطع للسلسلة.

* يمكن استخدام برمجية جذر الوحدة الملحقة ببرنامج EViews حيث تعطي نتائج اختبار جذر الوحدة لكل السلاسل(حتى 1500 سلسلة)، والتي تم تطويرها من قبل الباحث السوري: عماد الدين المصبح العام 2015.

وبالتالي نستنتج مما سبق أن السلاسل الثلاثة كلها لهما جذر الوحدة : $\phi = 1$، وهذا ما استدعى اخذ **الفروق من الدرجة الأولى** والتي بينت الاختبارات استقراريتهما كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(2-10): دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل عند الفرق الأول

المتغير	الفرق	النموذج	الإحصاءة	المعنوية	التعليق
ERDDOLLAR	الأول	بالقاطع	-2.216039	0.2089	غير معنوي
		بالاتجاه والقاطع	-4.386603	0.0177	معنوي
		بدون	-2.050191	0.0422	معنوي
ERDEURO	الأول	بالقاطع	-2,284983	0,1884	غير معنوي
		بالاتجاه والقاطع	-2,120144	0,4947	غير معنوي
		بدون	-1,165838	0,221	غير معنوي
	الثاني	بالقاطع	-4,490603	0,0042	النماذج كلها معنوية
		بالاتجاه والقاطع	-5,765200	0,0023	
		بدون	-4,735536	0,0001	
EXHH	الأول	بالقاطع	-4.092785	0.0078	النماذج كلها معنوية
		بالاتجاه والقاطع	-4.155831	0.0260	
		بدون	-3.799906	0.0009	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملاحق من 13 إلى 24).

نلاحظ من الجدول السابق أن كلا السلسلتين (سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR)) و(سلسلة الصاردات خارج المحروقات (EXHH)) مستقرتين عند الفرق الأول، أي أنهما متكاملتان من الدرجة الأولى Integrated of Order 1، أما سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO) فهي مستقرة عند الفرق الثاني.

لذلك ونظرا لاختلاف رتبة التكامل بين السلاسل الثلاثة من جهة، ولتسهيل إجراءات المقارنة بين كل من تأثير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصاردات خارج المحروقات من جهة أخرى، ارتاينا أن نعالج نموذجين اثنين كل منهما يحتوي على متغيرين كالتالي:

النموذج الأول: الصادرات خارج المحروقات متغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل، ونظرا لان المتغيرين متكاملين من الرتبة الأولى نحاول أن ندرس هذا النموذج بطريقة التكامل المشترك Co-integration؛

النموذج الثاني: الصادرات خارج المحروقات متغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي كمتغير مستقل، ونظرا لأن المتغيرين متكاملين من الرتبة الأولى والثانية على التوالي، نحاول أن ندرس هذا النموذج بطريقة نموذج أشعة (متجهات) الانحدار الذاتي VAR.

النموذج الأول:

نعطي الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$EXHH_t = f(ERDDOLLAR_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبافتراض العلاقة الخطية* بين المتغيرات نصيغ النموذج الإحصائي للدراسة كالتالي:

$$EXHH_t = \beta_0 + \beta_1 * ERDDOLLAR_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث ان:

β_0: هو حد ثابت (القاطع) Intercept؛

β_1: هي معلمة ERDDOLLAR؛

ε_t: هو الخطأ العشوائي الذي يشمل متغيرات لم يشملها النظام وهي تؤثر فيه.

وللكشف عن إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها، والتي تعد استقرارية السلاسل من الدرجة الأولى أي $I(1)$ واستقرارية البواقي من الدرجة الصفر $I(0)$ من أول شروطها، لنتمكن بعدها من اختيار أحد النموذجين كالتالي:

- نموذج أشعة (متجهات) الانحدار الذاتي (VAR)**: في حالة عدم وجود تكامل مشترك؛
- نموذج تصحيح الخطأ (ECM)***: في حالة وجود تكامل مشترك.

أ. خلفية نظرية لاختبار علاقة تكامل مشترك:

يعرف التكامل المشترك Cointegration بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (Y_t,X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة الطويلة بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (Y_t,X_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر[1].

* في هذه العلاقات نستعمل الاختبارات المعلمية، وهناك علاقات غير خطية تستعمل فيها الاختبارات غير المعلمية.

** Vector Autoregression

*** Error Correction Model

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص670-671.

من أجل اختبار وجود تكامل مشترك بين السلسلتين سنستعمل اختبار إنجل-غرانجر* Engel-Granger cointegration test، وكديباجة نظرية لهذا الاختبار والذي طوره كل من[1] ENGEL and GRENGER العام 1987 والذي يسمى أيضا بالاختبار ذو المرحلتين (Two Step Test Engle-Granger for Co-integration) حيث يتم في **المرحلة الأولى** تقدير انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويسمى بانحدار التكامل المشترك حيث يمكن استعمال أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وهناك شرطان أساسيان هما:

- استقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها بنفس الدرجة، وهنا يمكن استعمال عدة اختبارات أهمها اختبارات جذر الوحدة (ADF)، (PP)، (KPSS)؛
- استقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار، وإجراء اختبارات السكون وثبات التباين والارتباط الذاتي للبواقي.

أما في **المرحلة الثانية** تقدير انحدار العلاقة التوازنية قصيرة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (نموذج تصحيح الاخطاء (ECM)، حيث سنستعمل كذلك أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى.

ب. إجراء اختبار التكامل المشترك GRANGER Cointegration Test

في هذه الخطوة الأولى سنقوم بتقدير نموذج الانحدار البسيط بين السلسلتين باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كالتالي:

جدول (2-11): معادلة الانحدار البسيط بين الصادرات خارج المحروقات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

Dependent Variable: EXHH
Method: Least Squares
Date: 07/17/19 Time: 07:42
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDDOLLAR	17.41856	11.90715	1.462865	0.1629
C	70.38548	967.2624	0.072768	0.9429

R-squared	0.117970	Mean dependent var	1467.611
Adjusted R-squared	0.062843	S.D. dependent var	669.3161
S.E. of regression	647.9439	Akaike info criterion	15.88992
Sum squared resid	6717300.	Schwarz criterion	15.98885
Log likelihood	-141.0093	Hannan-Quinn criter.	15.90357
F-statistic	2.139974	Durbin-Watson stat	0.584076
Prob(F-statistic)	0.162871		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

* يمكن استعمال اختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات جوهانسن JOHANSEN Cointegration Test 1988 ، الذي يعتبر الأكثر تعميما ويستعمل أكثر في حالة دراسة لأكثر من متغيرين أي الاختبار لأكثر من علاقة تكامل.

[1] Robert F. Engle and C. W. J. Granger (1987). Co-Integration and Error Correction Representation, Estimation, and Testing. Econometrica.Vol. 55, No. 2 (Mar., 1987), pp. 251-276.

وبالتالي فمعادلة الانحدار هي كالتالي:

$$EXHH_t=17,41\times ERDDOLLAR_t+70,38+e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النموذج لا يتمتع بالمعنوية الجزئية حيث أن معلمة الحد الثابت ليست معنوية كما تشير إلى ذلك إحصائية t-Statistic =0,0727، Prob(t-Statistic)=0,9429 ، كما أن معلمة الصادرات خارج المحروقات ليست معنوية هي الأخرى، t-Statistic =1,462، (t-Statistic) =0,1629 Prob، كما نلاحظ عدم وجود معنوية كلية أيضا لأن إحصائية فيشر غير معنوية F-Statistic =2,139، Prob(F-Statistic) =0,162871 ، كما أن معامل التحديد ضعيف جدا (R-Squared=0,1179)، وهذا يدل على أن المتغيرات التفسيرية المقترحة في هذا النموذج، وهي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يفسر التغير في الصادرات خارج المحروقات بنسبة 11.79 % وهي نسبة ضعيفة جدا والباقي التغيرات يرجع إلى عوامل خارج النموذج، كما نلاحظ أن إحصائية DW=0.584 ضعيفة جدا وأكبر من R-Squared مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي فهذه مؤشرات تدل على عدم سلامة النموذج، لكننا سنواصل التشخيص وندرس استقرارية البواقي للتاكد بشكل أكثر دقة، واتخاذ قرار سليم حول هذا النموذج.

ج. دراسة استقرارية البواقي e_t

وهي شرط أساسي في اختبار Granger Cointegration Test فاستقرارية سلسلة البواقي عند مستواها الأصلي تعد من شروطه الأساسية، فعدم استقراريتها معناه أن هناك انحدار زائف ولا وجود لعلاقة تكامل مشترك أو علاقة توازن طويلة الأجل بين السلسلتين، وبالتالي لا يمكن المرور إلى الخطوة الثانية وهي نموذج تصحيح الخطأ ECM.

جدول (2-12): نتائج اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار البسيط بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.956714	0.0506
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID04)
Method: Least Squares
Date: 07/25/19 Time: 19:33
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID04(-1)	-0.335960	0.171696	-1.956714	0.0681

R-squared	0.187184	Mean dependent var	40.95044
Adjusted R-squared	0.187184	S.D. dependent var	493.3878
S.E. of regression	444.8202	Akaike info criterion	15.09024
Sum squared resid	3165840.	Schwarz criterion	15.13925
Log likelihood	-127.2670	Hannan-Quinn criter.	15.09511
Durbin-Watson stat	2.204359		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

ومنه البواقي غير مستقرة عند مستواها الأصلي I(0) وهذا ما تشير إليه عـــــدم معنويـــة إحـــــصائية t-Statistic =-1,956، Prob(t-Statistic) =0,0681 ، وبذلك **لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين**، وبالتالي لا وجود لحد تصحيح الخطأ ECM بينهما، إذن نحاول أن نبني بينهما نموذج VAR.

٥. بناء نموذج VAR

مما سبق ونتيجة لعدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتان وهو ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من جهة والصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، بقي لنا أن نبحث عن وجود علاقة قصيرة الأجل بينهما عن طريق نموذج أشعة (متجهات) الانحدار الذاتي VAR الذي سنقدر من خلاله العلاقة القصيرة الأجل بين السلسلتين.

وكديباجة نظرية نشير أن نموذج VAR ظهر لأول مرة في دراسة قام بها SIMS* العام 1980[1]، وهو نموذج يبنى على عدم التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بمعنى أن المتغيرات تعامل جميعها على أنها متغيرات داخلية، ويعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ووفقا لفترات التباطؤ المحددة[2]، وجاء نموذج VAR كبديل للمعادلات الآنية التي تعرضت إلى انتقادات كثيرة ولاسيما ضعف التنبؤات الناتجة عنها في ظل بيئة اقتصادية معكرة، فلقد أثبتت الاختلالات الاقتصادية (انهيار الأسعار، الأزمة الاقتصادية العالمية...الخ) عدم صلاحية هذا النوع من النماذج التنبؤية بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية.

إذن في نموذج VAR تعالج كل المتغيرات بصفة متماثلة وبدون شرط إقصاء مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية، هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي إذ يتكون من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الاخطاء العشوائية[3].

وللإشارة ونتيجة إهمال نموذج VAR للتمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، فإنه يقوم بتقدير علاقات قد لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، لذلك على الباحث أن يكون رصينا في اختبار هذه العلاقات واختيار المتغير التابع من المتغير المستقل عند بناء النموذج وتفسير النتائج.

وفي دراستنا هاته ولبناء النموذج سنقوم اولا بتحديد فترة التأخير للسلسلتين معا من أجل استعمالها في التقدير، ثم دراسة وتحديد علاقة السببية* في المدي القصير أي معرفة المتغير التابع والمتغير المستقل، لنقوم بعدها بتشخيص نموذج

* والذي نال جائزة نوبل العام 2011 مع Thomas Sargent لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي.

[1] Christopher A. SIMS (1980), Macroeconomics and Reality, Economitrica, Vol. 48, No1 (Jan., 1980), 1-48.

[2] سليم مجلخ (2016)، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال 1985-2014، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، ص154.

[3] شيخي محمد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 269.

* سنستعمل Granger Causality Tests.

البواقي والتاكد من خلوه من مشاكل القياس مستعملين في ذلك عدة اختبارات أهمها: اختبار استقرارية النموذج، اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي، اختبار عدم ثبات التباين، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار الشوشرة البيضاء للبواقي، فحص استقرارية البواقي، ثم نتناول التحليل الهيكلي للنموذج مستعملين تحليل دوال الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين.

أولا: تحديد فترة التأخير للسلسلتين معا:

جدول (2-13): نتائج مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات الأصليتين

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ERDDOLLAR EXHH
Exogenous variables: C
Date: 06/10/19 Time: 21:19
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-188.8643	NA	78814249	23.85803	23.95461	23.86298
1	-157.1138	51.59443*	2476743.*	20.38923*	20.67895*	20.40407*
2	-154.5109	3.579030	3052171.	20.56386	21.04673	20.58859

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبالتالي تظهر الفترة الإبطاء $\rho = 1$، وبالتالي يظهر لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات تتأثر قيمهم للسنة الحالية بقيمهم للسنة السابقة.

ثانيا: تحديد اتجاه السببية بين السلسلتين:

يقوم اختبار السببية على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين السلسلتين وفق الانحدار الذاتي، وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج. وتعود فكرة السببية إلى GRANGER العام 1969 حيث قدم اختبارا للسببية (Granger Causality Tests) معتمدا على إحصائية F-Statistic، وأعطى لها تعريفا وأشار أن السببية التي تستعمل عموما في البحوث القياسية بين المتغيرات الاقتصادية تعرف على أنها التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، أي أن التغير في قيم المتغير X_t الحالية والماضية يسبب تغير في قيم Y_t.

مع العلم أن عبارة Y_t تسبب X_t لا تعني أن X_t نتيجة أو أثر لـــ Y_t وانما سببية GRANGER تقيس محتويات المعلومات، أي اذا كان بالإمكان التنبؤ بقيم X_t الحالية عن طريق استخدام القيم الماضية لـــ Y_t، ومن

شروط هذا الاختبار أن تكون المتغيرات مستقرة[1]. وبالتالي نقول أن Y_t تسبب X_t لو أن التنبؤ بقيم X_t عن طريق القيم السابقة لـــ Y_t بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير X_t كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير X_t فقط[2].

جدول (2-14): نتائج اختبار تحديد اتجاه السببية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/08/21 Time: 20:59
Sample: 2000 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D1ERDDOLLAR does not Granger Cause D1EXHH	17	0.00386	0.9513
D1EXHH does not Granger Cause D1ERDDOLLAR		13.5033	0.0025

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

الجدول أعلاه يظهر نتائج الاختبار لفرضيتي صفريتين كالتالي:

الفرضية الصفرية 1: ERDDOLLAR لا تسبب EXHH وهي مقبولة لان (Prob=0.9513>0.05)؛

الفرضية الصفرية 2: EXHH لا تسبب ERDDOLLAR وهي مرفوضة لان (Prob=0.0025<0.05)، أي أننا نقر ونقبل الفرضية البديلة لها حيث أن EXHH يسبب ERDDOLLAR ، أي أن اتجاه العلاقة السببية تتجه من EXHH إلى ERDDOLLAR.

ومنه فإن الصادرات خارج المحروقات تتسبب في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بينما هذا الأخير لا يتسبب في الصادرات خارج المحروقات، ومنه نستنتج أنه لا يمكن التنبؤ بالصادرات خارج المحروقات انطلاقا من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، بينما يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال الصادرات خارج المحروقات، وهي سببية ذات اتجاه واحد.

وهذه النتيجة ربما ترجع إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والتي هي محدودة جدا، وبالتالي فهي ليست حساسة للتغيرات في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة ثانية كذلك فان الزيادة في الطلب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي معناه أن هناك طلبا على العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي نتيجة لذلك.

[1] دحماني محمد أدريوش (2013)، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، ص146.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص689.

ثالثا: تقدير نموذج VAR

جدول (2-15): نموذج VAR المقدر لسلسلتي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات (المستقرتين عند الفرق الأول)

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/08/21 Time: 20:58
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D1EXHH	D1ERDDOL...
D1EXHH(-1)	0.762429	0.005559
	(0.16346)	(0.00151)
	[4.66418]	[3.67469]
D1ERDDOLLAR(-1)	0.623931	1.028636
	(10.0362)	(0.09288)
	[0.06217]	[11.0750]
C	370.8097	-8.152367
	(756.793)	(7.00365)
	[0.48998]	[-1.16402]
R-squared	0.633121	0.926771
Adj. R-squared	0.580710	0.916310
Sum sq. resids	2509670.	214.9373
S.E. equation	423.3936	3.918248
F-statistic	12.07986	88.59075
Log likelihood	-125.2928	-45.68759
Akaike AIC	15.09327	5.727951
Schwarz SC	15.24030	5.874989
Mean dependent	1517.941	80.50624
S.D. dependent	653.8633	13.54425
Determinant resid covariance (dof adj.)		1714795.
Determinant resid covariance		1162975.
Log likelihood		-166.9591
Akaike information criterion		20.34813
Schwarz criterion		20.64220
Number of coefficients		6

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبالتالي مقدرات هذا النموذج تظهر في المعادلين التاليتين:

1. D1EXHH = C(1)*D1EXHH(-1) + C(2)*D1ERDDOLLAR(-1) + C(3)
2. D1ERDDOLLAR = C(4)*D1EXHH(-1) + C(5)*D1ERDDOLLAR(-1) + C(6)

فالمعادلة الأولى تبين أن قيمة الصادرات خارج المحروقات تتأثر بقيمتها للسنة السابقة بميل قدره C(1)، بالإضافة إلى تأثرها بقيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية بميل قدره C(2)، مع حد ثابت قدره C(3).

أما المعادلة الثانية فتبين أن قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تتأثر بقيمته للسنة السابقة بميل قدره C(5)، بالإضافة إلى تأثرها بقيم الصادرات خارج المحروقات للسنة السابقة بميل قدره C(4)، مع حد ثابت قدره C(6).

وكما أشرنا سابقا فالمعادلة الأولى هي التي تخدم إشكالية بحثنا ومنه سنقوم بتقدير النموذج على أساسها بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS* وفق الجدول التالي:

جدول (2-16): نموذج VAR المقدر لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات المستقرتين بطريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: D1EXHH
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 01/08/21 Time: 21:08
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
D1EXHH = C(1)*D1EXHH(-1) + C(2)*D1ERDDOLLAR(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.762429	0.163465	4.664182	0.0004
C(2)	0.623931	10.03620	0.062168	0.9513
C(3)	370.8097	756.7926	0.489975	0.6317

R-squared	0.633121	Mean dependent var	1517.941
Adjusted R-squared	0.580710	S.D. dependent var	653.8633
S.E. of regression	423.3936	Akaike info criterion	15.09327
Sum squared resid	2509670.	Schwarz criterion	15.24030
Log likelihood	-125.2928	Hannan-Quinn criter.	15.10788
F-statistic	12.07986	Durbin-Watson stat	2.448168
Prob(F-statistic)	0.000895		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبالتالي من الجدول أعلاه نستنتج المعادلة التالية:

$$D1EXHH = 0.7624*D1EXHH(-1) + 0.6239*D1ERDDOLLAR(-1) + 370.8097$$

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية كما تشير إلى ذلك إحصائية فيشر F-statistic=12.079 وهي معنوية حيث Prob(F-statistic)=0.00<0.05، والنموذج له قوة تفسيرية جيدة كما يشير إلى ذلك معامل التحديد R-squared=0.6331 وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 63,31% والباقي يعزى إلى عوامل خارج النموذج، والنموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء كما تبين ذلك إحصائية دربن واتسن Durbin-Watson=2.448** حيث أن:

* Ordinary Least Squares

** وهي إحصائية مفيدة في حالة اختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى فقط، وفي حالتنا هذه القيم الحرجة لها هي 1,16 و 1,39 عند مستوي معنوية 5%.

0		DL		DU		2		4-DU		4-DL		4
ارتباط ذاتي سالب		1.16	شك	1.39		انعدام الارتباط		2.61	شك	2.84		ارتباط ذاتي موجب

ومنه DW تقع في منطقة الفرضية الصفرية أي عدم وجود ارتباط ذاتي، وهذه نقطة إيجابية في النموذج.

إلا أن بعض معلمات النموذج غير معنوية حيث أن:

القرار عند 5%	Prob(t-statistic)	t-statistic	المعلمة
معنوية	0.0004	4.664	C(1)
غير معنوية	0.9513	0.0062	C(2)
غير معنوية	0.6317	0.489	C(3)

ومنه يتضح لنا أن الصادرات خارج المحروقات تتأثر بقيمتها في السنة الماضية فقط بميل موجب قدره 0,762 وهذا ما تبينه إحصائية t-Statistic أعلاه للمعلمة C(1)، ولا تتأثر بالحد الثابت نظرا لعدم معنوية معلمته C(3)، كما أنها لا تتأثر أيضا بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نظرا لعدم معنوية معلمته C(2)، وبعد تقدير هذا النموذج سنمر إلى تشخيصه والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية.

رابعا: تشخيص نموذج VAR

سنقوم بتشخيص النموذج واختبار صلاحية للتأكد من خلوه من أخطاء القياس كاختبار استقراريته الكلية والجزئية واستقرارية البواقي وخضوعها للتوزيع الطبيعي.

1. اختبار استقرارية النموذج:

بعد تقدير نموذج VAR يتعين علينا اختبار استقراريته بالاختبارات اللازمة كالتالي:

جدول (2-17): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: D1EXHH D1ERDDOLLAR
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 07/04/19 Time: 11:26

Root	Modulus
0.579445	0.579445
-0.397521	0.397521

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

شكل(2-7): دائرة الوحدة (الجذور العكسية للانحدار الذاتي AR متعددة الحدود)

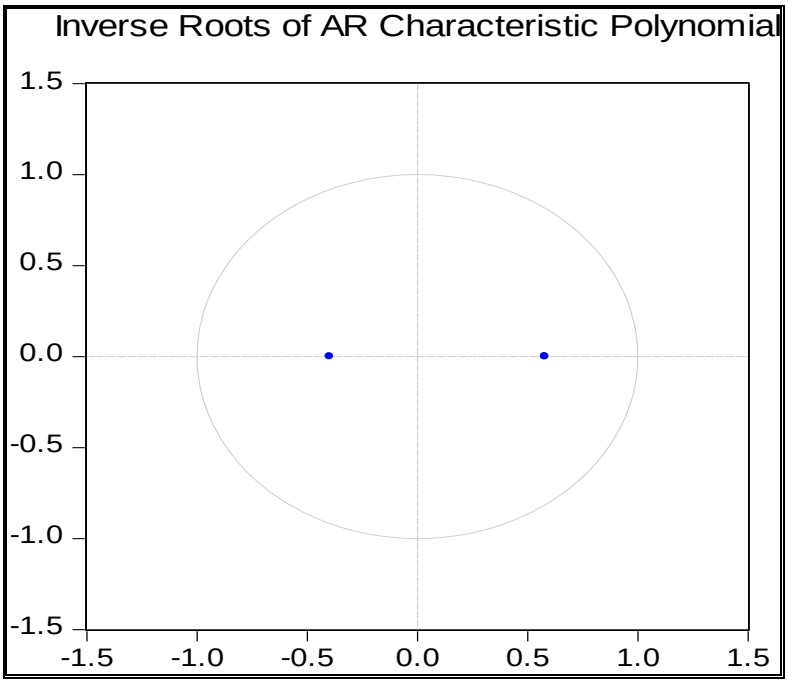

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار الاستقرارية أعلاه أن نموذج VAR المقدر يحقق شروط الاستقرارية إذ أن معظم المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي:

يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي (البواقي)، وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي (أو معامل التغاير) غير مساوية للصفر، وهذا ما يخل بأحد الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية.[1]

ويتم إجراء هذا الاختبار من أجل التأكد من خلو البواقي (Residuals) من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي هي من جملة الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النماذج الخطية، حيث تفترض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي[2].

وهناك عدة اختبارات يمكن الاعتماد عليها للكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج من أهمها: اختبار دربن واتسن (Durbin-Watson) للكشف عن الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى، اختبار بوكس-بايرس (Box-Pierce)، اختبار بوكس(Ljung-Box)، واختبار (Serial Correlation Lagrange Multiplier test) الذي قدمه كل من بروش-غودفري (Breusch-Godfrey)، للكشف عن الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الرتبة الأولى والذي سنعتمده.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص440.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله(2007)، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص188.

ويمكن التأكد من أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، أما الفرضية البديلة فتقر بوجود ارتباط ذاتي بينها، ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

جدول (2-18): نتائج اختبار Serial Correlation LM test

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/07/20 Time: 11:36
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.744326	4	0.6015	0.697008	(4, 22.0)	0.6021
2	7.381626	4	0.1170	2.081328	(4, 22.0)	0.1178
3	3.170425	4	0.5297	0.812884	(4, 22.0)	0.5305
4	5.801443	4	0.2145	1.577953	(4, 22.0)	0.2153
5	3.951624	4	0.4126	1.030985	(4, 22.0)	0.4134
6	4.677142	4	0.3221	1.240284	(4, 22.0)	0.3229
7	5.084847	4	0.2787	1.360830	(4, 22.0)	0.2796
8	1.675279	4	0.7952	0.415561	(4, 22.0)	0.7956
9	6.120984	4	0.1903	1.676974	(4, 22.0)	0.1911
10	4.432884	4	0.3506	1.169082	(4, 22.0)	0.3515
11	5.213909	4	0.2660	1.399437	(4, 22.0)	0.2669
12	5.762053	4	0.2176	1.565842	(4, 22.0)	0.2185

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.744326	4	0.6015	0.697008	(4, 22.0)	0.6021
2	13.88889	8	0.0847	2.109275	(8, 18.0)	0.0899
3	15.86703	12	0.1974	1.522570	(12, 14.0)	0.2245
4	21.95252	16	0.1447	1.648501	(16, 10.0)	0.2131
5	25.53016	20	0.1819	1.345490	(20, 6.0)	0.3785
6	47.35172	24	0.0030	3.098742	(24, 2.0)	0.2727
7	645.8984	28	0.0000	NA	(28, NA)	NA
8	NA	32	NA	NA	(32, NA)	NA
9	NA	36	NA	NA	(36, NA)	NA
10	NA	40	NA	NA	(40, NA)	NA
11	NA	44	NA	NA	(44, NA)	NA
12	NA	48	NA	NA	(48, NA)	NA

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال النتائج يتبن أن جميع القيم الاحتمالية وعند كل درجات التأخير هي أكبر من القيم الحرجة مستوى 5%، وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي النموذج لا يوجد بها ارتباط ذاتي، أي أن الخطأ في النموذج للفترة (t) مستقل ولا يتأثر بالخطأ في النموذج في الفترة (t-1).

وكملاحظة فان نموذج VAR يصلح للاستخدام حتى في حالة وجود ارتباط بين البواقي لمعادلات النموذج[1].

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص738.

3. اختبار عدم ثبات التباين:

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية على أساس افتراض ثبات تباين الحد العشوائي، أو تساوي انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع عن الخط المقدر عند كل قيم المتغير التفسيري. ويعرف هذا الافتراض بالانتشار المتساوي Equal Scatter أو Homoscedasticity. وإذا توفر هذا الافتراض فإن تباين قيم البواقي حول الخط المقدر، أو تشتت القيم المشاهدة للمتغير التابع حول الخط المقدر يكون ثابتا، أي يوجد تباين واحد لجميع القيم المشاهدة حول خط الانحدار المقدر، وفي حالة اختلال هذا الافتراض وتغير تباين القيم المشاهدة وبالتالي تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري توجد مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity[1].

ومشكلة ثبات التباين أو تجانس الخطأ (Heteroskedasticity)* ، تظهر عند تغير قيمة تباين حد الخطأ (U_i) بحيث تزداد هذه القيمة بزيادة قيمة المتغير المستقل، وبالتالي نواجه مشكلة تباين الخطأ[2].

ومن أجل اختبار مشكلة عدم ثبات تباين أو عدم تجانس الخطأ المقدر توجد هناك عدة اختبارات منها: اختبار Goldfeld-Quandt (1965)، اختبار Breusch Pagan (1979)، اختبار Arch (1982)، اختبار White (1980) الذي سنعتمده، والذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذا مربعاتها[3].

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (2-19): نتائج اختبار White

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/04/19 Time: 11:57
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
13.07501	12	0.3636

Individual components:

Dependent	R-squared	F(4,12)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.452392	2.478376	0.1002	7.690672	0.1036
res2*res2	0.172686	0.626193	0.6529	2.935662	0.5686
res2*res1	0.431733	2.279208	0.1209	7.339461	0.1190

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

تؤكد نتائج اختبار White على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن قيمتها لاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل بالفرض الصفري سلسة البواقي لها تباين متجانس.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص495.

* تتكون من كلمتين (Hetero) بمعنى غير متساوي، و(Skedasticity) بمعنى تباعد أو انتشار.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله(2007)، مرجع سبق ذكره، ص260.

[3] شيخي محمد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نذكر أنه من صفات التوزيع الطبيعي أن يكون معامل الالتواء أو التناظر Skewness معدوما ومعامل التفرطح أو التفلطح kurtosis مساويا إلى القيمة **3** فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط وباحتمال ضعيف للقيم الشاذة[1]، وللكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج سنعتمد على اختبار Jarque-Bera الذي يعتمد على كلا المعاملين السابقين.

والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار :

جدول (2-20): نتائج اختبار Jarque-Bera

السلسلة	الإحصاءة	القيمة
سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	جاك بيرا (Jarque-Bera)	0,029599
	درجة المعنوية	0,9853
الصادرات خارج المحروقات	جاك بيرا (Jarque-Bera)	1,1750627
	درجة المعنوية	0,4167

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملحق (25).

من خلال نتائج أعلاه نجد أن درجة المعنوية أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بأن بواقي السلسلتين تتبع توزيعا طبيعيا.

5. اختبار الشوشرة البيضاء للبواقي:

نستعمل اختبار Ljung-Box لكشف هل أن البواقي هي شوشرة بيضاء أم لا؟ وبالتالي هل تؤثر على نموذج VAR أم لا؟ حيث توافق إحصائية هذا الاختبار آخر قيمة في العمود Q-Stat كالتالي:

جدول (2-21): نتائج اختبار Ljung-Box

السلسلة	الإحصاءة	القيمة
سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	Ljung-Box	11,301
	درجة المعنوية	0,503
الصادرات خارج المحروقات	Ljung-Box	11,279
	درجة المعنوية	0,505

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)، (انظر الملحق (26) و(27).

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن بواقي سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وبواقي سلسلة الصادرات خارج المحروقات تمثل شوشرة بيضاء وبالتالي فهي صدمات عشوائية ولا تؤثر على نموذج VAR المقدر.

6. فحص استقرارية البواقي:

يتبن لنا من خلال اختبار الاستقرارية (انظر الملحق 28)، خلو سلسلة بواقي السلسلتين من مشكلة عدم الاستقرارية ، حيث وجدنا أنها مستقرة عند المستوى.

[1] شيخي محمد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 218-219.

خامسا: التحليل الهيكلي لنموذج VAR

تمت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية 2000 إلى 2017، والتي شهدت عدة تغيرات سياسية واقتصادية للبلاد وخارجها، الأمر الذي يتطلب التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها أو صدمات (Shocks)، ولذلك لابد من استخدام أحد الاختبارات مثل: Response to CHOLESKY أو Chow test أو Cusum او Rcursive Coefficient

أ. دراسة استقرارية النموذج عند صدمة الأزمة المالية العالمية 2008

سنستخدم من أجل الكشف عن ذلك Chow test الذي يساعد في دراسة مدى استقرارية دالة ما عبر الزمن[1]، ويبين معنوية الاختلاف الحاصل خلال فترتين زمنيتين. والنتائج موضحة في الجدول ادناه كما يلي:

جدول (2-22): نتائج اختبار Chow test

Chow Breakpoint Test: 2008			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Equation Sample: 2001 2017			
F-statistic	1.933703	Prob. F(3,11)	0.1827
Log likelihood ratio	7.200344	Prob. Chi-Square(3)	0.0658
Wald Statistic	5.801109	Prob. Chi-Square(3)	0.1217

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتبين أن النموذج مستقر خلال الفترة التي سبقت الأزمة والفترة التي بعدها، وبالتالي فهو لم يتأثر بالصدمة الناتجة عن الأزمة كما تشير إلى ذلك إحصائية فيشر F-statistic=1.9337 وهي معنوية حيث Prob(F-statistic)= 0.1827>0.05.

ب. دوال الاستجابة الفورية (Impulse Response Functions)

في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي VAR، والصدمات تُعامَل كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد[2].

وتعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة Shocks التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR، وتسطر هذه الدوال ردة فعل نظام المتغيرات الداخلية لأثر صدمة في حدود الأخطاء، وحسب (Sims,1980) دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد مفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات[3]. وهي تعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي هزة أو صدمة مفاجئة في أي

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص427.

[2] نورة عبد الرحمن اليوسف (بدون سنة نشر)، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الادارية-قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص200.

[3] Kalid ALKHATHLAN (2006), Economic Interdependence of Saudi Arabia and Pakistan through Oil and Libor, UnpaplishedPh.d Thesis, Degree of Doctor of Philosophy, Colorado State University, United States, P101.

متغير في النموذج مع مرور الزمن. ومما يجدر ذكره بأن كل من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لرد الفعل لهما أهمية كبيرة في عمليات التنبؤ.

وسنستعمل Response to CHOLESKY لمدة عشر سنوات وذلك لدراسة استجابة أي صدمة على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وتأثيرها على الصادرات خارج المحروقات، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل(2-7): استجابة CHOLESKY بين متغيرات الدراسة

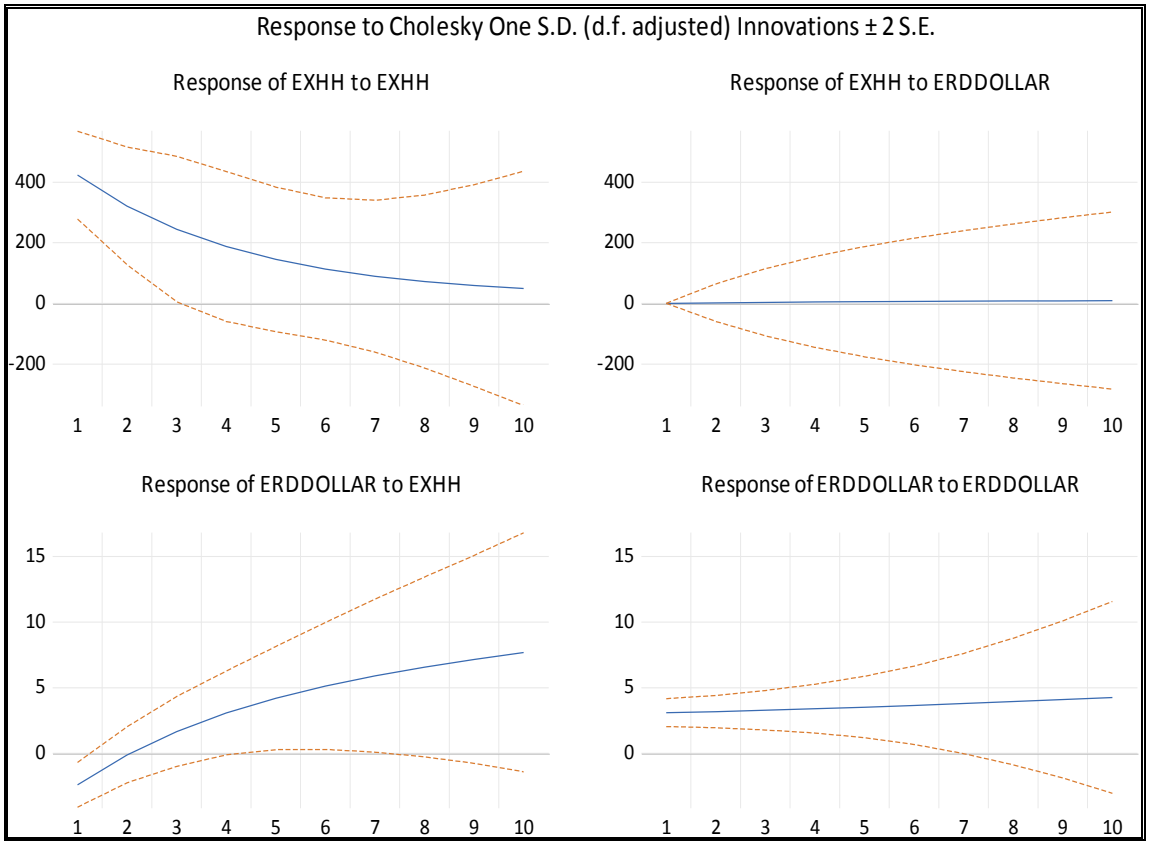

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

ينقسم هذا الشكل إلى اربعة أجزاء وسنقوم بتحليل كل جزء على حدا كالتالي:

الجزء الأول: يدرس هذا الجزء الاستجابة في الصدمة على الصادرات خارج المحروقات وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (Response of EXHH to ERDDOLLAR) والذي يتبين منه أنه في بداية الفترة الأولى وإلى غاية نهاية الفترة الثالثة تكون أي صدمة في EXHH لها أثر معدوم تماما على ERDDOLLAR، ثم بعدها تبدأ في الأثر الإيجابي الضعيف جدا.

الجزء الثاني: يدرس هذا الجزء الاستجابة في الصدمة على الصادرات خارج المحروقات وأثرها نفسها (Response of EXHH to EXHH) والذي يتبين منه أنه في بداية الفترة الأولى وإلى غاية منتصف الفترة الرابعة تكون أي صدمة في EXHH لها أثر سلبي حاد على نفسها، لينخفض بعده الأثر السلبي تدريجيا.

الجزء الثالث: يدرس هذا الجزء الاستجابة في الصدمة على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأثرها على نفسه (Response of ERDDOLLAR to ERDDOLLAR) والذي يتبين منه أنه في بداية الفترة الأولى وإلى غاية نهاية الفترة الثانية تكون أي صدمة في ERDDOLLAR لها أثر إيجابي على نفسه، لتواصل بعدها الأثر الإيجابي التدريجي المتناقص.

الجزء الرابع: يدرس هذا الجزء الاستجابة في الصدمة على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأثرها على الصادرات خارج المحروقات (Response of ERDDOLLAR to EXHH) والذي يتبين منه أنه في بداية الفترة الأولى وإلى غاية نهاية الفترة الخامسة تكون أي صدمة في ERDDOLLAR لها أثر إيجابي قوي على EXHH، ثم بداية من الفترة السادسة يتواصل الأثر الإيجابي لكن بشكل أقل قوة.

ويمكن تفسير هذه النتائج انطلاقا من طبيعة عقود التصدير التي تلزم المصدرين والمستورين بإمضائها لفترة طويلة نسبيا من سنة إلى خمس سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار نظرا لتوزيعها الجغرافي البعيد عن منطقة الدولار.

ج. تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

يتم تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يعزي إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، وتبرز أهمية تحليل مكونات التباين في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ Shocks في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات الأخرى في النموذج[1].

ويهدف تحليل التباين إلى اختبار مدى أهمية المتغيرات المختلفة في تأثيرها على سلوك الظواهر الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد النسبة التي يعتبر كل متغير مسؤول عنها في تغير الظاهرة[2].

وسنعتمد على توزيع Cholaski Decomposition، والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره. ولتلافي هذه المشكلة، سيتم التأكد من مصداقية نتائج هذه الدراسة عن طريق تغيير ترتيب المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

وسندرس أولا تحليل تباين الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال عشر سنوات على نفسها ثم على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، والنتائج موضحة في الجدول والشكل أدناه كالتالي:

[1] بوالشعور شريفة (2017)، تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، ص325.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، مرجع سبق ذكره، ص390.

جدول (2-23): نتائج اختبار تحليل تباين EXHH على EXHH وERDDOLLAR

Variance Decomposition of EXHH using Cholesky (d.f.adjusted) Factors

Period	S.E.	EXHH	ERDDOLLAR
1	423.3936	100.0000	0.000000
2	531.5108	99.99868	0.001318
3	585.2271	99.99542	0.004575
4	614.6253	99.99004	0.009955
5	631.5382	99.98245	0.017547
6	641.6407	99.97263	0.027370
7	647.8969	99.96060	0.039403
8	651.9266	99.94639	0.053611
9	654.6415	99.93003	0.069966
10	656.5658	99.91154	0.088457
Cholesky Ordering: EXHH ERDDOLLAR			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

شكل (2-8): تمثيل بياني لتحليل لتباين EXHH علىEXHH وERDDOLLAR

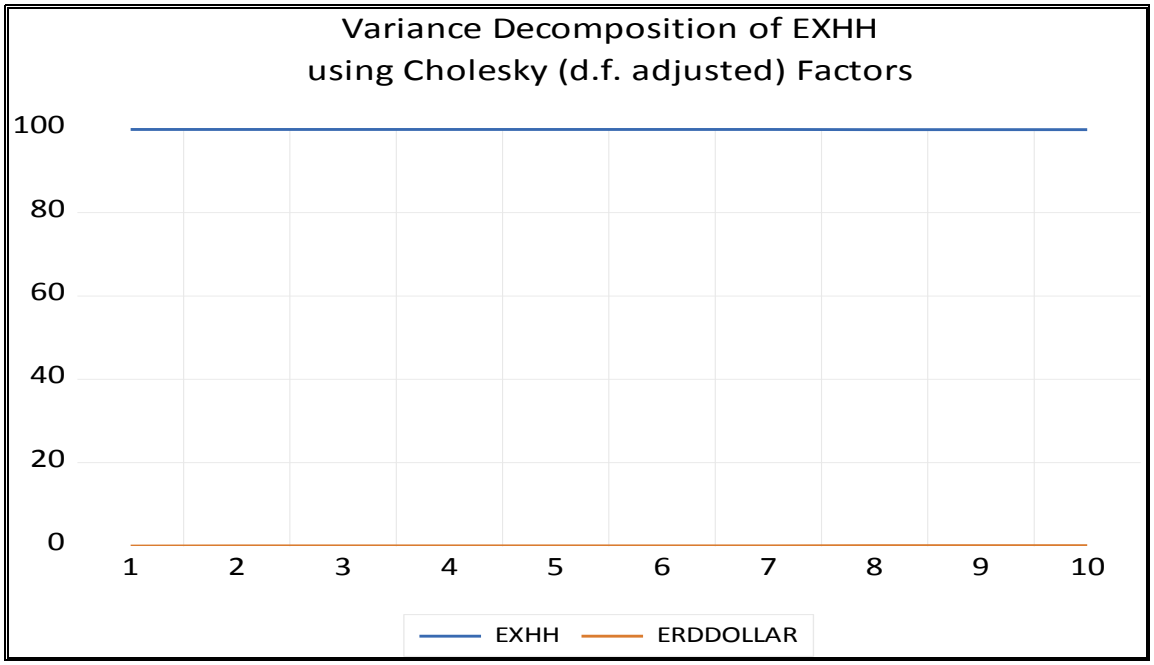

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن تأثير التباين الحاصل في EXHH على نفسها في الفترة الأولى يقدر بـــ 100% ولا يوجد تأثير لتباينها على ERDDOLLAR ليبدأ بعدها في التأثير من الفترة الثانية بتباين قدره 99,99% و0,0013% على نفسها وERDDOLLAR على التوالي، إلى أن يصل في نهاية المدة مقدار التباين إلى 99,91% و0,088% على التوالي. وبالتالي فتأثير تباين EXHH على ERDDOLLAR ضعيف جدا ومتزايد بشكل طفيف على طوال الفترة.

وهذه النتيجة تتوافق إلى حد كبير مع اختبار السببية GRANGER السابق، حيث وجدنا فيه أن EXHH يسبب ERDDOLLAR، أي أن اتجاه العلاقة السببية تتجه من EXHH إلى ERDDOLLAR، ومنه فان الصادرات خارج المحروقات تتسبب في سعر الصرف بينما سعر الصرف لا يتسبب في الصادرات خارج المحروقات، ومنه نستنتج أنه يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال الصادرات خارج المحروقات نظرا لصغر حجم التباين والاختلاف.

أما فيما يخص تحليل تباين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال عشر سنوات على نفسه ثم على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، فالنتائج موضحة في الجدول أدناه كالتالي:

جدول (2-24): نتائج اختبار تحليل تباين ERDDOLLAR على ERDDOLLAR وEXHH

Variance Decomposition of ERDDOLLAR using Cholesky (d.f.adjusted) Factors

Period	S.E.	EXHH	ERDDOLLAR
1	423.3936	37.69258	62.30742
2	531.5108	22.76066	77.23934
3	585.2271	21.93949	78.06051
4	614.6253	29.98975	70.01025
5	631.5382	39.59447	60.40553
6	641.6407	47.77559	52.22441
7	647.8969	54.11185	45.88815
8	651.9266	58.91302	41.08698
9	654.6415	62.56535	37.43465
10	656.5658	65.37975	34.62025
Cholesky Ordering: EXHH ERDDOLLAR			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

شكل (2-9): تمثيل بياني لتحليل لتباين ERDDOLLAR على ERDDOLLAR وEXHH

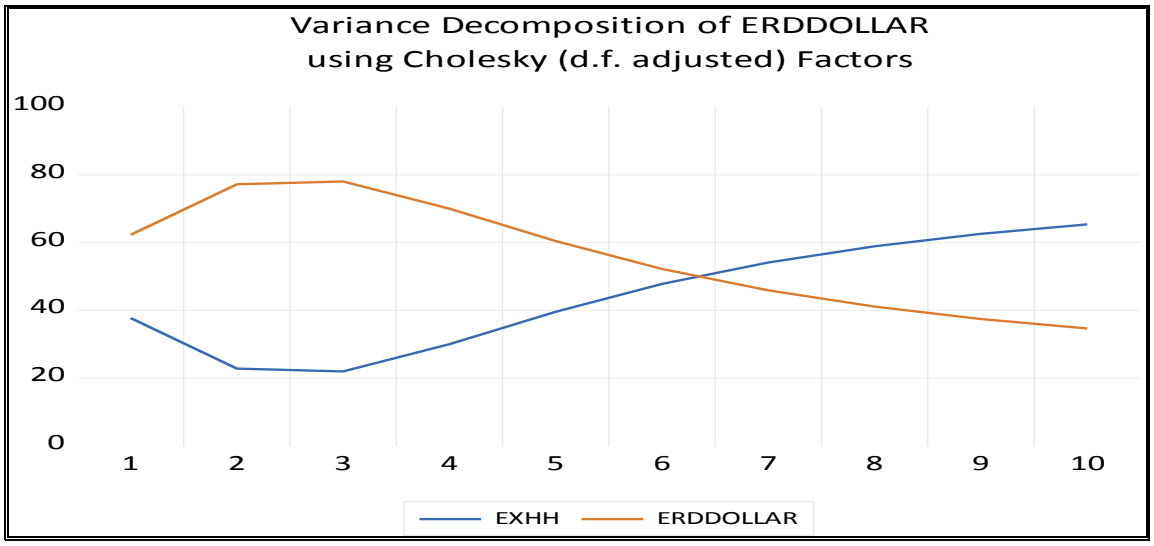

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن تأثير التباين الحاصل في ERDDOLLAR على نفسه وعلى EXHH في الفترة الأولى يقدر بـــ 62,3% و37,69% على التوالي، إلى أن يصل في نهاية المدة مقدار التباين إلى 34,62% و65,37% على التوالي. وبالتالي فتأثير تباين ERDDOLLAR على EXHH قوي ومتزايد ليصل تأثيره في نهاية الفترة لأكبر من تأثيره حتى على نفسه، وفي نهاية الفترة السادسة يتساوى تأثير التباين لكلا المتغيرين بتقاطع المنحنيين في الشكل اعلاه.

وهذه النتيجة تتوافق إلى حد كبير مع اختبار السببية GRANGER السابق، حيث وجدنا فيه أن ERDDOLLAR لا تسبب EXHH وهذا نظرا لكبر حجم التباين أي الاختلاف، ومنه لا يمكن التنبؤ بالصادرات خارج المحروقات انطلاقا من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

النموذج الثاني: الصادرات خارج المحروقات متغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي كمتغير مستقل، ونظرا لأن المتغيرين متكاملين من الرتبة الأولى والثانية على التوالي، نحاول أن ندرس هذا النموذج بطريقة نموذج أشعة (متجهات) الانحدار الذاتي VAR؛

ومنه نعطي الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$EXHH_t = f(\ ERDEURO_t)$$

وبافتراض العلاقة الخطية بين المتغيرات نصيغ النموذج الإحصائي للدراسة كالتالي:

$$EXHH_t = \beta_0 + \beta_2 * ERDEURO_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث ان:

β_0: هو حد ثابت (القاطع) Intercept؛

β_1: هي معلمة ERDEURO؛

ε_t: هو الخطأ العشوائي الذي يشمل متغيرات لم يشملها النموذج وهي تؤثر فيه.

وبما أن السلسلتين ليستا متكاملتين من الرتبة الأولى، حيث أن السلسلة الثالثة (EXHH) متكاملة من الرتبة الأولى، أما السلسلة الثانية فمتكاملة من الرتبة الثانية (ERDEURO)، لذلك لا نستطيع تقدير علاقة التكامل المشترك بينهما[1]، لذلك سنقوم بتقدير العلاقة بينهما بواسطة نموذج اشعة (متجهات) الانحدار الذاتي VAR.

أ. بناء نموذج VAR

نتيجة لعدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتان وهو ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي من جهة والصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، بقي لنا أن نبحث عن وجود علاقة قصيرة الأجل بينهما عن طريق نموذج أشعة (متجهات) الانحدار الذاتي VAR الذي سنقدر من خلاله العلاقة القصيرة الأجل بين السلسلتين.

ولبناء النموذج سنقوم أولا بتحديد فترة التأخير للسلسلتين معا من أجل استعمالها في التقدير، ثم دراسة وتحديد علاقة السببية[*] في المدي القصير أي معرفة المتغير التابع والمتغير المستقل، لنقوم بعدها بتشخيص نموذج البواقي والتأكد من خلوه من مشاكل القياس مستعملين في ذلك عدة اختبارات أهمها: اختبار استقرارية النموذج، اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي، اختبار عدم ثبات التباين، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار الشوشرة البيضاء للبواقي، فحص استقرارية البواقي، ثم نتناول التحليل الهيكلي للنموذج مستعملين تحليل دوال الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين.

[1] شيخي محمد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص292.

[*] سنستعمل Granger Causality Tests.

أولا: تحديد فترة التأخير للسلسلتين معا:

جدول (2-25): نتائج مختلف الاختبارات المستعملة في تحديد درجة التأخير لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات الأصليتين

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EXHH ERDEURO
Exogenous variables: C
Date: 08/12/19 Time: 20:26
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-183.2977	NA	39301813	23.16221	23.25878	23.16715
1	-156.5266	43.50307*	2301436.*	20.31582*	20.60554*	20.33065*
2	-154.7790	2.402854	3156195.	20.59738	21.08025	20.62210

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبالتالي تظهر فترة الإبطاء $\rho = 1$، وبالتالي يظهر لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات تتأثر قيمهم للسنة الحالية بقيمهم للسنة السابقة.

ثانيا: تحديد اتجاه السببية بين السلسلتين:

جدول (2-26): نتائج اختبار تحديد اتجاه السببية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/08/21 Time: 21:24
Sample: 2000 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D2ERDEURO does not Granger Cause D1EXHH	17	3.70155	0.0749
D1EXHH does not Granger Cause D2ERDEURO		1.05107	0.3226

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

الجدول أعلاه يظهر نتائج الاختبار لفرضيتي صفريتين كالتالي:

الفرضية الصفرية 1: ERDEURO لا تسبب EXHH وهي غير مقبولة لأن (Prob=0.0749>0.05)؛ وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ERDEURO تسبب EXHH ، ومنه يمكن التنبؤ بالصادرات خارج المحروقات انطلاقا من سعر صرف الدينار مقابل اليورو الأوربي.

الفرضية الصفرية 2: EXHH لا تسبب ERDEURO وهي مرفوضة لأن (Prob=0.3226>0.05)، أي أننا نقر ونقبل الفرضية البديلة أي EXHH تسبب ERDEURO، ومنه يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار مقابل اليورو الأوربي انطلاقا من الصادرات خارج المحروقات

ومنه فإن الصادرات خارج المحروقات تتسبب في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي وهذا الأخير يتسبب في الصادرات خارج المحروقات، ومنه نستنتج أنه يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي باستعمال الصادرات خارج المحروقات، كما يمكن التنبؤ بالصادرات خارج المحروقات باستعمال سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي، وبالتالي فهناك علاقة سببية ذات اتجاهين اثنين.

وهذه النتيجة ربما ترجع إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية وارتفاع عدد الجالية الجزائرية بها، وأيضا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، والتي تتوجه نحو أوربا بنسبة كبيرة لذلك فهي شديدة الحساسية لأي تغير في قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي هذا من جهة، ومن جهة ثانية كذلك فإن الزيادة في الطلب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات معناه أن هناك طلبا على العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر قيمة العملة الوطنية نتيجة لذلك.

ثالثا: تقدير نموذج VAR

جدول (2-27): نموذج VAR المقدر لسلسلتي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات المستقرتين

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/08/21 Time: 21:26
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D1EXHH	D2ERDEURO
D1EXHH(-1)	0.253276	0.002389
	(0.33154)	(0.00310)
	[0.76394]	[0.77190]
D1EXHH(-2)	0.086374	0.002756
	(0.32228)	(0.00301)
	[0.26801]	[0.91598]
D2ERDEURO(-1)	-6.754592	0.906551
	(32.4834)	(0.30327)
	[-0.20794]	[2.98926]
D2ERDEURO(-2)	32.10846	-0.198602
	(34.5530)	(0.32259)
	[0.92925]	[-0.61564]
C	-1270.911	23.57162
	(1187.97)	(11.0911)
	[-1.06982]	[2.12528]
R-squared	0.695142	0.932647
Adj. R-squared	0.584285	0.908156
Sum sq. resids	1840273.	160.4048
S.E. equation	409.0202	3.818671
F-statistic	6.270603	38.07989
Log likelihood	-115.9257	-41.14391
Akaike AIC	15.11571	5.767989
Schwarz SC	15.35715	6.009423
Mean dependent	1572.313	100.0112
S.D. dependent	634.3762	12.60044

Determinant resid covariance (dof adj.)	1832168.
Determinant resid covariance	865985.5
Log likelihood	-154.7790
Akaike information criterion	20.59738
Schwarz criterion	21.08025
Number of coefficients	10

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبالتالي مقدرات هذا النموذج تظهر في المعادلين التاليتين:

1. $D1EXHH = C(1)*D1EXHH(-1) + C(2)*D1EXHH(-2) + C(3)*D2ERDEURO(-1) + C(4)*D2ERDEURO(-2) + C(5)$
2. $D2ERDEURO = C(6)*D1EXHH(-1) + C(7)*D1EXHH(-2) + C(8)*D2ERDEURO(-1) + C(9)*D2ERDEURO(-2) + C(10)$

فالمعادلة الأولى تبين أن قيمة الصادرات خارج المحروقات تتأثر بقيمتها للسنتين السابقتين بميلين قدرهما على التوالي $C(1)$ و $C(2)$، بالإضافة إلى تأثرها بقيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي للسنتين الماضيتين بميلين قدرهما $C(3)$ و $C(4)$، مع حد ثابت قدره $C(5)$.

أما المعادلة الثانية فتبين أن قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي تتأثر بقيم الصادرات خارج المحروقات للسنتين السابقتين بميلين قدرهما على التوالي $C(6)$ و $C(7)$، بالإضافة إلى تأثرها بقيمتيها للسنتين السابقتين بميل قدره $C(8)$ و $C(9)$ على التوالي.

وسنقوم بتحليل المعادلة الأولى فقط باعتبارها تخدم إشكالية بحثنا، ومنه سنقوم بتقدير النموذج على أساسها بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS وفق الجدول التالي:

جدول (2-28): نموذج VAR المقدر لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات المستقرتين بطريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: D1EXHH
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 01/08/21 Time: 21:35
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments
D1EXHH = C(1)*D1EXHH(-1) + C(2)*D1EXHH(-2) + C(3)*D2ERDEURO(-1) + C(4)*D2ERDEURO(-2) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.253276	0.331537	0.763943	0.4610
C(2)	0.086374	0.322282	0.268009	0.7937
C(3)	-6.754592	32.48341	-0.207940	0.8391
C(4)	32.10846	34.55303	0.929252	0.3727
C(5)	-1270.911	1187.972	-1.069816	0.3076

R-squared	0.695142	Mean dependent var	1572.313
Adjusted R-squared	0.584285	S.D. dependent var	634.3762
S.E. of regression	409.0202	Akaike info criterion	15.11571
Sum squared resid	1840273.	Schwarz criterion	15.35715
Log likelihood	-115.9257	Hannan-Quinn criter.	15.12808
F-statistic	6.270603	Durbin-Watson stat	2.232487
Prob(F-statistic)	0.007013		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبالتالي من الجدول أعلاه نستنتج المعادلة التالية:

$$D1EXHH = 0,2532*D1EXHH_{(-1)} + 0,0863*D1EXHH_{(-2)} - 6,7545*D2ERDEURO_{(-1)} + 32,1084*D2ERDEURO_{(-2)} - 1270,933$$

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معلمات النموذج كلها غير معنوية $C_{(1)}$, $C_{(2)}$, $C_{(3)}$, $C_{(4)}$, $C_{(5)}$,$C_{(6)}$، رغم أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية كلية كما تشير إلى ذلك إحصائية فيشر F-statistic=6.2706 وهي معنوية حيث Prob(F-statistic)=0.007<0.05، والنموذج له قوة تفسيرية جيدة كما يشير إلى ذلك معامل التحديد R-squared=0.6951 وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 69.51% والباقي يعزى إلى عوامل خارج النموذج.

ومنه وبعد تقدير هذا النموذج والتأكد من عدم معنوية كل معلماته فلا داعي للاستمرار في تشخيصه والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية.

ومنه نستنتج أن الصادرات خارج المحروقات لا تتأثر بقيمها في السنة الماضية ولا التي قبلها نظرا لعدم معنوية المعلمتين $C_{(1)}$ و $C_{(2)}$، كما أنها لا تتأثر أيضا بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي نظرا لعدم معنوية المعلمتين $C_{(3)}$ و $C_{(4)}$، ولا تتأثر بالحد الثابت نظرا لعدم معنوية المعلمة $C_{(5)}$.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

نتعرض في هذا المبحث إلى ما تم إستخلاصه من نتائج خلال هذه الدراسة التي تمت سواءا في جزئها النظري أو في جزئها التجريبي والميداني، لنقوم بعد ذلك بمناقشها وتحليلها من الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول: النتائج

من خلال دراستنا هذه والتي بحثنا من خلالها في تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 إلى 2017 في الجزائر، وباستعمال المنهج الوصفي التحليلي وتقنيات وأدوات القياس الاقتصادي، توصلنا إلى جملة من النتائج كالتالي:

نتائج الجزء النظري:

1. تشهد أسعار الصرف تقلبات كبيرة إذ يمكن أن تصل نسبة التقلب في سعر الصرف أحيانا إلى 5% في اليوم الواحد لبعض العملات؛
2. تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف بتعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، بل تعددت حتى في ظل نفس النظام النقدي على غرار ذلك الذي يعتمد على سعر الصرف الحر (المرن)، هذا بالإضافة إلى إختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة؛
3. تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل تشجيع الصادرات وكبح الواردات لإدارة احتياطاتها من العملة الصعبة والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة؛
4. تعددت الأدوات المتداولة في سوق الصرف وظهرت عدة عقود (عقود مبادلة، عقود خيارات، عقود مستقبلية، عقود آجلة) يمكن تداولها في هذا السوق إضافة إلى الدور الأساسي المنوط به وهو تداول العملة؛
5. إن تطور أنظمة الصرف وتنوعها في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية، كما أنها سارت بالموازات مع تطور الأنظمة النقدية التي تهدف إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة والتي ترتكز أساسا على أنظمة الصرف المختلفة؛
6. عانت الكثير من الدول النامية أحادية التصدير (Mono Export) التي تعتمد على تصدير مواد أولية طبيعية غير مصنعة والتي تكون في الغالب نفط ومحروقات، من مشاكل تنموية عديدة خاصة مع تحديد أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية ومن إجحافها حقوقها من ناحية السعرية وتراجع معدلات التبادل الدولي بها، وتعرضها إلى صدمات عنيفة من جراء موجات الركود التصديري لديها الناتج عن الركود الإنتاجي لزبائنها؛
7. عمدت الجزائر إلى تشجيع القطاعين العام والخاص على عمليات التصدير، فقامت بإنشاء مؤسسات وهيئات داعمة للنشاط التصديري وذلك لربط المصدرين بالأسواق الخارجية وتوفير كل البيانات والمعلومات لهم ومتابعتهم لاستكشافها، وذلك بالمشاركة في مختلف التظاهرات كالمعارض والصالونات المحلية والأجنبية، وتقديم الأطر التنظيمية والتشريعية والقانونية والإجرائية التي يحتاجها المصدرون؛

8. للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نفس سلوك صادرات المحروقات وهي تتأثر بها كثيرا، وهذا راجع عموما إلى إعتمادها على المنتجات النصف المصنعة المشتقة أساسا من المحروقات، حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر المحروقات؛
9. في الاقتصاد الجزائري خاصة القطاع الخارجي يتميز بتوزيع سلعي وجغرافي غير متكافئ، جعل صادراتنا شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط لتمركزها حول مورد واحد وهي الصادرات النفطية، مقابل تنوع نسبي للواردات والتي هي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها. أما جغرافيا فالنسبة الأكبر لعوائد صادراتنا محددة بالدولار على اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الرئيسي وفوترة المحروقات تتم بالدولار الأمريكي، ليأتي بعدها الإتحاد الاوروبي، أما الواردات فتنقلب فيها المراتب لتصبح أغلب مدفوعاتنا باليورو، ونتيجة لذلك شكل انخفاض الدولار مقابل اليورو عبئاً كبيرا على الاقتصاد الجزائري؛
10. الضعف الكبير في تنويع النشاط التصديري للصادرات خارج المحروقات وتركزها في سوق واحدة جعلها هامشية إلى حد بعيد، حيث تتركز حسب المنتج في سوق واحد على الأغلب، كما هو الحال مع منتوج التمر الذي يتركز في فرنسا، البطاطا والخروب وبذوره في إسبانيا، الكمأ في قطر،...الخ؛
11. قامت الجزائر بإجراءات نقدية منها تخفيض سعر صرف الدينار لتحييد أو تعقيم الدخول من جهة وتشجيع الصادرات والقطاعات المنافسة للاستراد من جهة أخرى، وهذا من أجل معالجة الآثار السلبية للمرض الهولندي؛
12. تخفيض قيمة العملة هي سياسة تسمح بإعادة التوازن الخارجي بشرط أن يمتلك البلد المطَبِق لها إمكانيات تجعله يرفع من قدرته التنافسية، في حين أنه في الجزائر نجد ضعفا في الإنتاجية والفعالية نتيجة لعدم استعمال الطاقات الإنتاجية المتوفرة بكفاءة مما لا يساعد المنتجات الجزائرية على المنافسة الأجنبية. وهذه السياسة كانت حتمية أملتها ظروف داخلية (إختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية نتيجة ارتباط الجزائر بها عبر عدة اتفاقيات إقتراض وإعادة جدولة؛
13. إن اتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار لتحقيق مكاسب آنية (الرفع من قيمة إيرادات الموازنة) من شأنه أن يكون له آثار سلبية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجلين المتوسط والطويل، لأن شروط نجاح سياسة التخفيض في قيمة الدينار لزيادة الصادرات والحد من الواردات غائبة تماما في حالة الاقتصاد الوطني، ومنه فالأمر يستدعي تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسة المالية والاقتصادية ككل؛
14. لم يكن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته يهدف إلى القضاء على الإختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية للتحويل الكلي والاتجاه نحو تحريره، أي التجسيد الحقيقي لاقتصاد السوق، هذا ما جعل فعالية سياسة الصرف في إعادة التوازن الخارجي محدودة، إضافة إلى عدم توفر الاقتصاد الوطني على عوامل نجاحها؛
15. تمكنت الجزائر من تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري من خلال تخفيضه تُجاه العملات الأجنبية وبنسب مرتفعة خاصة سنة 1994 بنسبة 40,17% ، لكن هذا التخفيض لم يكن إلا رجوعا بالدينار إلى قيمته الحقيقية، كما تحول نظام الصرف من النظام الثابت إلى نظام أكثر مرونة، وتمكنت

البنوك من خلق سوق صرف أجنبي في جانفي 1996 فيما بينها حيث يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناءا على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية؛

16. هناك آلية عمل للعلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف، حيث يعبر الميزان التجاري عن قوى سوق الصرف الأجنبي التي تساهم في تحديد سعر الصرف، حيث أن سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب والتي يمثلها الميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (صادرات، واردات)، هذه القوى التي تعكس التقلب في سعر الصرف داخل السوق، ويسهم هذا التقلب في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية كما أن هذه التقلبات قد تؤدى إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، ومنه نرى العلاقة الترابطية في كلا الاتجاهين بين كل من الميزان التجاري وسعر الصرف.

نتائج الجزء التطبيقي:

1. قِيمُ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لا تتبع التوزيع الطبيعي، أما سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات فيتبعان التوزيع الطبيعي؛
2. يرجع تقهقر وإنهيار الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي نتيجة تخفيض قيمته من قبل السلطة النقدية التي ترجع هذا الإجراء لأجل دعم وتشجيع الصادرات الجزائرية، لكن هذا الإجراء غير ملائم نظرا لقصور الهيكل الإنتاجي الوطني وعجزه عن تغطية السوق الوطنية كما ونوعا فضلا على ولوجه للأسواق الأجنبية، كما ترجع هذا الإجراء لأجل كبح الواردات الأجنبية-لتشجيع استهلاك السلع المحلية- والذي يعتبر أيضا إجراءا غير مجدي بالنظر إلى إحتياجات السوق الوطنية وارتباطه بالسوق الأوربية على وجه الخصوص؛
3. منذ بداية التعامل رسميا باليورو الأوربي بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته أمامه، وهذا راجع إلى اتجاه العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية الوثيقة، فالجالية الجزائرية أغلبها يعيش في الدول الأوربية خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وأوربا أيضا هي ممون الجزائر الأول من ناحية الواردات كما أن جل الصادرات الجزائرية تتجه أغلبها للدول الأوربية خاصة بعد عقد الشراكة اليورو متوسطية العام 2005 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فاليورو الأوربي أصبح يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الدولار الأمريكي ومنافسا قويا له؛
4. إن تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مرتبط إلى حد كبير بتطور صادرات المحروقات، وهذا كون أن المنتجات النصف المصنعة والتي تمثل النسبة العظمى من الصادرات خارج المحروقات هي أساسا من مشتقات المحروقات، لذلك فأسعارها ترتبط بأسعار المحروقات بدرجة كبيرة؛
5. استقرارية سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وسلسلة الصاردات خارج المحروقات عند الفرق الأول، أي أنهما متكاملتان من الدرجة الأولى Integrated of Order 1، أما سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي فهي مستقرة عند الفرق الثاني؛
6. عدم وجود تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات من جهة، وكذا بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات

خارج المحروقات من جهة أخرى، وهو ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات؛

7. إن الصادرات خارج المحروقات تتسبب في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بينما هذا الأخير لا يتسبب في الصادرات خارج المحروقات، ومنه نستنتج أنه لا يمكن التنبؤ بالصادرات خارج المحروقات إنطلاقا من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، بينما يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال الصادرات خارج المحروقات، وهي سببية ذات اتجاه واحد. وهذه النتيجة ربما ترجع إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والتي هي محدودة جدا، وبالتالي فهي ليست حساسة للتغيرات في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة ثانية كذلك فان الزيادة في الطلب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي معناه أن هناك طلبا على العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي نتيجة لذلك.

8. الصادرات خارج المحروقات تتأثر بقيمتها في السنة الماضية فقط بميل موجب قدره 0,762، كما أنها لا تتأثر أيضا بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛

9. الصدمات على الصادرات خارج المحروقات وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تكون في بداية الفترة الأولى وإلى غاية نهاية الفترة الثالثة تكون ذات أثر معدوم تماما، ثم بعدها تبدأ في الأثر الإيجابي الضعيف جدا؛

10. الصدمات في الصادرات خارج المحروقات على نفسها في بداية الفترة الأولى وإلى غاية منتصف الفترة الرابعة يكون لها أثر سلبي حاد لينخفض بعده الأثر السلبي تدريجيا؛

11. الصدمات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على نفسه في بداية الفترة الأولى وإلى غاية نهاية الفترة الثانية يكون لها أثر إيجابي، لتواصل بعدها الأثر الإيجابي التدريجي المتناقص؛

12. الصدمات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأثرها على الصادرات خارج المحروقات في بداية الفترة الأولى وإلى غاية نهاية الفترة الخامسة يكون لها أثر إيجابي قوي، ثم بداية من الفترة السادسة يتواصل الأثر الإيجابي لكن بشكل أقل قوة؛

13. يمكن تفسير النتائج أعلاه إنطلاقا من طبيعة عقود التصدير التي تلزم المصدرين والمستوردين بإمضائها لفترة طويلة نسبيا من سنة إلى خمس سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار نظرا لتوزيعها الجغرافي البعيد عن منطقة الدولار.

14. تتسبب الصادرات خارج المحروقات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي، كما أن هذا الأخير يتسبب في الصادرات خارج المحروقات، ومنه نستنتج أنه يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي باستعمال الصادرات خارج المحروقات، كما يمكن التنبؤ بالصادرات خارج المحروقات باستعمال سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي، وبالتالي فهناك علاقة سببية ذات اتجاهين اثنين. وهذه النتيجة ربما ترجع إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية وارتفاع عدد الجالية الجزائرية بها، وأيضا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، والتي

تتوجه نحو أوربا بنسبة كبيرة لذلك فهي شديدة الحساسية لأي تغير في قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي هذا من جهة، ومن جهة ثانية كذلك فإن الزيادة في الطلب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات معناه أن هناك طلبا على العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر قيمة العملة الوطنية نتيجة لذلك.

المطلب الثاني: المناقشة

بعد عرضنا لما توصلنا إليه من نتائج في المطلب السابق نحاول في هذا المطلب أن نقدم مناقشة علمية اقتصادية من خلال النقاط التالية:

أولا: بالنسبة للصادرات خارج المحروقات

تتوافق نتائج دراستنا مع الكثير من الدراسات التي أجريت على الجزائر والتي تجمع أغلبها أن سعر صرف الدينار الجزائري لا يمثل حاليا مشكلا للصادرات خارج المحروقات (دراسة بن حميد 2019، دراسة لزعر&آيت يحي 2012)، بل هناك مشاكل أعمق من ذلك، كعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني الذي لم يتمكن حتى من تغطية السوق الداخلية فضلا عن الولوج للأسواق الدولية، وربما هذا ناتج عن التوجه الذي نهجته الجزائر منذ سبعينات القرن العشرين بإتباع إستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفياتي في التصنيع (مخطط **دبرنيس** Gérard de Bernis)، والتوجه نحو بناء قاعدة صناعية تتميز بكبر حجم المصانع والمؤسسات الوطنية، هذه الاخيرة وبعد إنشائها التي لم تنجح في تحفيز الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى معاناتها من مشاكل تسييرية وتمويلية أدت بالعديد منها إلى الإفلاس وخوصصتها بداية من التسعينات من القرن الماضي وبيع بعضها بالدينار الرمزي. بالإضافة إلى المشاكل التنموية العديدة التي عانت منها الجزائر رغم العديد من البرامج والمخططات التنموية ظهرت أعراض وسلبيات المرض الهولندي (دراسة بوزاهر&عامر 2017)، والذي غرس في المجتمع روح الاتكالية والإعراض عن العمل في القطاعات خارج المحروقات كالزراعة التي تملك الجزائر الكثير من مقوماتها (دراسة قشرو 2017)، والتي يمكن أن تؤمن غذاء المجتمع الذي يلتهم نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، وكذا القطاع السياحي (دراسة بن حمودة 2000)، حيث تمتلك الجزائر أقاليم مختلفة تجعلها تتميز بالسياحة على طول السنة وفي أماكن مختلفة من الوطن كالسياحة الشاطئية، الجبلية والغابية، الصحراوية، العلاجية كالحمامات المعدنية والرملية، السياحة الدينية...الخ؛

أما بالنسبة لتطابق سلوك الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات والتي تتأثر بها كثيرا، فهذا راجع عموما إلى إعتمادها الكبير على المنتجات النصف المصنعة المشتقة أساسا من المحروقات، حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر المحروقات، هذا الأخير الذي له علاقة عكسية بسعر صرف الدولار الأمريكي فارتفاع قيمة الدولار يقلل من الطلب وبالتالي يخل بتوازن العرض والطلب الذي يؤثر سلبا على أسعارها.

وتتأثر قيمة الدولار بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تجاه سعر الفائدة، حيث يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تراجعها ومنه ارتفاع أسعار النفط. كما أن هناك عامل أمريكي آخر يؤثر في معادلة العرض والطلب وبالتالي في أسعار النفط وهو زيادة الإنتاج الأمريكي خاصة من النفط الصخري. وإذا كان عدد منصات الإنتاج لم يعد يزداد بوتيرة كبيرة مؤخرا إلا أن زيادة الإنتاج الأمريكي ما زالت تجعل من الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي، ليس فقط كمستهلك بل كمنتج وربما مصدر أيضا مستقبلا. أما العامل الأهم الذي يضغط على أسعار النفط هبوطاً، أو على الأقل يحول دون ارتفاعها، فهو المخاوف من تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة التوجه العالمي نحو

الطاقات المتجددة، والتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وكذا الحروب التجارية التي بدأتها الولايات المتحدة، وخاصة الصراع التجاري بين الصين وأمريكا.

ثانيا: بالنسبة لسعر الصرف

أصبحت التقلبات الكبيرة من السمات البارزة لسعر الصرف نظرا لتأثره بالقرارات السياسية والاقتصادية والتجارية للدول، فنتائج انتخابات مثلا قد تؤثر فيه؛ بالإضافة إلى ترابط اقتصاديات-فهناك شركات ومؤسسات تعمل خارج موطنها الأم- وأسواق الصرف الدولية نتيجة التطور الرهيب في تكنولوجيا الاتصالات مما جعل الأموال تنتقل من بلد لآخر في ظرف وجيز وبتكلفة يسيرة. كما أن تأثير الدولار الأمريكي واليورو الأوربي أصبح جليا على عملات الكثير من دول العالم بصفتهما عملتين ارتكازيتين وبينهما تنافس كبير، وبالتالي فأي تغير في قيمتهما سيؤثر على باقي العملات ومنه إيرادات ونفقات الدول على غرار الجزائر التي تصدر بالدولار الأمريكي وتستورد باليورو الأوربي، هذا ما جعلها تتكبد خسائر فادحة أثرت على موازنتها العامة (دراسة بن سمينة&رزقي 2016)، هذا ما دعى ببعض الاقتصاديين إلى إقتراح توحيد عملة واحدة لفوترة الصادرات والواردات معا.

من جانب آخر فقد كان هدف السلطة النقدية بالنسبة لسعر الصرف هو جعل الدينار عملة قابلة للتحويل، واستعماله كأداة مشجعة للصادرات كابحة للواردات؛ هذا ما جعلها تمارس تخفيضات متتالية عليه للوصول به إلى قيمته الحقيقية، وهو ما ترك نتائج سلبية كبيرة من أبرزها تأثر وضعف القوة الشرائية، تضاعف حجم السوق السوداء، ظاهرة الإكتناز، إنقراض التعامل ببعض القطع النقدية كنصف الدينار، الدينار، الديناران، وبالتالي على السلطة النقدية البحث عن آليات أخرى بديلة كتغيير العملة كليا أو حذف بعض الأصفار منها على الأقل، وكذا الاستفادة من منتجات المصرفية الإسلامية في إمتصاص الأموال المكتنزة والمعرضة عن التعامل مع المصارف التقليدية الربوية، خاصة بعد صدور نظام رقم 20-02 بتاريخ 15 مارس 2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث رخص لها بتسويق ثمانية (8) منتجات مصرفية إسلامية هي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

أما فيما يخص مناقشة بعض النتائج التطبيقية فقد تبين لنا أنه لا يمكن التنبؤ بقيمة الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من قيم سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، بينما يمكن التنبؤ بقيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال قيم الصادرات خارج المحروقات. فهذه النتيجة ربما ترجع إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والتي هي محدودة جدا، وبالتالي فهي ليست حساسة للتغيرات في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة ثانية كذلك فان الزيادة في الطلب على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي معناه أن هناك طلبا على العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي نتيجة لذلك؛

في حين أنه يمكن التنبؤ بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي باستعمال الصادرات خارج المحروقات، وهذا نظرا لصغر حجم التباين والاختلاف. كما يمكن ايضا الاستفادة من المنتجات النصف المصنعة المشتقة أساسا من المحروقات والتي تعتبر من أهم الصادرات خارج المحروقات في التقليل من صادرات المحروقات التي تتحدد أسعارها في البورصات العالمية، وتوسيع حجم الصادرات خارج المحروقات.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الجانب الميداني (التجريبي) للدراسة، والذي هو عبارة عن تطبيق جانب من القياس الاقتصادي على الحالة الجزائرية فيما يخص تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات، حيث بينا من خلاله الطريقة التي تمت بها الدراسة وكذا الأدوات التي تم استعمالها ثم سرد مختلف النتائج التي توصلنا إليها سواءا في الجانب النظري أو التطبيقي للدراسة، وبعدها تم مناقشة هذه النتائج بشيء من التحليل والموضوعية.

فبالنسبة للطريقة المتبعة اخترنا مجتمعا هو مجموع الدول الأحادية التصدير Mono Export والتي نهدف إلى تعميم نتائج داستنا حولها وذلك بأخذ الجزائر كعينة من هذا المجتمع كونها تعتمد على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة جدا، وإعتمدنا على متغيرين أساسيين في القياس، حيث أن المتغير الأول هو سعر الصرف كمتغير مستقل، أما المتغير الثاني فيمثل الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري للفترة من 2000-2017 وهو متغير تابع، وتم إحصاء قيم المتغيرات بالمليون دولار أمريكي، والأسعار بمتوسط الفترة.

أما بالنسبة للأدوات فقد استعمالنا البرنامج الإحصائي (EVIEWS 10) وبرنامج الجداول الإلكترونية (EXCEL)، وفي ما يخص الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة فقد صممنا نموذجين قياسيين، حيث أن النموذج الأول يدرس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصادرات خارج المحروقات، والنموذج الثاني يدرس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي والصادرات خارج المحروقات، وهذا بعد عدم تمكننا من معالجة نموذج قياسي واحد يجمع المتغيرات الثلاثة، حيث صادفنا مشكلة عدم معنوية سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في معادلة الانحدار المقدرة رغم إدخالنا اللوغاريتم على قيم المشاهدات للتغلب على هذه المشكلة.

ومن خلال ذلك توصلنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري سواءا مقابل الدولار الأمريكي أو مقابل اليورو الأوربي لا يمثل عاملا مؤثرا على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وذلك يعود بالأساس لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني للسلع خارج المحروقات الذي لا يكفي لتلبية الحاجات الوطنية فضلا على الولوج للأسواق الأجنبية. وهذا هو ديدان أغلب الدول أحادية التصدير التي تعتمد على تصدير المواد الأولية وذلك بسبب إصابتها بالداء الهولندي الذي قضى على التنوع الاقتصادي بها، وزَرع روح الاتكالية وجعل الإعتماد الكلي على التصدير الأحادي هو السمة البارزة للاقتصاد.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه والتي هدفنا من خلالها إلى الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وباتباع المنهج الوصفي التحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، قمنا بدراسة المفاهيم الأساسية لسعر الصرف والصادرات خارج المحروقات من أجل بناء تصور نظري لنصمم بعدها نموذج قياسي يهدف إلى قياس العلاقة بين الظاهرتين حيث اتخذنا سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي كمتغيرين مستقلين والصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع لنستنتج أن هذا النموذج غير صالح إحصائيا حيث صادفنا مشكلة عدم معنوية سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في معادلة الانحدار المقدرة رغم إدخالنا اللوغاريتم على قيم المشاهدات للتغلب على هذه المشكلة.

هذا ما أوجب علينا القيام بتجزئته إلى نموذجين مستقلين الأول يهتم بدراسة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل والصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع، بينما النموذج الثاني يتخذ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي متغير مستقل والصادرات خارج المحروقات متغير تابع.

وباستعمال تقنيات القياس الاقتصادي (نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR)، وبرمجية (EVIEWS 10) وبرنامج الجداول الإلكترونية (EXCEL)، قمنا بمعالجة هذين النموذجين لنخلص إلى أن تأثير كل من سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات ضعيف جدا من الناحية الإحصائية (الدراسة الميدانية) فتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي ليست عاملا مؤثرا بقوة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

وبالتالي نخلص إلى أن الفرضية الرئيسية لدراستنا والتي تنص على إمكانية استخدام سعر الصرف كأداة تنافسية سعرية، حيث أن تقلباته تؤثر بشكل قوي على الصادرات الوطنية خارج المحروقات **غير صحيحة**.

أما بالنسبة للفرضيات الجزئية فالفرضية الجزئية الأولى التي تنص على عدم تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات **صحيحة**، بينما الفرضية الجزئية الثانية والتي تنص على أن هناك تأثير قوي لتقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي على الصادرات خارج المحروقات فهي **غير صحيحة**.

وبناء على ما سبق وكذا استنادا إلى النتائج المنبثقة من الدراسة النظرية والميدانية حول إشكالية الدراسة ارتاينا تقديم توصيات نراها قد تسهم في رفع مستوى التصدير خارج المحروقات وتنويعه، وتحفيز الجهاز الإنتاجي الوطني كالتالي:

- العمل على الاستفادة من مداخيل المحروقات –خاصة خلال فترات ارتفاعها– في دعم القاعدة الإنتاجية وتنويع الإنتاج الوطني، وذلك بهدف مواجهة الأزمات النفطية الدورية المتعاقبة؛
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الإقلاعية (StartUp) ودعم الفكر المقاولاتي لدى الشباب خاصة الجامعيين؛
- توجيه اهتمام السلطات إلى قطاعات الصناعة والزراعة خاصة باعتبارها قطاعات خالقة للثروة من أجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي أولا وتوفير وعاء للتصدير كمرحلة ثانية، وذلك دون إغفال دور القطاع السياحي؛
- الدخول في اتفاقيات تجارية خاصة مع دول الجوار، وتنشيط المناطق الحرة ودعمها في تصريف منتجات أجنبية وإيصالها إلى الأسواق الإفريقية خاصة السلع الصينية والكورية وهذا كمرحلة أولى، ثم تصريف

المنتجات الوطنية عند اكتسابها الميزات التنافسية الكفيلة بولوجها إلى الأسواق الأجنبية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وطنيا؛

- تحسين جودة المنتجات الوطنية لزيادة تنافسيتها ومن ثمة ولوجها إلى الأسواق الخارجية كصادرات؛
- فتح الأبواب للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في المجال الفلاحي، الذي تمتلك فيه الجزائر نقاط قوة تمكنها من أن تكون سلة غذاء واعدة؛
- ضرورة إعادة النظر في قانون الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيدعم الهيكل الإنتاجي الوطني؛
- إضفاء المرونة اللازمة للسياسة النقدية للقضاء على الأسواق الموازية للعملة، وإخراج المكتنزات من العملة وذلك بتغيير العملة أو حذف بعض الأصفار منها؛
- الاستفادة من الخدمات المالية للصيرفة الإسلامية لجلب الأموال المكدسة المعرِضة عن المعاملات الربوية؛
- توحيد عملة واحدة لفوترة الصادرات والواردات (دولار أمريكي، يورو أوربي) نظرا للخسائر الفادحة على الموازنة العامة في الجزائر؛
- تنشيط السوق المالي الجزائري ونشر الفكر الاستثماري عبره لدى كامل أطياف المجتمع.

وفي الأخير نشير إلى أننا أثرنا نقاط وأفكار ومواضيع مرتبطة بدراستنا، إلا أننا لم نتوسع فيها بالشكل الكافي لالتزامنا بالحدود الزمانية والمكانية، وبالتالي يمكننا اقتراحها لتكون كآفاق مستقبلية للبحث من طرف باحثين آخرين، ومن هذه النقاط نذكر ما يلي:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع الصادرات خارج المحروقات؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التصدير خارج المحروقات؛
- دور القطاع الفلاحي في رفع أداء الجهاز الإنتاجي الوطني.

مراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

كتب

1. إبراهيم الكراسنة (2007)، سياسة سعر الصرف، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، عمان، الأردن.
2. أحمد خليل خليل (1997)، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبنانية.
3. الطاهر لطرش (2004)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، ط3.
4. بريبش السعيد (2007)، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
5. بسام الحجار (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
6. بن عزوز بن علي، محمد الطيب أمحمد (2008)، دليلك في الاقتصاد، الدار الخلدونية، الجزائر.
7. حسين زينب عوض الله (1999)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، لبنان.
8. حسين علي بخيت، سحر فتح الله(2007)، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن.
9. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد (2006)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن.
10. دحماني محمد أدريوش (2013)، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر.
11. زينب حسين عوض الله (2004)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية، الإسكندرية، مصر.
12. سامي عفيفي حاتم (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية.
13. سمير فخري نعمة (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن.
14. شمعون شمعون (1999)، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر.
15. شيخي محمد (2011)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
16. ضياء مجيد الموسوي (1993)، الاقتصاد النقدي: (قواعد، أنظمة، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر.
17. عادل أحمد حشيش وآخرون (1998)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر.
18. عادل عبد المهدي (1971)، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.
19. عبد المجيد قدي (2006)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1.
20. عثمان أبو حرب (2008)، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. عرفان تقي الحسيني (1999)، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، الأردن.
22. فريد النجار (2002)، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة.
23. كامل البكري (2001)، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر.
24. كامل بكري (2003)، الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.

25.كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي (2010)، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
26.لحلو موسى بوخاري (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ط1.
27.ماهر كنج شكري ومروان عوض (2004)، المالية الدولية-العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، معهد الدراسات العربية، ط1.
28.مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر (2006)، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1.
29.محمد سيد عابد (1999)، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
30.محمد عبد العزيز عجمية، عبد المؤمن يسري أحمد (1999)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، القاهرة.
31.محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد (1979)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
32.محمد علي إبراهيم العامري (2013)، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1.
33.محمد فوزي أبو السعود (2004)، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
34.مصطفى محمود فؤاد (1993)، التصدير والإسترداد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3.
35.مكيد علي(2007)، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
36.مها محمد زكي (2019)، الاقتصاد القياسي بالامثلة، كتاب مترجم لـــ (Damodar Gujarati)، دار حميثرا للنشر، مصر، ط1.
37.موردخاي كريانين (2007)، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي-مدخل السياسات، دار المريخ.
38.نعمان سعيدي (2011)، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ط1.
39.نورة عبد الرحمن اليوسف (بدون سنة نشر)، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية-قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
40.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي (2006)، دار المناهج، عمان، الأردن.
41.هوشيار معروف (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، الأردن، ط1.
42.وسام ملاك (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل، بيروت، لبنان، ط1.

أطروحات دكتوراه

1. إدريس أميرة (2016)، تقلبات سعر البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
2. بن طيرش عطاء الله (2017)، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
3. بهلولي لطيفة (2012)، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات —حالة الجزائر نموذجا-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر.
4. بوالشعور شريفة (2017)، تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر.
5. بيبي يوسف (2007)، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. دوحة سلمى (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
7. شربي محمد الأمين (2012)، أهمية ودور تمويل قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية-دراسة حالة "FSPE"و"CAGEX" خلال الفترة (1998-2009)-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012.
8. قشرو فتيحة (2017)، إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية-دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2014-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية، الجزائر.
9. محمد هاني (2018)، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي-حالة الجزائر 2000-2015-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس-المدية، الجزائر.
10. وصاف سعيدي (2004)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية — الحوافز والعوائق-، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

مذكرات ماجستير

1. أويابة صالح (2011)، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة ماجستير غ.م، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.
2. آيت يحيى سمير (2006)، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قالمة، الجزائر.
3. بن قدور علي (2005)، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي دكتور مولاي الطاهر-سعيدة، الجزائر.
4. ترقو محمد (2012)، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.
5. حسينة بن يوسف(2012)، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
6. حميدات عمر (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غ.م ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
7. زراقة محمد (2016)، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014-، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
8. سليمان شيباني (2009)، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 - 2006) ، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
9. سميرة محسن (2006)، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، مذكرة ماجستير غ.م، دراسة حالة البنك-BNP PARIBAS-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.
10. علة محمد (2003)، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
11. كمال العقريب (2006)، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب-البليدة، الجزائر.

12. نعمان سعيدي (1998)، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر.
13. يوسفي عبد الباقي (2001)، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية–دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

مقالات ومداخلات

1. بشير حمدوش (2002)، التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف، مداخلة في ندوة لصندوق النقد العربي بعنوان: نظم وسياسات أسعار الصرف، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.
2. بن حمودة سكينة (2000)، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عدد 14، مجلة جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر.
3. بن حميد سوهير، مصار منصف (2019)، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000–2017–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3.
4. بوزاهر سيف الدين، عامر حبيبة (2017)، سعر الصرف الحقيقي والمرض الهولندي–دراسة قياسية لحالة الجزائر(2004–2014)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال(JFBE)، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، الجزائر، العدد الثالث، سبتمبر 2017.
5. سليم مجلخ (2016)، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال 1985–2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09.
6. عتو الشارف (2009)، دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، السداسي الأول، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر.
7. عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي(2016)، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول خلال الفترة 2004–2014، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد01–2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر.
8. لزعر علي، آيت يحي سمير(2012)، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر.
9. مارك ستون وآخرون (2008)، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد45، العدد1.
10. محمد راتول (2004)، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات–، المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
11. محمد عبيلة، وليد لوشان (2018)، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، المدبر، المدرسة العليا للإدارة و التجارة الدولية القليعة، المجلد5، العدد6، جوان 2018.

مطبوعات

1. دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية (2011)، منشور من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.
2. مفتاح صالح (2006)، مطبوعة في مقياس المالية الدولية لطلبة السنة الرابعة ليسانس-تخصص:مالية، نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

قوانين ومراسيم وأوامر

1. أمر يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 03 مؤرخة في 23 شعبان 1416 الموافق لـــ 14 جانفي 1996.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 35 مؤرخة في 22 محرم عام 1417 الموافق لـــ 09 جوان 1996.
3. قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، الصادرة بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438 الموافق لـــ 11 يناير 2017. والذي عدل القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، الصادرة بتاريخ 30 رمضان 1422 الموافق لـــ 15 ديسمبر 2001.
4. مرسوم تنفيذي رقم 04-173 مؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 12 يونيو 2004، يتضمن تشكيل المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 39 مؤرخة في 27 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 16 يونيو 2004.
5. مرسوم تنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 12 يونيو 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 39 مؤرخة في في 27 ربيع الثاني 1425 الموافق لـــ 16 يونيو 2004.
6. مرسوم تنفيذي رقم 14-18 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1435 الموافق لـــ 21 يناير سنة 2014 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 4 مؤرخة في 24 ربيع الأول عام 1435 الموافق لـــ 26 يناير سنة 2014. والمرسوم التنفيذي رقم 08-266 مؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق لـــ 19 أوت سنة 2008 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 48 مؤرخة في 22 شعبان عام 1429 الموافق لـــ 24 أوت سنة 2008. اللذين يعدلان ويتممان المرسوم التنفيذي رقم 02-454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق لـــ 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في

وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 85 مؤرخة في 18 شوال عام 1423 الموافق لـــ 22 ديسمبر سنة 2002.

7. مرسوم تنفيذي رقم 96-327 مؤرخ في 18 جمادى الأولى1417 الموافق لـــ 01 أكتوبر 1996 يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 58 مؤرخة في 23 جمادى الأولى1417 الموافق لـــ 06 اكتوبر 1996.
8. مرسوم تنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق لـــ 03 مارس 1996 يتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 16 مؤرخة في 17 شوال 1416 الموافق لـــ 06 مارس 1996.
9. مرسوم تنفيذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 41 مؤرخة في 17 صفر 1417 الموافق لـــ 03 جويلية 1996.

مواقع الكترونية

1. http://www.algex.dz
2. http://www.cagex.dz/index.php?page=12 (تاريخ الاطلاع يوم 2019.02.06)
3. http://www.safex.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=57&Itemid=474&lang=ar
4. http://www.safex.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=101&Itemid=402&lang=fr (تاريخ الاطلاع يوم 12 ماي 2019)
5. https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe (تاريخ الاطلاع يوم 2019.02.06)

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Abdul Jalil KHAN, Parvez AZIM, and Shabib HAIDER SYED(2014). The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade: A Panel Study on Pakistan's Trading Partners, The Lahore Journal of Economics, 19 : 1 (Summer 2014): PP31–66.
2. Ahmed SALIM et ALBERTINI (J.M) (1992), Lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4ème Edition.
3. Ammour BENHALIMA (1997), Technique Bancaires, Edition Dahleb, Alger.
4. Bernard GUILLOCHON, Annie KAWECKI (2006), économie internationale commerce et macroéconomie, Dunod, Paris, 5ème Edition.

5. Bernard MARDIS,Oliver L.S.(1981), Risque de change et gestion de la tresorerie internationale, Dunod, Paris.
6. Chri ADAM (2006), What is dutech disease and is it problem? Center for Global development, July 2006.
7. Chris chatfield (2004), The Analysis of time Series: At Introduction, 6th (2) edn, chapman and Hall.
8. Christopher A. SIMS (1980), Macroeconomics and Reality, Economitrica, Vol. 48, No1 (Jan., 1980), 1-48.
9. David BEGG et Autres (2002), Macroéconomie, édition Dunod, 2ème édition, Paris, 2002.
10. David EITEMAN et Autres (2004), Gestion et Finance Internationales, Pearson Eduction, 10ème Edition.
11. David RUDD (1996), An Empirical Analysis of Dutch Disease : Developing and Developed Countries, spring.
12. Dickey David A. and Fuller Wayne A (1979), Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Séries With a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol 74, Jun.1979, 427-431
13. Dickey David A. and Fuller Wayne A (1981), likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Séries With a Unit Root, Econometrica, Vol. 49, No.4 Juil., 1981, 1057-1072.
14. Dinh Xuan CUONG, Nguyen Quoc TOAN, (2016). Exchange Rate Variations and Agricultural Exports in Vietnam, Accounting and Finance Research, Vol. 5, No. 2; 2016, Published by Sciedu Press, ISSN 1927-5986 E-ISSN 1927-5994(www.sciedupress.com/afr).
15. Dominik SALVADOR (1982), Economique internationale, Série Schaum, Paris.
16. François-Éric Racicot, Raymond Théoret(2001), Traite D'économétrie Financière, presses de l'Université du Québec.
17. Hasanov, FAKHRI and Samadova, ILAHA (2010), The Impact of Real Effective Exchange Rate on the Non-Oil Export: The Case of Azerbaijan (November1,2010). Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/29556/MPRA Paper No. 29556, posted 16. March 2011 20:10 UTC

18. J. LONGATTE, P.VANHOVE, C. VIPREY (2002), économie générale, Dunod, Paris.
19. jean marc SIROEN (1993), Finances Internationales, Armand colin éditeur, Paris.
20. Jean Philippe KOUTASSILA (1997), Le syndrome Hollandais: théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, Centre d'économie du développement Université Montesquieu, Bordeaux IV, France.
21. Jean pierre DELAS (2001), Economie Contemporaine, Edition Ellipses, Paris.
22. jean pierre PAULET (1992), dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris.
23. JEFFREY a. FRANKEL(2010). the natural resource curse: a survey, national bureau of economic research, working paper no. 15836, cambridge. (http://www.nber.org/papers/w15836).
24. Josette PAYRARD (1995), Gestion financiére internationale, Vuibert, 3ème Edition.
25. Josette PEYRARD (1989), Gestion Financière Internationale, CLET, Paris, 2ème Edition.
26. Kalid ALKHATHLAN (2006), Economic Interdependence of Saudi Arabia and Pakistan through Oil and Libor, UnpaplishedPh.d Thesis, Degree of Doctor of Philosophy, Colorado State University, United States.
27. Larbi DOHNI, Carol HAINAUT (2004), Les taux de change, De Boeck & Larcier, Bruxelles.
28. Lassana YOUGBARE (2009), Effets macroéconomiques des régimes de change : Essais sur la volatilité, la croissance économique et les déséquilibres du taux de change réel, Thèse pour le doctorat de sciences économiques , Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, France.
29. Marc-antoine ADAM (2003), La Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Pétrole, Université de Montréal.

30. Marie DELAPLACE (2017), Monnaie et Financement de l'économie, 5ème Edition, DUNOD, Paris.
31. Michel JURA (2003), Technique Financière International, Dunod, Paris.
32. Patrick ARTUS (1997), économie des taux de change , Edition Economica, Paris.
33. Phillips P.C.B. and Perron P. (1988), Testing for a Unit Root in Time Séries Régression, Biometrika, vol, 75 pp.335-346.
34. Régis BOURBONNAIS (2015), Econométrie (cours et exercices corrigés), 9eme édition, Dunod, Paris.
35. Robert F. Engle and C. W. J. Granger (1987). Co-Integration and Error Correction Representation, Estimation, and Testing. Econometrica.Vol. 55, No. 2 (Mar., 1987), pp. 251-276.
36. Roger DEHEM(1982). Précis d'économie international, DUNOD.
37. S.Ouliaris, A.R.Pagan and J.Restrepo (2018), Quantitative Macroeconomic Modeling with Structural Vector Autoregressions- An EViews Implementation.
38. Yves SIMON (1995), marcher des changes et gestion du risque de change, Edition Dalloz, Paris.

ملاحق

الملحق(1): الوصف الإحصائي لبيانات سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Mean	80.21478
Median	76.23750
Maximum	110.9600
Minimum	64.58300
Std. Dev.	13.19791
Skewness	1.443570
Kurtosis	3.870571
Jarque-Bera	6.820104
Probability	0.033039
Sum	1443.866
Sum Sq. Dev.	2961.140
Observations	18

الملحق(2): الوصف الإحصائي لبيانات سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

	ERDEURO
Mean	96.59556
Median	97.09500
Maximum	125.3200
Minimum	69.20000
Std. Dev.	15.45700
Skewness	-0.125668
Kurtosis	2.666206
Jarque-Bera	0.130941
Probability	0.936627
Sum	1738.720
Sum Sq. Dev.	4061.620
Observations	18

الملحق(3): الوصف الإحصائي لبيانات سلسلة الصادرات خارج المحروقات (EXHH).

Mean	1467.611
Median	1465.500
Maximum	2810.000
Minimum	612.0000
Std. Dev.	669.3161
Skewness	0.209953
Kurtosis	1.880212
Jarque-Bera	1.072686
Probability	0.584883
Sum	26417.00
Sum Sq. Dev.	7615728.
Observations	18

الملحق(4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (بالقاطع فقط) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Null Hypothesis: ERDDOLLAR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.158353	0.9263
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDDOLLAR)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:18
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDDOLLAR(-1)	-0.031290	0.197598	-0.158353	0.8766
D(ERDDOLLAR(-1))	0.434905	0.408531	1.064558	0.3065
C	3.638950	14.92382	0.243835	0.8112

R-squared	0.149347	Mean dependent var	2.109062
Adjusted R-squared	0.018477	S.D. dependent var	5.516611
S.E. of regression	5.465408	Akaike info criterion	6.402115
Sum squared resid	388.3188	Schwarz criterion	6.546975
Log likelihood	-48.21692	Hannan-Quinn criter.	6.409533
F-statistic	1.141189	Durbin-Watson stat	1.886449
Prob(F-statistic)	0.349455		

الملحق(5): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Null Hypothesis: ERDDOLLAR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.646161	0.9596
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDDOLLAR)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:22
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDDOLLAR(-1)	-0.117901	0.182464	-0.646161	0.5303
D(ERDDOLLAR(-1))	0.212256	0.382824	0.554447	0.5895
C	4.305693	13.40332	0.321241	0.7536
@TREND("2000")	0.696531	0.342888	2.031368	0.0650

R-squared	0.367013	Mean dependent var	2.109062
Adjusted R-squared	0.208766	S.D. dependent var	5.516611
S.E. of regression	4.907099	Akaike info criterion	6.231561
Sum squared resid	288.9554	Schwarz criterion	6.424708
Log likelihood	-45.85249	Hannan-Quinn criter.	6.241451
F-statistic	2.319245	Durbin-Watson stat	1.954855
Prob(F-statistic)	0.127151		

الملحق(6): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Null Hypothesis: ERDDOLLAR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.884983	0.8901
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDDOLLAR)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:24
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDDOLLAR(-1)	0.016656	0.018821	0.884983	0.3911
D(ERDDOLLAR(-1))	0.359921	0.259750	1.385642	0.1875

R-squared	0.145457	Mean dependent var	2.109062
Adjusted R-squared	0.084418	S.D. dependent var	5.516611
S.E. of regression	5.278628	Akaike info criterion	6.281678
Sum squared resid	390.0948	Schwarz criterion	6.378252
Log likelihood	-48.25343	Hannan-Quinn criter.	6.286624
Durbin-Watson stat	1.854086		

الملحق(7): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (بالقاطع فقط) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: ERDEURO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.821829	0.7852
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO)
Method: Least Squares
Date: 07/31/19 Time: 19:41
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDEURO(-1)	-0.065907	0.080195	-0.821829	0.4260
D(ERDEURO(-1))	0.015539	0.267335	0.058126	0.9545
C	9.817390	7.697732	1.275361	0.2245

R-squared	0.049925	Mean dependent var	3.507500
Adjusted R-squared	-0.096240	S.D. dependent var	3.764992
S.E. of regression	3.942002	Akaike info criterion	5.748615
Sum squared resid	202.0120	Schwarz criterion	5.893476
Log likelihood	-42.98892	Hannan-Quinn criter.	5.756033
F-statistic	0.341568	Durbin-Watson stat	1.923619
Prob(F-statistic)	0.716845		

الملحق(8): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: ERDEURO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.729405	0.2391
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO)
Method: Least Squares
Date: 07/31/19 Time: 19:42
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDEURO(-1)	-0.683905	0.250569	-2.729405	0.0183
D(ERDEURO(-1))	0.332371	0.255723	1.299732	0.2181
C	52.18142	17.75893	2.938320	0.0124
@TREND("2000")	1.710383	0.668130	2.559956	0.0250

R-squared	0.385508	Mean dependent var	3.507500
Adjusted R-squared	0.231885	S.D. dependent var	3.764992
S.E. of regression	3.299720	Akaike info criterion	5.437870
Sum squared resid	130.6578	Schwarz criterion	5.631018
Log likelihood	-39.50296	Hannan-Quinn criter.	5.447761
F-statistic	2.509445	Durbin-Watson stat	2.399839
Prob(F-statistic)	0.108297		

الملحق(9): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: ERDEURO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.514636	0.9945
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO)
Method: Least Squares
Date: 07/31/19 Time: 19:43
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERDEURO(-1)	0.034895	0.013877	2.514636	0.0248
D(ERDEURO(-1))	-0.006449	0.272683	-0.023649	0.9815

R-squared	-0.068947	Mean dependent var	3.507500
Adjusted R-squared	-0.145300	S.D. dependent var	3.764992
S.E. of regression	4.029246	Akaike info criterion	5.741504
Sum squared resid	227.2875	Schwarz criterion	5.838078
Log likelihood	-43.93203	Hannan-Quinn criter.	5.746449
Durbin-Watson stat	1.854110		

الملحق(10): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (بالقاطع فقط) للصادرات خارج المحروقات (EXHH)

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.316508	0.5950
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:27
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.220328	0.167358	-1.316508	0.2107
D(EXHH(-1))	-0.261858	0.253134	-1.034462	0.3198
C	428.0277	266.7373	1.604679	0.1326

R-squared	0.225036	Mean dependent var	80.12500
Adjusted R-squared	0.105811	S.D. dependent var	440.8195
S.E. of regression	416.8458	Akaike info criterion	15.07067
Sum squared resid	2258886.	Schwarz criterion	15.21553
Log likelihood	-117.5654	Hannan-Quinn criter.	15.07809
F-statistic	1.887489	Durbin-Watson stat	2.194167
Prob(F-statistic)	0.190690		

الملحق(11): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) للصادرات خارج المحروقات (EXHH)

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.207746	0.4543
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:28
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-1.054302	0.477547	-2.207746	0.0475
D(EXHH(-1))	0.239311	0.357633	0.669153	0.5161
C	495.5159	247.7690	1.999911	0.0687
@TREND("2000")	120.0358	65.07447	1.844592	0.0899

R-squared	0.396231	Mean dependent var	80.12500
Adjusted R-squared	0.245289	S.D. dependent var	440.8195
S.E. of regression	382.9581	Akaike info criterion	14.94605
Sum squared resid	1759883.	Schwarz criterion	15.13919
Log likelihood	-115.5684	Hannan-Quinn criter.	14.95594
F-statistic	2.625049	Durbin-Watson stat	1.927901
Prob(F-statistic)	0.098404		

الملحق(12): اختبار جذر الوحدة للسلسلة **الأصلية** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) للصادرات خارج المحروقات (EXHH)

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.374871	0.7804
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:30
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	0.026229	0.069969	0.374871	0.7134
D(EXHH(-1))	-0.333244	0.262838	-1.267869	0.2255

R-squared	0.071534	Mean dependent var	80.12500
Adjusted R-squared	0.005215	S.D. dependent var	440.8195
S.E. of regression	439.6685	Akaike info criterion	15.12639
Sum squared resid	2706318.	Schwarz criterion	15.22296
Log likelihood	-119.0111	Hannan-Quinn criter.	15.13133
Durbin-Watson stat	2.192211		

الملحق(13): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (بالقاطع فقط) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Null Hypothesis: D(ERDDOLLAR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.216039	0.2089
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDDOLLAR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:31
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDDOLLAR(-1))	-0.714871	0.322589	-2.216039	0.0468
D(ERDDOLLAR(-1),2)	0.164318	0.307385	0.534570	0.6027
C	1.395092	1.579973	0.882985	0.3946

R-squared	0.323635	Mean dependent var	-0.064467
Adjusted R-squared	0.210907	S.D. dependent var	6.333422
S.E. of regression	5.626035	Akaike info criterion	6.469543
Sum squared resid	379.8273	Schwarz criterion	6.611153
Log likelihood	-45.52158	Hannan-Quinn criter.	6.468035
F-statistic	2.870948	Durbin-Watson stat	1.840393
Prob(F-statistic)	0.095739		

الملحق(14): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Null Hypothesis: D(ERDDOLLAR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.386603	0.0177
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDDOLLAR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:33
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDDOLLAR(-1))	-1.511748	0.344628	-4.386603	0.0011
D(ERDDOLLAR(-1),2)	0.477623	0.249333	1.915602	0.0818
C	-8.784303	3.359569	-2.614711	0.0241
@TREND("2000")	1.174527	0.362893	3.236562	0.0079

R-squared	0.653555	Mean dependent var	-0.064467
Adjusted R-squared	0.559070	S.D. dependent var	6.333422
S.E. of regression	4.205553	Akaike info criterion	5.933867
Sum squared resid	194.5534	Schwarz criterion	6.122680
Log likelihood	-40.50400	Hannan-Quinn criter.	5.931856
F-statistic	6.917032	Durbin-Watson stat	2.015333
Prob(F-statistic)	0.006966		

الملحق(15): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Null Hypothesis: D(ERDDOLLAR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.050191	0.0422
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDDOLLAR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:35
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDDOLLAR(-1))	-0.604874	0.295033	-2.050191	0.0611
D(ERDDOLLAR(-1),2)	0.120363	0.300745	0.400216	0.6955

R-squared	0.279690	Mean dependent var	-0.064467
Adjusted R-squared	0.224282	S.D. dependent var	6.333422
S.E. of regression	5.578153	Akaike info criterion	6.399158
Sum squared resid	404.5053	Schwarz criterion	6.493565
Log likelihood	-45.99369	Hannan-Quinn criter.	6.398153
Durbin-Watson stat	1.873956		

الملحق(16): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (بالقاطع فقط) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: D(ERDEURO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.284983	0.1884
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 06:03
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDEURO(-1))	-0.982402	0.429938	-2.284983	0.0413
D(ERDEURO(-1),2)	0.002867	0.309050	0.009276	0.9928
C	3.267794	1.715968	1.904344	0.0811

R-squared	0.498190	Mean dependent var	-0.134667
Adjusted R-squared	0.414555	S.D. dependent var	5.402269
S.E. of regression	4.133514	Akaike info criterion	5.852989
Sum squared resid	205.0312	Schwarz criterion	5.994599
Log likelihood	-40.89742	Hannan-Quinn criter.	5.851481
F-statistic	5.956711	Durbin-Watson stat	1.868182
Prob(F-statistic)	0.015968		

الملحق(17): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: D(ERDEURO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.120144	0.4947
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 06:03
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDEURO(-1))	-0.974591	0.459681	-2.120144	0.0576
D(ERDEURO(-1),2)	-0.002623	0.330095	-0.007947	0.9938
C	3.035073	3.447314	0.880417	0.3975
@TREND("2000")	0.020927	0.264832	0.079020	0.9384

R-squared	0.498474	Mean dependent var	-0.134667
Adjusted R-squared	0.361695	S.D. dependent var	5.402269
S.E. of regression	4.316089	Akaike info criterion	5.985755
Sum squared resid	204.9149	Schwarz criterion	6.174568
Log likelihood	-40.89316	Hannan-Quinn criter.	5.983744
F-statistic	3.644360	Durbin-Watson stat	1.872309
Prob(F-statistic)	0.048037		

الملحق(18): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: D(ERDEURO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.165838	0.2110
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 06:05
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDEURO(-1))	-0.344495	0.295491	-1.165838	0.2646
D(ERDEURO(-1),2)	-0.311212	0.286553	-1.086055	0.2972

R-squared	0.346537	Mean dependent var	-0.134667
Adjusted R-squared	0.296271	S.D. dependent var	5.402269
S.E. of regression	4.531886	Akaike info criterion	5.983719
Sum squared resid	266.9938	Schwarz criterion	6.078126
Log likelihood	-42.87789	Hannan-Quinn criter.	5.982713
Durbin-Watson stat	2.019725		

الملحق(19): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الثانية** لنموذج (بالقاطع فقط) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: D(ERDEURO,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.490603	0.0042
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO,3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 15:23
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDEURO(-1),2)	-1.898201	0.422705	-4.490603	0.0009
D(ERDEURO(-1),3)	0.148214	0.242400	0.611444	0.5533
C	-0.337349	1.115117	-0.302523	0.7679

R-squared	0.848998	Mean dependent var	-0.834286
Adjusted R-squared	0.821543	S.D. dependent var	9.814849
S.E. of regression	4.146198	Akaike info criterion	5.869670
Sum squared resid	189.1006	Schwarz criterion	6.006611
Log likelihood	-38.08769	Hannan-Quinn criter.	5.856994
F-statistic	30.92340	Durbin-Watson stat	1.553228
Prob(F-statistic)	0.000031		

الملحق(20): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الثانية** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: D(ERDEURO,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.765200	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO,3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 15:27
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDEURO(-1),2)	-2.073151	0.359597	-5.765200	0.0002
D(ERDEURO(-1),3)	0.196620	0.202981	0.968661	0.3556
C	-6.291165	2.632803	-2.389531	0.0380
@TREND("2000")	0.571650	0.236518	2.416937	0.0363

R-squared	0.904680	Mean dependent var	-0.834286
Adjusted R-squared	0.876084	S.D. dependent var	9.814849
S.E. of regression	3.454993	Akaike info criterion	5.552474
Sum squared resid	119.3697	Schwarz criterion	5.735062
Log likelihood	-34.86732	Hannan-Quinn criter.	5.535572
F-statistic	31.63662	Durbin-Watson stat	2.279146
Prob(F-statistic)	0.000020		

الملحق(21): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الثانية** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي (ERDEURO).

Null Hypothesis: D(ERDEURO,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.735536	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ERDEURO,3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 15:28
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERDEURO(-1),2)	-1.912464	0.403854	-4.735536	0.0005
D(ERDEURO(-1),3)	0.155589	0.231863	0.671038	0.5149

R-squared	0.847742	Mean dependent var	-0.834286
Adjusted R-squared	0.835054	S.D. dependent var	9.814849
S.E. of regression	3.986162	Akaike info criterion	5.735099
Sum squared resid	190.6739	Schwarz criterion	5.826393
Log likelihood	-38.14569	Hannan-Quinn criter.	5.726648
Durbin-Watson stat	1.538056		

الملحق(22): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (بالقاطع) للصادرات خارج المحروقات (EXHH)

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.092785	0.0078
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:36
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.835826	0.448552	-4.092785	0.0015
D(EXHH(-1),2)	0.363038	0.276235	1.314237	0.2133
C	150.4173	118.0466	1.274220	0.2267

R-squared	0.715162	Mean dependent var	4.200000
Adjusted R-squared	0.667689	S.D. dependent var	749.1271
S.E. of regression	431.8452	Akaike info criterion	15.15087
Sum squared resid	2237883.	Schwarz criterion	15.29248
Log likelihood	-110.6315	Hannan-Quinn criter.	15.14936
F-statistic	15.06459	Durbin-Watson stat	1.923981
Prob(F-statistic)	0.000534		

الملحق(23): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (القاطع والاتجاه العام) للصادرات خارج المحروقات (EXHH)

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.155831	0.0260
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:38
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.909755	0.459536	-4.155831	0.0016
D(EXHH(-1),2)	0.391017	0.280173	1.395630	0.1904
C	395.1258	296.7378	1.331565	0.2099
@TREND("2000")	-23.85425	26.49860	-0.900208	0.3873

R-squared	0.734706	Mean dependent var	4.200000
Adjusted R-squared	0.662353	S.D. dependent var	749.1271
S.E. of regression	435.2982	Akaike info criterion	15.21312
Sum squared resid	2084330.	Schwarz criterion	15.40193
Log likelihood	-110.0984	Hannan-Quinn criter.	15.21111
F-statistic	10.15448	Durbin-Watson stat	1.957112
Prob(F-statistic)	0.001682		

الملحق(24): اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفروق من **الدرجة الأولى** لنموذج (بدون القاطع والاتجاه العام) للصادرات خارج المحروقات (EXHH)

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.799906	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/19 Time: 05:39
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.648819	0.433911	-3.799906	0.0022
D(EXHH(-1),2)	0.262511	0.271005	0.968659	0.3504

R-squared	0.676622	Mean dependent var	4.200000
Adjusted R-squared	0.651747	S.D. dependent var	749.1271
S.E. of regression	442.0821	Akaike info criterion	15.14443
Sum squared resid	2540676.	Schwarz criterion	15.23884
Log likelihood	-111.5833	Hannan-Quinn criter.	15.14343
Durbin-Watson stat	1.893525		

الملحق(25): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي سلسلتي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والصارات خارج المحروقات.

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 07/04/19 Time: 12:37
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.027888	0.002204	1	0.9626
2	0.113180	0.036294	1	0.8489
Joint		0.038498	2	0.9809

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.803336	0.027396	1	0.8685
2	1.444290	1.714333	1	0.1904
Joint		1.741729	2	0.4186

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.029599	2	0.9853
2	1.750627	2	0.4167
Joint	1.780227	4	0.7761

الملحق(26): اختبار Ljung-Box لكشف الشوشرة البيضاء لبواقي سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ERDDOLLAR).

Date: 07/05/19 Time: 05:33
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.23...	-0.23...	1.1506	0.283
		2	-0.10...	-0.17...	1.3904	0.499
		3	0.265	0.212	3.0099	0.390
		4	-0.01...	0.099	3.0165	0.555
		5	-0.35...	-0.32...	6.3896	0.270
		6	0.341	0.165	9.7949	0.134
		7	-0.08...	-0.02...	10.004	0.188
		8	-0.08...	0.081	10.259	0.247
		9	-0.09...	-0.27...	10.658	0.300
		1...	-0.09...	-0.33...	11.108	0.349
		1...	-0.06...	0.029	11.301	0.418
		1...	0.000	-0.03...	11.301	0.503

الملحق(27): اختبار Ljung-Box لكشف الشوشرة البيضاء لبواقي سلسلة الصارات خارج المحروقات(EXHH).

Date: 07/05/19 Time: 05:20
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.128	0.128	0.3289	0.566
		2	-0.47...	-0.49...	5.1506	0.076
		3	-0.04...	0.153	5.1892	0.158
		4	0.188	-0.09...	6.0631	0.194
		5	0.023	0.060	6.0771	0.299
		6	-0.03...	0.016	6.1222	0.410
		7	-0.13...	-0.18...	6.7253	0.458
		8	-0.14...	-0.08...	7.4334	0.491
		9	0.037	-0.07...	7.4877	0.586
		1...	0.041	-0.09...	7.5661	0.671
		1...	-0.15...	-0.17...	8.8858	0.632
		1...	-0.19...	-0.21...	11.279	0.505

الملحق(28): اختبار استقرارية بواقي سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (RESID01) وبواقي سلسلة الصارات خارج المحروقات(RESID02).

Group unit root test: Summary
Series: RESID01, RESID02
Date: 07/16/19 Time: 05:52
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.55816	0.0000	2	31
Breitung t-stat	-3.16116	0.0008	2	29
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.92745	0.0000	2	31
ADF - Fisher Chi-square	19.2499	0.0007	2	31
PP - Fisher Chi-square	20.7992	0.0003	2	32

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.